

الشيخ جعفر حسن عتريسي

الإستنساخ

جدل العصر



دار الفكر
سنة النشر

الإستقنساخ جدل العصر

تأليف

الشيخ جعفر حسن عتريسي




دار الكتب الحديثية
للطباعة والنشر والتوزيع

مكتبة نرجس PDF

[HTTP://WWW.NARJES-LIBRARY.COM](http://www.narjes-library.com)

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

 دار الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٢٨٧ - ٠١ / ٨٩٦٢٢٩ - ٠٣ - فاكس: ٥١١٩٩ - ص.ب: ٢٨٦ / ٢٥ - جبيلي - بيروت - لبنان
Tel: 03/88329 - 01/550487 - Fax: 541189 - P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhad1@daralhad1.com - URL: <http://www.daralhad1.com>

إهداء :

إلى من يقرأ في المختبر والأبحاث الطيبة وأفق السماء ومكنون الأرض آية الله المعروسة في صميم هذا الإنسان ، ويجد فيه قيمة استخلاف الرب في مهد خلقه ..

إلى من ألهمت الشياطين ظهورهم ومزق الحديد أجسادهم وطوى الزمن أعمارهم وهم يكتبون بأنبيهم ميثاق الإنسان في عميق فهم حق الحياة والوجود ...

إلى أولئك الذين حفروا في جبين الكون صرخة الثائر في ميدان سطو الجبار النافذ في أمر الأداة والمادة والأجهزة والجند التي اختزلت من الحياة قيمتها ، فحرقت وحولت معاني الوجود إلى عبث ..

إلى من فتشوا عن هوية التكوين بين أشعة النور وقرعوا دفتري السماء تحت ظلال قبة العرش ورددوا : من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً ...

إلى من يجدون الله في كل شيء ، فيسجدون خشوعاً أمام هيكل القدسية ، التي ينطق كل ما في الكون بها ..

إلى مَنْ أطاعوا مادّة السماءِ في كتابة التشريع فكانت هويّة
الكونِ مفروسةً في جوهرِ حكومة الفكرةِ على أجسادهم وأبجائهم ..

إلى كلّ فئةٍ تناضلُ ليلها ونهارها من أجلِ تثبيتِ فهمِ الإنسانِ
عبر جسرِ العبورِ إلى الله وصلته بالسماء ...

إلى كلّ أولئك أهدي جهدي المتواضع هذا ...

جعفر حسن عتريسي ٩ تشرين الأول ٢٠٠١

مقدمة

الإستتساخ واحدٌ من أهمّ المواضيع المطروحة على مائدة البحث والمناقشة والتنظير اليوم ، وأهميته تكمنُ في جهتين :

١ . الإطار الفكري ومجموع القيم والمفاهيم التي تحكم هذه التقنية (الإدارة الفكرية)

٢ . النتائج الموضوعية لنفسِ هذه التقنية وما يمكن أن تتوصّل إليه عبر هذا الكشف الثوري ..

ومنذ اليوم الأول الذي أُعلن فيه عن إستتساخ النعجة دوللي هلّل العالم خيراً واستبشر في طولِ مسيرة الإنسان الجبّارة لفهم الناموس المودّع فيه ، تمهيداً لبسط سلطنة طبيّة أوسع من شأنها مساعدة الإنسان في مجالِ إعادة رسم خارطة آمنة للتعامل مع القيم المتعلقة بهذا الجانب ...

وجاءت أنباء الهندسة الوراثية والاستنساخ في أعلى رتبة
الاهتمام العالمي تأكيداً لفهمٍ حول النتائج الكونية والطبيعية
يتجاوز مفهوم الحدود والجغرافيا والكيانات السياسية لجهة أن
الطبيعة تنطق به بكل قوة وتقفز بعنادٍ أمام الحواجز ... لكن
الذي حصل وفي فترة متأخرة هو أن فهم استغلال هذه التقنية
توسّع ليدخل ضمن معاني الإحتكار الموجه بالمعنى السياسي عبر
المفهوم الكياني وما تعنيه هذه العملية لاستغلال يعكس النوايا
الإستعمالية ، ما دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك لأن يتهم
أمريكا بالإحتكار ويتوجّس من عملية الإدارة والاستغلال لما
توصّلت إليه البشرية من إكتشاف في غاية الأهمية ..

هكذا بدت الأمور معكوسة وربما مخيفة من زوايا
متعددة ، إلى أن طرأ في واقع الأبحاث فكرة إستنساخ طفل
بشري ، فانقسم معسكر الخبراء في هذا العلم إلى قسمين :

واحد يرى أن إستنساخ طفل مستحيل عملياً وفق بطاقة
صحية معروفة عن الجسم السليم وقد تزعم هذا الإتجاه مستنسخ
النعجة دوللي .

وآخر يرى أن الاستنساخ ممكن ولو من باب ضرورة البحث ، وقد قاد هذا الاتجاه الإيطالي الذي يقيم في الولايات المتحدة " سيفيرينو أنتينوري " ...

بالإضافة إلى جملة من معان تتعلق بمفاهيم حقوقية متصلة بجانب الجماعة وما أملت ضرورة وجودها من عناوين خمس حاجتها الحيوية في الوجود تارة وفي الاستمرار تارة أخرى فضلاً عن مذهبية فهم الجماعة ومسيرتها وخصوصية تبني فقه محدد في سلوك الفرد وحرية وطبيعة الجماعة وحقها ...

وحتى الآن لم ينته النقاش المحموم حول مجموعة من عناوين بعضهم ركز على طبيعتها الأولية ، وآخرون ركزوا على معناه الأخلاقي الإنساني وما يتصل به من هذا الجانب ..

لقد برزت بقوة معانٍ من أمثال " تشأبه النسخ " للأشخاص وأثر ذلك على الضوابط القانونية التي فصلت على أساس من تعدد النسخ وتمايزها في شتى المجالات القضائية التجارية السياسية الاجتماعية ، بل كل مادة من القوانين أخذت صراحة أو ضمناً هذا المعنى ..

وكما في جولة النقاش المتوسّع ، فإنّ كلّ شيء يدلُّ على
دقّة الموقف ، بل كلّ شيء يدلُّ على وجوب التأمّل وإشباع
البحث في هذه القضية للحكم بالإيجاب والسلب فيما خصّ
موضوع الإنسان ، لأنّ الأمور على تماسٍ دقيق فيما خصّ كتاب
المواثيق الاجتماعيّة الطبيعيّة المكتوبة منذ عهد بعيد ..

في هذا الموضوع خاض علماء الدين والدنيا بشتيّ
مشاربهم جدلاً هادفاً حول الحقانيّة وعدمها وحدودها وتفاصيل
الأمور .. وكلُّ أدلى بما عنده وما يتركز عليه من موازين ومعاني
ذات أسسٍ عليا في تأطير السلوك ، وأثبت أنّه لا يوجد شيء اسمه
الفراغ أو المعدوميّة .. وأنّ كلّ شيء من سلوكٍ بحشي أو
اجتماعي أو تحريبي لا بدّ أن يكون مائلاً بغيره بقيم ومفاهيم ذات
حكومة وسلطنة بيّنة ، لأنّ طبيعة الأمور قائمة بين إثنيين :
إمّا مفسدة .

وإمّا مصلحة .

وعلى القاعدة ، لا بدّ من التحريّ عن المصلحة من دون
أن يتغلّب الوهم أو ما يشبهه على المزايا الموضوعيّة ومنطق

الأشياء وما تعنيه موسوعة الكتاب الحقوقي ..

ولأنّ الموضوع في غاية الأهمية فقد عقدت مجموعة من الدول جلسات إستماع حول الإستنساخ البشري بصورة حيّة ودقيقة وموثقة ومشبعة بالمعطيات والأدلة من أجل البتّ سلباً أو إيجاباً في مسألة تعتبر من أدقّ ما يُعرضُ اليوم أمام الإشتراع القانوني ..

إلا أنّ الخطورة في الموضوع هذا تكمن في أنّ جماعة يريدون نفس المتن الحقوقي الذي يركز على مجموعة من موادٍ تنطق بها الطبيعة وتتعلّق بالإنسان بما له من معانٍ وجوديّة وما يتّصل بهذا الوجود .. وهذا ما سنراه فيما بعد ..

وكما ترى فإنّ النقاش المحموم ليس في المزايا الموضوعيّة بما هي هي ، بل فيها قياساً على مجموعة من قيم ومفاهيم محترمة وواجبة الحفظ لا بدّ من مراعاتها والحفاظ عليها والسير في أيّ بحثٍ ضمن حدود معانيها وغاياتها ..

إنّ من يقرأ محور النقاش المتناقض بين المعسكرين فيما خصّ هذا الموضوع يدرك ما أشرتُ إليه من أنّ بعضاً منهم يريد

تفريغ ومحو الكتابة الحقوقية وإعادة صياغتها من جديد ..
وآخرون يصرون على ما في متن كتاب الإنسان الحقوقي وما
تعيه هذه المعاني من قيم واجبة الاحترام ..

وبين هذا وذاك كتب البعض فقهاً مختلفاً من ناحية
إعتماده على قانون المهّم والأهمّ بعد أن فرغ البني الحقوقية من
مضامينها ليفتح بذلك فلسفة وجودية جديدة تحدّد نظرته إلى
الإنسان ، وقد انعكست هذه النظرة على معانٍ تعاملية وبحثية
وتأطيرية للسلوك ..

كلّ هذا يعني أن موضوع الاستنساخ على أهمية كبيرة ،
والأهمّ منه أن بنيته وإدارته الفكرية تحتاجها مجموعة من عواصف
تحوّلية في بعض مبانيها ما يزيد من خطورة التعامل مع هذه المادة
وصعوبتها وسط خلافٍ حادّ في الوسط الحقوقي .. من هنا
تكمن أهمية هذه الدراسة ...

أدعو الله تعالى أن يوفّقني لما عليه هذا البحث من جهدٍ
ودقّة ، سعياً لإبداء ما من شأنه أن يساعد في فهم مجموعة من
العناوين والأطر التي تحكم هذا الموضوع الذي ما زال حتى الآن

السبب الرئيسي في إنقاسامات حقوقية مفاهيمية تتضارب فيما بينها البين .. خاصة أن العالم النافذ يريد وبصراحة جبهة أن يعيد كتابة المعنى الحقوقي من خلال نسف البنى التي يرتكز عليها ذلك المهوم ..

الإستنساخ

(الإستنساخ هو عملية توالد غير جنسي ، تتم بأخذ خلية من خلايا جسم الإنسان تحتوي على " كافة المعلومات الوراثية " الخاصة بالإنسان ، وهذه الخلية تُزرع في " بويضة الأنثى " بعد تفريغها من كامل موروثاتها ليأتي الجنين مطابقاً للأصل وبعد ذلك تودع البويضة في رحم الأنثى ، ويتشكّل الجنين على نحو مطابق للكائن الأصلي الذي أُخذت منه الخلية . من هنا سُميت هذه العملية " إستنساخاً " لأنّ الجنين يكون نسخة أخرى مطابقة لصاحب الخلية) .

**الإستنساخ بين التقنية
ومواثيق الإنسان**

الإستنساخ وحكومة المبادئ

يجمعُ العلماءُ بكلِّ فئاتهم بما فيهم جوهر غايات " فقه الإنسان " بكلِّ معانيه وامتداداته على أن حقَّ الحياةِ والمحافظةِ عليه وتطوِير أساليب السيطرة على الصحةِ وابتكار الحلول الطَّبيَّة وتفعيل قواها هو أمر في غاية السموِّ ...

إلا أنَّهم يختلفون في طريقة التعامل مع قضايا العلاج وتطوِير قوى هذا الجسم البشري ، على قسمين :

١. منهم من يرى أن ضرورة تقديم نافع علمي على مستوى

الصحةِ البشريَّة ينبغي أن لا تكون عليه قيود سواء في

البحث العلمي أو في التطبيقات ، حتى على البشر ...

آخرون يرون أن هناك مجموعة من ثوابت تنطق بها الحياة ، ويعصُّ بها

دفتر الوجود لا تسمح بالتعامل مطلقاً من دون قيود وأنها لا بدَّ من

التعامل مع البحث العلمي وتطبيقاته تحت سقف هذا الدستور الذي

تنطق به الطبيعة ومواثيق الإنسان نفسه ... وتطبيقاً للمبدأ الثاني
إعتنقت " حياة الجماعة " مجموعة واسعة من مواثيق تنطق بحقوق
الإنسان من شتى المجالات الوجودية ...

تأكيداً منها على الوصول إلى فهم محدد وظيفي للوجود
تنطق به الطبيعة من جهة ، وما يلازمها من معنى إعتباري كتبه
حقائق الكون وما تعنيه من صلة بمراتب الأشياء وأهدافها ..

إن هذه المبادئ تعلقت بسمات وجودية ذات صفة ذاتية
اجتماعية ، تتخذ مرة من الذات الفردية موضعاً للحق والموجب
ومرة من الجماعة موضوعاً لذلك ..

فكان من تلك العناوين :

١ . حق الحياة .^١

٢ . حق الصحة .

^١ كان حق الحياة الأساس الأول الذي انطلقت منه موجة الشعور بالإسعاد إلى الوجود ، وما يحنيه
من جهات وتوازن وقضايا . . ومع أن البشرية دعمت ألماناً باعظ من أجل تطوير الفكر إلى الإنسان ،
وما يحيه حق الحياة ، في زمن كان القتل السياسي والاجتماعي فيه من العاوين النارية في زمن مصر ،
ولم يسهل الأمر عد زمن وبدأ في آخر إلا ومرت فيها الإنسان ما زال يجترع نوعاً من إهمالات تتعلق بحمة
من حقوقه بما فيها حق الحياة الطبيعي ..

٣. حقّ الإستشفاء .

٤. حقّ الإستفادة من بحوث الطبّ المفيدة .

٥. مع الإعتماد على القيم الجسمانيّة والعقليّة كما هي مكتوبة بيد الطبيعة ..

إلى غيرها من العناوين التي عبّرت من أفقِ المعالم القانونيّة الضيقة إلى الأفقِ الدولي ، ورست في متنِ شرع ذات منطقٍ عالميٍّ منها ما ورد في متن موائيق حقوقِ الإنسان^١ ..

وفي وصفٍ تعبري دقيق لما جرى في القرنِ العشرين خاصّة في النصفِ الثاني منه ، وما أبدعته في صياغة هذه القيم ، فإنّ قادة العالم الفكري السياسي الاجتماعي أصرّوا على أنّه قرن

^١ تصدر واحدة تلك الحقوق عدّة من عناوين تتعلّق بحقّ الحياة والإشماء وغيرها ، عبّر عنها فيما بعد لإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وجملة من موائيق صممت لها التطوّرات الولادة بحدود في جوٍّ صاحبٍ بانتهاء ولادة حقوقه مختلفة ، فمن خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الخاص بحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (١٩٦٦) ، والعهد الخاص بحقوق المدنيّة والسياسيّة (١٩٦٦) . بالإضافة إلى جملة من إعلانات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي الأمريكي والفرنسي والبريطاني وغيره . . . بدأ أن العالم يرحف نحو إعلاناتٍ إعرافيّة توسّعيّة تتعلّق بالإنسان ، بجوابه الطبيعيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والمهنيّة وغيرها . . . إلا أنّ التاريخ ما زال يورّخ بقوة معالمٍ أوّل وثيقة طارت بأوسع من الزمان والمكان وسحّلت إعترافات هائلة بالإنسان ، أعني بذلك الشريعة والإسلاميّة وهذا ما سرّاه فيما بعد إن شاء الله تعالى ..

الإعتراف بالحقوق والمفاهيم الإنسانية ذات الدلالة المشبعة بمعاني
أوسع مما مضى ما أدى إلى نسف نظرية " الفراغ القانوني " ^١
وتأكيد نظرية " دفتر الحقوق الطبيعية " ومنع التسلل إلى مشاريع
تكون معارضة لما عليه فلسفة موثيق الحق الإنساني .. ^١

وبناءً على هذا المنطق ، كان لا بد من منع أي بحث أو
تجربة أو مادة أو صيغة تكون معارضة لحق الحياة أو حق الصحة
أو كل مغامرة من شأنها تكريس الهمجية أو المغامرة العاجزة أو

^١ مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بجمعة عارمة سادت المبادئ الشعبية كأول إعلان عالمي يبنى
الانتماء البشري على أساس من فلسفة توسعية إشاعية تعترف بأهمية الفرد طبيعياً وحقوقياً في منظومة
الجماعة .. ومع أن البهجة تلك كان لها أسبابها إلا أن الصدمة العاسية كانت في إغبار هذا الإعلان
مادة أخلاقية ، ليس وراءها من حكم ونظام وقضاء يعمل على تطبيقها وتنفيذها في الساحة البشرية ..
ما يمي أنها لن تكون وثيقة ملزمة تفردا من الخلف حكومة عالمية ، كما هي ليس برنوكولا تعمل
الدول على احترامه . لكن سيكون لها أثر نفسي ومعوي وأخلاقي وستعمل على تدجين أحكام
لإعتراف في مقدمات الدساتير مما يماثل هذا الإعلان من موثيق ومنظم وحقوق ... ولقد مضى على
الإعلان أكثر من ٥٠ عاماً ، وقد أعلنت جملة من الدساتير في مقدماتها إقرارها بوثيقة مجموعها منصوص
جمعة أساسية من حقوق الإنسان الإجمالية ، إلا أن الإنسانية ما زالت في كثير من الأنظار تشكو من
أزمته :

١ . تشوّه في هوية النظم في موادها القانونية التي هي مرتع الإعتراف بما للإنسان وما عليه .
وهذه تختلف من بلد إلى آخر

٢ . تشوّه في التطبيق . وإستثنائية ، وتخوير وهفوات وشبه ذلك ..
ومع كل ذلك ظل الإعلان العالمي إطاراً مهماً لمعرفة هوية التطور الحقوقي

نسف الأطر الآمنة في التعامل مع الإنسانِ صحّةً ووجوداً في وقتٍ توسّعت فيه المسيرة التي تنادي بوجوب التشدّد في حقوق الإنسان ، حتى أنّ الأوروبيين الغربيين حتى اليوم لم يغمض لهم طرف وهم يصرخون بقوة : ضدّ عقوبة الإعدام ... حيث يرون أنّ فلسفة الوجود هي عمقٌ أبعد من إبداعات الإنسان ، وأوسع من الفهم العقابي أو التشفّي كما يروّنه ... وعليه : لا يجوز أن تقرّر المادّة القانونيّة أيّ فحوى من شأنها أن تستريح الاعتداء على حقّ الإنسان ولو كان جنيناً ..

ولقد إتّفقت كلمة النوع على أنّ حقّ الحياة إسمٌ أشمل وأوسع من الوجود الخارجي للكائن البشري .. إنّه إسمٌ للجنين وما بعده ، ولا فرق في جوهر موثيق الحياة وحقّ الوجود فيها بين الجنين والشيخ الكبير ..

من هنا أخذت ضراوة الحديث عن الاستنساخ البشري بعداً أخلاقياً حقوقياً ضرورياً ، وبدت الجماعة وهي تدّعي اعتماد قاعدة ذات تسالم دولي تمنع على الأقلّ قتل الأجنّة ...

إلا أنّ جماعة من أنصار المذهب الآخر لم يروا حرجاً في

التعبير عن " فقه آخر " مفاده :

أن الثابت في دفتر الحقوق في القرن العشرين ، لا يجب أن نتوقف عنده ...

حتى وإن لم يكن هناك من مبرر حقوقي أو منطقي في جعة هذا التيار ، إلا أن هناك رغبة جامعة في التغلب على ضرورة مرضية ، وعاية صحية ، يمكن أن تكون عبر باب من أبواب الاستنساخ وقتل الأجنة ، للوصول إلى حل ممكن على صعيد صحة البشر .. لجهة أنهم يعتمدون موقفاً يقول :

إن حياتنا تختلف عن حياة الجنين ، ولو بمعنى اجتماعي تفاعلي ، ومن هنا تكون ضرورة فلسفة الأهمية وتقدم الأهم على المهم أن تقدم ضرورة تطوير أسس التعامل مع الصحة والأمراض لنا كموجودين في فضاء الدنيا ومادتها على حساب قتل الأجنة الذين ما زالوا داخل الأرحام ولم يتنفسوا من الدنيا مادتها وحسها .. بل صدرت دعوات واضحة بمعنى " رفض الثابت الحقوقي " من دون أن يكون لفلسفة الدور الوجودي مغزى فلسفي مُعلن ، إلا أن من يقرأه يجد في متنه هذه الدعامة

من بين السطور ..^١

إنه " صراع الوجود المتفاعل " وتكريس معنى سلوكي

بين منطقيين :

١. منطق حقوقي يضمن حياة الجنين بقاءً على الهوية المكتوبة والتي تقر بحق الجنين وجوداً واستمراراً وصحة وعدم مغامرة خطيرة ...

^١ حكومة الجماعة رصورتها ظلت مهمتها الحرفية أساسية وبارزة في كل زمان ومكان ، ولارمت وجود الجماعة أبداً حلت ، إلا أن تحولات واسعة طرأت صيرت من معناها ومحتواها وما تعبره ، وكان واحداً من معاني التحولات ما طرأ من اختلافات فكرية حول :

١. دور الفرد والجماعة ،

٢. علاقة الفرد بالكون ،

٣. إغايات الطبيعة عن جوهر الوجود ،

٤. قصور الفرد في إدراك المحي من مسيرة التتابع البشري .

٥. وجود مذهبات تبنيها ، دول وأرادت فرضها على الآخرين كقيمة حضارية معسكة انفسه ،

٦. هناك مدرسه أرادت نشر الدين من نظام الحياة وأدعت أن العلمنة وصناعة الإقتصاد السياسي يكمن في إرخاء سبيل الدهن البشري أن يصح القواعد بعيداً عن منطق السماء

إلى الكثير من الممارس الطائفة التي شكلت قاعدة أساسية لإملاقاة خولقة أصوات جديرة

معى الضرورة للجماعة ، وبكفي أن شير إلى أن الاختلاف الفكري المدهني بين مدرس العام حرّ والعالم الإشتراكي غير دليل بمعناها النظري والعملية على ما إحصرت الشريعة من ثقافات تعويله ..

٢. منطق يقول بحقنا في تطوير مفاهيمنا وقوانا وأدواتنا
وتعاملاتنا مع الأمراض التي تشن حملاتها المميتة علينا ..
وعلى حساب قتل الأجنة والتعامل معها كمادة في
مصنع العقاقير ومختبرات الأبحاث ..
فمن يُقدّم ؟ :

مسطق يريد أن يمحو كل الكتابة الحقوقية الماضية من
مواثيق الإعلانات إلى الإتفاقات إلى مقدمات الدساتير وهو بذلك
يضرب بالعمق أصل النظرية الحقوقية التي تنفرع منها المفاصل
وباقى القيم ... أعني بذلك (حق الحياة) لصالح حق التطوير
الذي تقوده المختبرات وشركات الأدوية التي تعبر العالم في منطق
سوقي أو ما هو أوسع منه ..

ومنتطق يتشبث بالهوية الحقوقية ويصرّ على أن أي سلوك
طبي لا بد أن يكون مأطراً بها وبمحكمة مفاهيمها ..

وبالفعل تجلّت بقاء على هذين المنطقين مدرستان
وجوديتان فاعلتان لهما من القوة أثر واضح في حياة هذه الفترة
الزمنية الحرجة من عالمنا الوجودي .. وكل يتخذ من قاعدة

فكرية ما موقعاً للإعتماد على شرعة الهدف الذي يستغيه ..

فمن أمثلة أنصار مذهب التطوير ومحو بعض من الهوية القانونية التي أُعطيت للفرد فيما مضى ، ولو على حساب قتل الأجنة وضرب حق الحياة بعنف لا سابق له إلى درجة قادت هذا التوجه دولة تعتبر من أهم الكيانات السياسية التي حملت ردها من الزمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (بريطانيا) فشكّلت مذهباً رسمياً يقول بجواز قتل الأجنة لدواعٍ طبية ودوائية .. ففي تاريخ ١٨ آب ٢٠٠٠ وافقت الحكومة البريطانية على مشروع قانون يجيز إستئصال أجنة بشرية لأهداف علمية وطبية ... لقد كان هذا الإعلان بمثابة ثورة على المتون الحقوقية الأخلاقية الدينية الإنسانية ، في شتى ميادينها ، ما أثار ردة فعل عالمية لجهة مساسه بالجانب الإنساني ومن زوايا تعتبر " أكثر حرمة " وتوسّعت ردود الفعل ...

حتى أن الفاتيكان اعتبر عبر الأب " جينو كونشيني " في صحيفة الفاتيكان المعروف بكتاباتهِ التي تعكس للعالم رأي البابا يوحنا بولس الثاني ، أن خطوة الحكومة البريطانية خرقاً فادحاً

وأنها ستؤدي إلى سفك الدماء .

مؤكداً أن هذا القرار لا يمكن إلا أن يشير كل الذين يحترمون الحياة وقيمها ، وأن هذه الخطورة لا تتوافق مع الحقوق والعدالة قياساً على المواثيق المعرفية والمفاهيم المتبناة ...

وأشار إلى أن استخدام الخلايا البكر في زراعة كل أنواع الأنسجة التي يمكن استخدامها " قطع غيار " لعلاج أمراض غير قابلة للشفاء حالياً إنما تشرع القتل .

لأن الأمر بدا على شكل انقلاب خطير يطال المثلن الحقوقي المكرس منذ زمن بعيد ، وهو بذاته يدل على تاريخ هائل للإنسان نفسه في سبيل كتابة مجموعة من الحقوق التي كان يقرأ جوهرها في كتاب الطبيعة ومعاني الكون ..

ومع أن بريطانيا ضد عقوبة الإعدام^١ وحاملة لواء بتر هذه العقوبة من من قوانين العالم لكنها شرعت في نفس الوقت

^١ إن عقوبة الإعدام واحدة من سلسلة واسعة من قصايا فكرية جنائية ، لا بد لها من معنى حقوقي سواء في إقرار أو عدمه ، لأن فقه الجنابة ليس أرحمالياً ولا اعتباطياً ، وهو بحاجة ماسة إلى معنى تبريري إقناعي على سبيل من مهم للمحقيق الحقوقي .. والأهم في ذلك أن إقرار هذه العقوبة لم يكن يوماً من جهة موضوعية أو فطرية أو ترانثي على مستوى من إرث اعتباطي وشبه ذلك ، بل هي عقوبة أوسع -

أخطر جريمة عالمية أثارت حتى أولئك الذين لا يرون بأساً في الجريمة .. هذا فضلاً عن تشريعها الإجهاض الذي يعتبر من أبرز صور قتل الأجنة ، وهو ظاهرة مشعة وواسعة في العرب بل هو أبشع ما وصلت إليه البشرية من تشريع مخيف ...

أما نصّ مشروع القانون الذي عُرض على النواب البريطانيين فيما بعد ، فإنه يسمح القيام بعمليات " إستنساخ أجنة " لأغراض البحث الطبي ، لكنه يحظر استخدام الإستنساخ لتوليد بشر أحياء ... ويجيز قتل الأجنة للحصول على خلايا المنشأ لأغراض طبية ..

ويعارض الإسلام والكنيسة الكاثوليكية التصرف العبيثي أو تجاوز المعنى الحقوقي للنطفة بعد أن تنعقد مع الإشارة إلى أنّ الحياة تبدأ من لحظة الإنعقاد وإن لم يصح بالمعنى التقني وصف

- من معنى النطفة ، وهي اجتناحت العالم ، وكأنّ هناك صلة نوعيّة بين إقرارها العالمي وبين ناموس ما ينفع إليها ، ربّما اعتماداً على قانون المثل : من قتل يُقتل ... ومع أنّ الآخرين ومصاصين صدّ عفوية الإعدام يرون أنّ القتل جريمة عبيثة لكنهم لا يبرّرون الدعوة إليها لجهة أنّ الصحّة تستعيد من نظم المثل من هذه الجهة حتى ولو قتل الواحد ألفاً أو أكثر ، أو بمعنى محو مادّة هذه العفوية من أوراق العتاب والحياه وموادها ، ونسى محوّه مثل الحسن مدى الحياه ككذب قاعن عن عمره لإعدام ..

المنطقة حالها بالجنين أو الطفل ... ومعلوم أن فهم الإسلام للدور
الوظيفي يتقاطع مع مفهوم فلسفي عن الكون والطبيعة والوجود
والصلة بمعاني السماء كرس فهماً أساسياً حول الترابط بين الهوية
الكونية والهوية التشريعية على قاعدة (معلوماتية الوجود) ..

إن هذا يعني أن صياغة القيم الوجودية الهادفة في مجتمع
الإنسان لتأطير سلوكه الأعم ضمن النظرية القانونية العامة على
نوعين :

١. مدرسة تبنت الوجهة العلمانية التي تفصل الدين وتمنعه
عن الحكم .

٢. مدرسة أخرى ترى في الدين أساساً بنهوتاً للحكم
وصياغة القيم ..^١

^١ مع أن اشتراط القانوني يعتبر المصلحة لضرورة هي الأساس وفق مقاييس الموضوعية بالنظر الى
حقائق " الأفعال والأقوال " وضرورة الاجتماع للفرد واشتراطاته ، إلا أن استقلالاً حصل في جهات
عده لها حتى التوصلات للمصلحة الضرورية ومعاني الفهم للمصلحة ، وكل ذلك كان بسبب
الاستلاب في فهم الدور الوظيفي للفرد وسط الكون والجماعة والمجتمع .. هناك من يحدد الطبيعة
الكونية الأرضية من المعنى الاجتماعي الضيق في فهم الشريعة والمادة القانونية المنعقدة بالحكم الفردي والجماعة
والثروة والدور والعناية ، كما هي الحال مع الشريعة الإسلامية حيث يبدو فيها دور الاساس أكثر من
اجتماعي ، بدءاً عن بصوغ واسعة من معاني هذا الفهم ، اللوحي على فتايات وحجج مدققة ، ترى
في بعثة النبي والمرسلين بياناً ربانياً لما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد والجماعة والأمة البشرية في -

ومع أن هناك إختلافاً في مجموعة من العناوين في فهم الوجود والغايات وما تعني الدنيا والمسيرة البشرية ومعاني الموجات الطبيعية ومسطق الأشياء بين مصدري الأرض والسماء بين علمانية ودين إلا أن القانون البريطاني أثار عاصفة هائلة نطق بها ممثلو الجهتين ...

فمن جهة غير دينية وعلى سبيل المثال وبناءً على ما أشرنا إليه من مجموعة موثيق أولية تعبر عن هوية حقوقية تنطق بها الطبيعة وكتابات إعتبارية متزعة من عين الطبيعة في مجموعة من مؤشراتنا ، فقد أعلنت مجموعة من الدول عن معيها لهذا الوجه من الإستنساخ إعتقاداً منها على مجموعة من عناوين

- دار الدنيا .. هنا يكون الدين مصلحة عليا وتكون مفاهيمه ركيزة أساسية لشيء مجموعة من فروع وقائمه تضمن عدم المس بها ... ومع ان التوجه الطبيعي أيضاً يدل على هذه النتيجة ، وأنه على الاساس أن يطر الى الكون والحياه والامراد على أنهم حلقات من سلسلة مسطق الخلق المعالي الذي يدل على مجموعة من الصوابط والتوجه نحو معالي الخلق وباموس الخالق ، الا ان المشرع الوصفي وعن عمد اعمر اساس الاجتماع السياسي يقوم على مبدأ العلمانية — أي على اساس فصل الدين عن الدولة — واعتبر الدين امراً مجرد اخلاقي ، يخضع لموارس الحرية الفكرية لشخصية وان للمرد أن يجعل ما يشاء ضمن صوابط الحرية المقررة في القانون الوصفي .

وهذا خلاف يعتبر عميقاً بين المعهين حيث الأول يريد أن يؤسس شخصية انفعالي التي تحكم مادته القانونية غير أنقى أوسع من المعنى المادي أو الحياتي انفعلي إلى تلاوة معروسة في صدر الكون ومسطق الأشياء ..

في كتابها وفهمها القانوني ، منها ألمانيا التي أعربت عبر وزيرة الصحة " أندريا فيشر " معارضتها لفكرة " إستنساخ أجنة " من أجل البحث الطبي .

وقالت فيشر : لا نريد أبحاثاً على الأجنة ... إن حجة المنفعة ليست كافية بحد ذاتها ، وعلينا أن نلاحظ الإيجابيات والسلبيات في هذا الموضوع ... إن القانون الألماني صارم جداً في هذا الموضوع ويمنع زراعة الأجنة بهدف التلاعب بها .

وفي باريس انتقد النائب الفرنسي اليميني جان فرانسوا القرار البريطاني معتبراً أنه يجسّد المنفعة التي تقوم على مبدأ الغاية تبرّر الوسيلة .

وقد شهد العالم مجموعة من ردّات فعل منددة اتّجاه القرار البريطاني معتبرة ذلك مغالفة للأصول الأولية في موثاق الإنسان ...

إلا أن المشروع البريطاني ويعكس التيار العالمي تحوّل إلى قانون بعدما صوت عليه البرلمان البريطاني من دون سرد حجج أو يّسات سوى ترك الأمور على طبيعتها ومراقبة ما يمكن أن تؤوّل

إليه .. ففي تاريخ ٢١ كانون أول ٢٠٠٠ أقرّ البرلمان البريطاني بغالبية ٣٣٦ صوتاً مقابل ١٧٤ إقتراح حكومة طوني بليز بإجازة الحكومة (إستنساخ الأجنة البشرية) لأغراض علاجية وإستعمالها كـ " قطع غيار طبيّة " .

ومنذ العام ١٩٩٠ يتيح القانون البريطاني توليد أجنة لأغراض البحث العلمي ، على أن تستخدم خلال فترة زمنية أقصاها (أربعة عشر يوماً) ، ولمعالجة العقم بصورة حصرية .
أما القانون الجديد الذي أقرّ فهو أوسع من هذا بكثير ، وهو يسمح بإستنساخ أجنة لأغراض علاجية وقتلها .

وعلى نفس هذا النسق من فهم الموائيق والضرورات ومحو الأشياء ، وتحت عنوان العلم وضرورة التعمق به ، كشفت مجموعة من أطباء عن توجه مختلف في قراءته لمعاني الحقوق الإنسانية التي عرفناها في القرن العشرين وبشكل واضح .. وهي تريد أن تغامر من دون أن تعطي إجابات يئنة على شقين :

الأول : مدلول المغامرة ، حدودها ، نسبة المخاطرة فيها
بُنية السلوك هذا الحقوقيّة ، معنى الفراغ وغاياته ...

الثاني : مشكلة بيئة الوجود المستنسخ — حتى على
فرض سلامة صحته الجسدية العقلية — منافعها ، مضراتها ،
الإستعداد القانوني الإجتماعي ، السلبيات والإيجابيات .. معنى
التطابق بسخ البشر وانعكاس ذلك على عناوين التي أنشئت
على أساس التمايز ...

من هنا وأمام هذا الواقع الذي يظهر منه أن لا يريد أن
ينتظر نهاية الجدل القانوني ، كان من الطبيعي ونحن نعيش قيمنا
على نسق من توجيه الأمور نحو هدف ما ، وضمن قاعدة فكرية
خاصة ، ما دام أننا نعيش وسط مجتمع مضبوط من الوجهة
الحقوقية ، بل في زمن يُعتبر الأمر الحقوقية فيه من جوهر قضايا
الدعاية الدولية على الأقل .. كان لا بد من إعادة تقييم
وتوصيف ما يمكن أن تؤول إليه الأمور ، لأن قوام وجود
الجماعة واستمرارها له مجموعة شرطية ، ولكل عنوان من
عناوينها مجموعة سببية شرطية لا بد من الحفاظ عليها حولاً
دون نهاية الوجود أو تسرب القدر الأكبر من المفسد إليه ..

إن من يراقب المناقشات التي تجري في أوساط العالم

الغربي على الأقل يدرك عمق المغزى من القواعد التوجيهية في أمور وقضايا الطب كما غيرها من قضايا الاجتماع العام ..

بمعنى أن العالم اليوم يريد إجابة حقوقية لهذا الموضوع قبل غيره ، بعد أن وصلت التقنية إلى مستوى يبين من نتائجها إضافة إلى المستويين الموضوعي والاجتماعي الأخلاقي ...

لكن شيئاً كشفت عنه قضايا الزمن وتطورات الأمور .. من خلال وجود مدرسة لا تريد الالتزام على الأقل بقضايا ذات أهداف ترى فيها ضرورة ، وإن لم تكن على قاعدة أنها الأهم في موازين التزاحم بين عناوين ..

هذه المدرسة هي أوسع من منطق فلسفة الوجود الاجتماعي ، التي نادى بها جان جاك روسو وجون لوك وغيرها من دعاة الجماعة تحت عنوان دسيرة الحقوق ومواثيق الإنسان واحترام الحق بالحياة وما يتصل به كإطار توجيهي لازم في سلوك الفرد والجماعة ... وهي أيضاً غير مقيدة بنتائج الفكر الحقوقي على الأقل في قضايا التزاحم أو الضرورة كما تراها من ثقل جعبة فكر القرن العشرين بمدرسة المتون الحقوقية ..

هذه المدرسة كما عبّرت عنها مجموعة من تصاريح
ومقابلات بدت على لسان روادها تؤمن بالعناوين التالية كما
فهمها :

١. تحترم البشر قياساً إلى وجودهم الفعلي وضرورة
إستمرارهم ، أمّا باقي الأمور من فهم توسّعي للأجنّة
وأهمّيّتها وحاكميّتها على الأبحاث والتطبيقات فهي غير
فاعلة من وجهة نظرها .

٢. المهمّ والأهمّ يجب أن لا يكونا مقيدّين بالكتابات
الحقوقيّة التي مثلها الإعلان العالمي وما تبعه من
منشورات حقوقيّة .

٣. لا بدّ من التعامل مع إستنساخ الأجنّة من باب المغامرة
التطبيقية ، لجهة أنّها ربّما قدّمت مجموعة من إجابات
تسدّ حاجة الفصور وتُشبعها ...

٤. لا بدّ من التفريق بين حياة الجنين وحياة البشر خارج
الأرحام والتعامل مع الجنين كمادّة مخبريّة ودوائية ..

إنّ هذا المنطق ليس منطق البريطانيين في الوجه الرسمي التشريعي وحسب ، بل هو أوسع منه إلى مجموعة من أطباء معروفين وبارزين على الساحة الدوليّة ، تركوا مهنة الطبّ جانباً وحاضوا بكلّ قوّة جدالاً واسعاً في التنظير لمعنى الحقوق الإنسانيّة وضرورات الوجود كما يرونها ، بل وناقشوا فيها على أساس أنّ قناعاتهم تمثّل " الحقيقة اليقينيّة " التي تتجاوزهم إلى غيرهم من جنس المخلوقات البشريّة ، وأنّ على المشرع أن يكون منظوياً على أسسٍ نفسيّة تشريعيّة كما هم يرون الأمور ..

ومن يتمنّ بدقّة في مجموعة من أفكار تيار " الفراغ الحقوقي " قياساً على ضرورات يريدون إملاءها ، فإنه يجد أنّ هناك مدرسة عبثيّة الوجود تتشكّل بقوّة ، خاصّة أنّ التطوّر ونسف الثبات في جملة من مبادئ أساسيّة تدفعها بيئة خطيرة في أهمّ معاقل الغرب ، الذي يصّر على أنّه هو حصراً مرجع الموازين الحقوقيّة ، والسيد الوحيد الذي يكتب موثيق الهوية الاجتماعيّة الطبيعيّة .. مع أنّ كلّ شيءٍ من مؤشراتٍ مسحية يدلّ على أنّ مجموعة محبّة من المبادئ وتطبيقاتها أدت إلى بروز بيئة ما زالت تعمل على نسف حتى الغايات العليا التي يريد المشرع هناك

حمايتها ... وهذا بطبيعة الحال يستدعي الحذر مع الأمور وعناوينها ، خاصة مع موضوع مثل إستنساخ الأجنة ...^١

و لأمثلة في ذلك السوق العربي الذي يقود عالم الليبرالية ومن ورائه مجتمعات الكون السياسي ، أكثر من أن تُحصى . وإليك واحدة من عنايتها التي تدلّ على مدى " حكومة المفاهيم " التي أطاحت حتى بالنسبة النمسية للتعامل مع الإنسان كقضية محترمة ، وأحالت التعامل معه عبر ابوت كهوف ومطلب بمسئولية سوقية ، بل ربما مطلب ذاتي للنشقي والإشباع فقط . ففي تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٠ اعترف الطبيب الأمريكي " مايكل سوانغو (٤٥ عاماً) خلال محاكمته في نيويورك ، بأنه كان يقتل مرضاه بهدف الحصول على لدّة القتل فقط . وأنه تعلم ذلك من مطاهر المجتمع وثقافته وعقليته التي تقوم على نوع من العنف الواسع . وأشار إلى أنه كان يقوم بقتل مرضاه عن طريق حقنهم بجرعات من " مادة سامة " . وقالت صحيفة " هيرالد تريبيون " : إن التحقيقات التي نتجبت في القضية ذهبت لبحث والتدقيق في أعراض سوانغو الشخصية ، وبشكل رئيسي في ملاحظات معسكرته اليومية . وظهر أن قراءة عدة فقرات من معسكرته تشير إلى أنه بعد عمليات القتل ، استجابة لرجة عاصفة في " مشاهدة الموت ونشقي رائحته " على حدّ ما جاء في كتاباته تلك . وكانت معسكرته سوانغو قد وقعت بين أيدي المحققين عندما أوقف عام ١٩٩٧ في مطار شيكاغو أثناء توجهه إلى المملكة العربية السعودية ، حيث عمل هناك كطبيب لفترة في إحدى المستشفيات . ولا يعرف العدد الكامل لقتلاه لأنه لم يكن تحت المراقبة ، وعمل في عدة دور . خاصة أنه تعبئة مشاهد " برع الروح " ... ونشو الفكرة اليومية لـ سوانغو بل أنه كان " قارئاً مدمناً " لكتب نيكيتا خروشوف عن أخطاء الموت ، وأخرى عن أخطاء يظنون أنهم يملكون قوى خارقة ولا هاتية . كما يتابع بشغف أفلام الرعب والقتل وبصورة عامة أفلام العنف عبر العادي . وأنه موثّق لها ويتابعها بشغف . ومن بين المدونات الشخصية لسوانغو لغت نظر المحققين فقرات مسجوعة من رواية مشهورة عام ١٩٧٥ تمكي قصة طبيب فلم يقتل زوجته عن طريق حقنها بمادة سامة . وتقول العمرة : بإمكانه الآن النظر إلى مرآة ليتأكد من أنه بات واحداً من أقوى الرجال في العالم وأنظرهم . بإمكانه أن يتأكد من أنه رجل عازق سري . والكتاب الذي شغف به سوانغو هو " المسافر " من تأليف " جون كاتريباخ " وقد مسح أبعاء ضرة منه على معسكرته تقول : عندما أقوم بقتل أحدهم أفعل ذلك لأنني فقط أريد القتل . إنها الطريقة الوحيدة التي تذكرني بأبي ما رثتُ على ميد الحياة . وقد أيقن المحققون من أن القتل من أجل المنفعة والدّة والنشقي هي النتيجة الوحيدة التي كانت تدفع سوانغو -

لقد خاض كلا الفريقين من مؤيدٍ ومعارضٍ صراعاً
عنيفاً حول " القاعدة الحقوقية " تحت عنوانين :

١. طرف ثابت على متن الموائيق الأخلاقية الإنسانية كما
عرفها في الشرائع الوضعية المرعية إلى اليوم ، مضافاً إليها
موائيق الإعلانات الحقوقية العالمية والتي تولت إصدار
قسم منها الأمم المتحدة بل الجمعية العامة منها ، فضلاً
عن مقدمات الدساتير التي تبنت هذه الإعلانات ...

٢. آخر معترض على المعنى الثابت من هذه الهوية الحقوقية
مدّعياً أنه لا بد من التغيير في الفهم الحقوقي قياساً على
الضرورات التي نشعرُ بها ونعتبرها من أساسيات فهم
الوجود وغاياته ...

- لفتش . إحدى مخرصات المركز الطبي في " نورث هورث " كانت قد شاهدت الدكتور
سواغو خلال فتنه لمريضه جورج سيانو على سريريه في المستشفى عام ١٩٩٣ ، وشهدت أمام المحكمة
تما رأت أنذاك - حيث قام سواغو بنقض مريضه عمرعات رائده من " مادة الليال " ثم جلس على جهاز
التنفسة ، يراقب بندق وهدوء مونة البطيئ . ومع أنه اعترف عن عدة صحابا إلا أن الرقم من الصحابا
يخبر في نظر الصحفيين كبير جداً ، خاصة أن بعض الجرائم كان قد بقدها عام ١٩٨٤ في فتاة إسماها "
سنا ماكهي " (١٩ عاماً) وقد كانت مريضته في مستشفى ولاية أوهايو خلال عمله هناك

ومع كل يوم تتوسع النقاشات ، ففي الفقرة الأولى من
مبنى نقاش العلماء والسياسيين ، كان الأمر متعلقاً باستنساخ أجنة
في المعامل الطبية والمختبرية من أجل إنتاج أدوية وتطبيقات
أخرى ، إلا أن الأمور كشفت عن أفقٍ في توسيع هذا الأمر من
خلال إعلان بعض العلماء عن نيتهم استنساخ كائن حي يكون
نسخةً شاهدةً على مطلق التجربة الواسعة في فهم الطب ..

أمام هذا الإعلان شهد العالم أعنف مواجهة حقوقية
ذات صفات توصيفية ضمن حدود معينة من الأهداف والغايات
والعناوين ..

منها على سبيل المثال ما جرى بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٠١
حيث أشار جملة من أبرز العلماء الأمريكيين في هذا المجال ، إلى
جملة من عناوين منها :

١. إن نسبة نجاح الاستنساخ على الإنسان ضعيفة جداً ،
خاصةً أن أقل من ٣ في المائة ينجح فيها الاستنساخ على
الحيوان ، ويُنووا رزمة من نتائج معلوماتهم وأبحاثهم
حول الموضوع مشيرين إلى أن إيقاعات وتشوهات

بدأت تظهر على حيوانات تم إستنساخها من الهرم وغيره ...

٢. إن مشكلة " إفراغ المورثات " ثم ملئها بمورثات أخرى حسب الطلب في وقت قياسي ، يحتاج إلى مدة أطول بكثير ، ربما تكون وراء هذا السبب ، وإن أي خطأ يؤدي إلى تشوه ما .

٣. يظهر بشكل جزئي من أقوال العلماء أن مشكلة إفراغ الموصفات الجينية المطلوبة بعد إفراغ الخلية من الموصفات الطبيعية ، هو وراء هذه المشكلة .

٤. يؤكد العلماء على أن ملئ الخلية بمجموع مورثات وفق الحالة العادية يحتاج إلى زمن طويل جداً ، وهو يتم عبر الإستنساخ بساعات ...

تأنيدي أن خطر الإستنساخ ما زال ماثلاً أمامهم وفق صيغ الطب والاختبارات نفسها ، وما تعنيه الخبرة التطبيقية من معنى يبين في هذا المجال ، خاصة أن معايير علمية ضامنة حتى الآن غير موجودة على هذا المستوى ، بدليل أن نجاح عملية

الإستنساح الحيواني لا تتجاوز ٣ في المئة من أصل العدد المستنسخ ، فضلاً عن ظهور تشوهات في قسم من المستنسخات التي قيل فيها أنها نجحت ، وذلك بعد مدة من الزمن على تخليقها .

كل هذا يطرح بقوة مجموعة من أسئلة عميقة في مدلولها ولكنها كلها يُؤتى بها من بابِ حقوقيّ تدور مادة بيانهِ حول قيمة توجيه الفكرة للإنسان وحكومتها عليه في الميدان الطبيّ البحثي وهذا السؤال يتسع لكل سلوكٍ بشريّ .. لكنه يتجاوز أصل الفكرة لبحث في جوهر فقهِها ومعانيها عن الوجود بما فيه الفرد والجماعة والوظيفة الإشباعيّة ...

حق الجنين في مواجهة المختبر

حق الجنين وما يعنيه من ناحية حقوقية

ما مضى من نقاش وأفكار واضح في أنه يتعلق بما
للجنين من حق بالحياة والصحة ضمن حدود المطلق أو ضمن
شروط ..

وهو يرتكز بدرجة أولى على جوهر حق الجنين بأن
يكون سليماً معافاً في جسمه وعقله من وجهة طبية يبعد النظر
عن مضامين ومعانٍ وعناوين أخرى تتقاطع نتائج هذه التقنية
ومعاني التطبيق الوجودي لها مثل القضايا التي أثرت حول
إستنساخ جيش من مثلي الصورة والتطابق بالموصفات الجسمانية
الخارجية ، ومدى تأثيره السلي على قضايا العلاقات الاجتماعية
المدنية وحفظ الأمن الاجتماعي ، وإستغلال المافيا لهذا المحور ، ما
يهدد بأزمة لا حل لها ..

وهذا موضوع عيِّف بكلِّ معانيه حتى على قياسات
الفهم الحقوقي لضرورة إنقاذ حياة الموجودين وتفضيله على حياة
الأجنة ... إن الأمر هنا يتعلق بموضوع وعنوان آخر ، هو الميزان
الذي اعتمدته هؤلاء من أجل تعديل فهم الموائيق الحقوقيّة
الوجوديّة بين الضرورات وعيها ..

وبكلمة أوضح :

ما هي الحجّة الحقوقيّة التي تسمح بسلوكٍ طيّ كهذا ما
دام أنّ الضابط للإيقاعات السلوكيّة ما زال مُدسّراً ويخضع
لحكومة المادّة القانونيّة التي أخذ فيها الجماعة في منطقٍ اجتماعيهم
أن تكون وفق الغايات النبيلة من الوجود ، وأن تحدّد دورها
الوظيفي بين منطقتي المصلحة والفساد ... ؟

ولأنّ الموضوع في غاية الدقّة ، والمتن الحقوقي فيه مثلاًرم
مع نتائج أهل الخبرة من جهة الإفتاء بالجواز أو المنع فيما يخصّ
موضوع إستنساخ الأجنة وتطبيقاته الموضوعيّة ، وبعد النظر عن
القضايا الاجتماعية وما تعنيه من انعكاسات على قطاع الوجود
الاجتماعي القائم على أساس تمايز الوجوه .. كان لا بدّ من

العودة إلى أهل الخبرة في نتائجهم خاصة من لهم باع في التجربة
والإستنتاجات تلك ...

وعلى الفور وبتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠١ أجاب العالمان
الشهيران : رودولف جاينيش وأيان ويلموت اللذان إستسحا
النعمة دوللي ، وكانا مسؤولين قبل أربع سنوات عن إستسحا
أول حيوان في العالم في مقالٍ مهمٍّ ودقيق نشرته مجلة " ساينس
العلمية " بمجموعة من نتائج هي التالية :

١. إن فكرة إستسحاخ البشر بنفس " التقنيات " التي
إستُخدمت في الحيوانات أمرٌ " خطِرٌ " وغير مسؤول .

٢. إن الأطفال الناتجين عن الإستسحاخ بتلك التقنية يمكن أن
يموتوا أو يعانون من أوجه شذوذ عديدة .

٣. إن الخطوات المستخدمة في إستسحاخ الحيوانات تمنع
نسبةً منخفضةً جداً من الأجنة ، التي يمكن إستمرارها
على قيد الحياة ، وكثير من هذه الأجنة يموت عقب
الولادة .

٤. إن أي إنسانٍ مستنسخ يبقى على قيد الحياة ، قد يعاني

من أوجه شذوذ ، في أجهزة التنفس ، والدورة الدموية
والمناعة والكلية والمخ ...

٥. إن الأدلة بدأت تشير إلى عيوب أخرى في النمو
والجينات .

٦. وحذرا من أن رد فعل الرأي العام تجاه محاولة فاشلة
لإستنساخ البشر يمكن أن يقوّض الأبحاث الجديرة
بالتقدير في مجال إستنساخ الخلايا ، بغرض علاج
الأمراض .

إلا أن المجموعة التي تقود المغامرة في الإستنساخ صمّمت
على إنتاج أول نسخة من طفلٍ مستنسخٍ بعيد النظرٍ علن الجدل
القانوني ... وبالفعل كانت شركة " كولنيد " الأمريكية التابعة
لطائفة الرائيين قد بدأت العمل في مختبر سرّي في الولايات
المتحدة .

والرائيل هي طائفة يبلغ عدد أتباعها حوالي ٥٥ ألفاً في
العالم يؤمنون أن الحياة على كوكب الأرض نشأت بفضل
كائنات فضائية وصلت إليها عبر أطباق طائرة منذ ٢٥ ألف عام

ويعيش مؤسس هذه الطائفة الصحافي الفرنسي السابق " كلود فوربلون " الذي أطلق على نفسه إسم " راثيل " في كيبك في كندا ، ويزعم أنه نبي من الأنبياء كما نبوة موسى وعيسى ومحمد وأنه مخلص للبشرية .

من هذه الطائفة ، قالت العالمة الفرنسية " برجيب بواسوليه " المديرية العلمية لشركة كوليد ومقرها " لاس فيغاس نيفادا " أمام لجنة تحقيق عن الاستنساخ البشري تابعة لمجلس النواب الأمريكي :

إننا نقوم حالياً باستنساخ طفل في " مكان ما " بالولايات المتحدة .

وأضافت : إن فريقاً من أربعة أطباء يعمل منذ شهر كانون أول ٢٠٠١ تحت إشرافها في هذا المشروع من أجل استنساخ أول طفل بشري . وأكدت أن الأعمال هذه مستمرة ما دام أنها غير مخالفة للقانون في الولايات المتحدة .

ومباشرة بدأ الكونغرس الأمريكي تقديم مجموعة من الاقتراحات من أجل إصدار قانون حظر شامل للاستنساخ على

ويريد علماء شركة كولنيد إدخال المادّة الوراثيّة (دي أن إيه) أو الحمض النوويّ منقوص الأوكسجين المأخوذ من خلايا محفوظة للطفل المتوفّي (المنوي إستنساخه بناءً على طلب الأهل) وذلك من خلايا محفوظة للطفل المتوفّي إلى بويضة منسزوعة النواة يتمّ زرعها في رحم الأم تمهيداً لحدوث الحمل .

وكان قد مثل أمام اللجنة الأمريكيّة مجموعة مهمّة من العلماء الذين يتنافسون على إثبات أدلّة على حرمة الإستنساخ على البشر ومحظوريّته بمقابل ثلّة من العلماء قليلة دافعت أمام اللجنة عن رأيها وعن جدوى الإستنساخ لقطع الطريق أمام الكونغرس في إصدار قانون يحظر كافّة أشكال الإستنساخ التي تتعلّق بالبشر .

والأهمّ في تلك المطالعات في موثيق الحجج والأدلّة ما أدلى به أهمّ العلماء الذين إستنسخوا حيوانات ، ومشهود لهم في الوسط الطيّ أن " حرمة إستنساخ كائن بشريّ " شيء مؤكّد لأنّ الأدوات والتقنيّة أقلّ بكثير من إمكانيّة إستنساخه بمعنى سليم

وفقاً لكتاب مقاييس الصحة المعهودة في الوسط الطبي .. وأنها
قاصرة عن بلوغ ذلك .

ومنذ تلك اللحظة ما زال العالم يعيش بين دفتين من
عالم النقاش :

بين دهشة العالم الجلية بما آلت إليه قدرة الطب من
إستنساخ .

وبين إدارة ملف الاستنساخ وتطبيقاته ووصوله إلى
مرحلة من مناطق محرمة وخيفة وفق مقاييس حقوق الإنسان على
الأقل ..^١

^١ تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٠ أعلنت شركة أمريكية أنها انتهت من " فك الرموز الوراثية " لأحد
الأشخاص ما قد يؤدي إلى فك رموز خارطة المبرورن الوراثي للإنسانية خلال بضعة أشهر . وقالت
شركة " سيفيرا جينوميكس " التي تتعد من روكفيل في ولاية ميريلاند مقراً لها في بيان لها : أبحرت فك
مجموعة الرموز الوراثية لأحد الأشخاص وبدأت الآن تجميع وترتيب هذه الرموز بشكل متسلسل
وأضاف البيان أنها تنوي سيلفوا الانتهاء من عملية التجميع والترتيب خلال العام الحالي . يشار إلى أن
المبرورن الوراثي الذي يضم يحمل المورثات الجينية التي تميز الجنس البشري يحدد الخصائص المميزة لكل
شخص مثل لون الشعر أو العينين أو الاستعداد للإصابة ببعض الأمراض مثل السكري والسرطان والربو
وأعراض القلب وغيرها ... كما أن الساق في مجال فك الرموز الوراثية يوفر فائدة عظيمة كبيرة إذ تعتبر
الأوساط الطبية أن طب المستقبل صيغوم على استخدام الجينات في العلاج إذ معرفة المورثة أو الجية
التي تشجع هذا المبرورن أو ذلك سيكون من الممكن تطوير وسائل العلاج الوراثية لبعض الأمراض . ويعتبر
الباحثون أن فك رموز مبرورن الجينات الوراثية للإنسان بشكل دروة العلم الحديث وإيجاراً حقيقياً =

ولا يمرّ أسبوع إلا ويكون فيه مقالة واسعة تتوسطها مجموعة من موثائق سرود الحجج ، اعتماداً على هيكلٍ طبيّ وحقوقيّ ، الهدف هو تأهيل الوسط البشري لتقبل كل نتيجة ممكنة من هذا الملف المعقد فعلاً .. حيث أنّ خطّ التماس فيه هو الإنسان نفسه بمجموعة واسعة من حقوقه الأصلية ، التي منها حق الحياة ، وحق الصحة ، ومنع الاعتداء على استعداداته الطبيعية ومقوماته الوجودية ..

= لعدم الاحياء . وعندما يمتلك العلماء اسرار كل من الكلمات واجمل والفصول التي تشكل " كتاب الحياة " الكبر متوافر لديهم معرفة لجميع الخطط التي تكون جسم الانسان والطريقة التي يعمل بها . وان كل شيء يبدأ من الحمض النووي الريبي لأن هذه الجزيئة الكامنة وسط نواة كل خلايا جسم الاساني تضم جميع المعلومات الضرورية لإنتاج الخلايا الاخرى . ومنذ بدأ جون واطسون وهراسيس كريك أعمالهما العام ١٩٥٣ يعرف العلماء ان الحمض النووي الريبي يتألف من شريطين طويلين محدودين على بعضهما البعض على شكل درج مزدوج حلزونية ويربط هذان الشريطان بعضهما بروابط ضعيفة لا تعني تألف فقط من أربعة حوامض امينية يعبر عنها بحروف أربعة " ا و سي " و " جي و تي " يتزوج ا مع تي ، سي مع جي .

وتتبع عملية فتح الرموز بادخال جزيئات مشابهة الصغر من الحمض النووي الريبي في آلة فك الرموز وفرازة الحروف التي تشكل هذا السلم واحداً واحداً . وقد نجحت شركة " سيلوا جينوميكس " في فتح رموز مليارات ثلاثة لدرجات السلم ويتميز الآن عليها جميعها ووضعتها بترتيب مسبق بواسطة اجهزة كومبيوتر قوية لتحدد دورها في عمل جسم الانسان .

هذا الامر يمثل فتحاً هاماً للولايات المتحدة الى درجة ان الرئيس الامريكاني بيل كلنتون تولى الاعلان عن هذا الفتح العلمي .. وهذا بلا شك يرد على الولايات المتحدة عشر ب اظهارات من الدولارات التي تعي الخزيه الأمريكيه على طول فتوحات الكشف العلمي .

وكما ترى إنه موضوع أوسع من جذرانِ البحث الطبي ونتائجه لأن موضوع التطبيقات فيه هو الإنسان وصحته ولا يمكن حتى الآن وقياساً على موائيق مكتوبة ومحفوظة في شتى ميادين ثقافة دفترِ العالم أن يصل الأمر إلى تحرير الإنسان وبسرعة من موائيقه التي دان لها بمسيرة جبارة وزخم هائل من التضحيات على مر التاريخ ، حتى كتبها بدم ثواره والعصيان المدني والدموي فضلاً عن وجهة التاريخ الحقوقية .

ومع كل ذلك فإن أهمّ معاقل الحقوق والسياسة في العالم ما زالت تصر وتتشبّت بأصل النظرية التي قرّرت الاعتراف بصيغة حقوق الطبيعة ، وأنه لا يجوز بهذه السهولة الاعتداء عليها وتهميشها ..

من هنا كان من الطبيعي جداً أن نقرأ في صفّ الإدانات تلك مجموعة من مقالاتٍ علميةٍ تثبت أن هناك أزمة مخاطرة غير مشروعة قياساً إلى مفاهيم الطب الإنساني على الأقل فيما يخصّ عملية استنساخ الأجنة ، وتقرّر مع المادّة الضامنة لحقّ الحياة والصحة والسلامة بالجسم والعقل أن الأمر خطر وممنوع من

ناحية إنسانية حقوقية بل طيبة .. لأن هامش الأمان فيها غير موجود أصلاً ، وفي كتاب حقوق الإنسان الكثير مما يدين هكذا تصرف ...

إن هذا ما نعبر عنه بـ " فقه الحياة " قياساً إلى ما عهدته البشرية على الأقل من يقينيات حقوقية ، لا يجوز أن تمتد إليها يد الوهم لتمحوها أو تبطل مفعولها ، مع أن الزمن الذي نعيشه هو أكبر دعاية من وهم الأدوار وتوسعية الانقلابات من دون هوية ..^١

^١ على فرنسا تم وضع منظومة حقوقية تأثرت بأفكار جان جاك روسو وغيره من الملائمة عام ١٧٨٩ وذلك تحت عنوان " حقوق المواطن والإنسان " يذكر منها المبادئ التالية :

١. — إن الناس قد خلقوا أحراراً ، ومتساوين في الحقوق . وليس من لهم يمين إلا بالنسبة إلى المنفعة العامة .
٢. — إن هدف كل سلطة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية والدائمة . وهذه الحقوق هي : الحرية ، والملكية الخاصة والأمان ومكافحة الظلم .
٣. — إن مصدر كل سلطة يكمن في الأمة . ولا تستطيع أية هيئة أو أي شخص أن يمارس السلطة دون تفويض صريح من الأمة .
٤. — إن الحرية تعني تمكن كل مواطن من عمل ما يريد على ألا يضر غيره بالأحرار نفس الحريات . ولا يجوز وضع هذه الحدود إلا من قبل القانون .
٥. — إن القانون يعبر عن الإرادة العامة . وبالتالي فإنه يحق لكل المواطنين أن يشاركوا بالتشريع إما مباشرة أو بواسطة ممثلهم كما أن جميع المواطنين وهم متساوون بنظر القانون بحقهم الترشح لكانه وظائف الدولة ومساوئها . وفقاً لمؤهلاتهم ودورهم في -

وهذا يفرض علينا قيمة أساسية في التعامل مع موضوع الاستتساخ ، أعني بذلك بيئة التقنية ووجه إدارتها ونمط تطبيقاتها ومادة توجيهها في زمن بدأت العبيثة تضرب أهم أعمدة الحقوقية وتغير عميق هويته ...

-
٦. — لا يجوز إلزام أحد وحجر حرية أي مواطن إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون .
 ٧. — المرء بريء حتى تثبت إدانته .
 ٨. — لا يحق فرض العقاب إلا في حالات الضرورة .
 ٩. — الرأي المخترع هو من أهم حريات الإنسان . لكل مواطن حرية التعبير عن آرائه كتابةً وشفاهةً وطعناً . إلا أنه يحتمل مسؤولية المبالغة في استعمال هذه الحرية وفقاً لنص القانون .
 ١٠. — إن ضمان حريات الإنسان والمواطن يستوجب وجود قوة عامة . وهذه تنشأ لصحة الشعب وليس لإفادة أولئك المواطنين عليها .
 ١١. — لكن للمواطنين الحق بأن يتأكدوا بأنفسهم أو بواسطة ممثلهم من ضرورة فرض الحرية العامة . ومن صحة استعمال أسرارها وحمايتها ونورها ومثلها .
 ١٢. — إن حق الملكية معقّد ولا يقبل الصث . ولا يجوز أخذ ملك أي شخص . ما لم يكن هناك ضرورة ثابتة وعند ذلك يتم الاستهلاك لقاء تعويض عاجل ومسبق .
 ١٣. — إن المجتمع الذي ليس فيه ضمانات للحقوق . وليس فيه فصل السلطات . يعتمد بلا دستور .

**أهل الخبرة في مواجهة
إستنساخ جنين بشري**

مرافعات علماء الاستنساخ

لأنّ موضوع إستنساخ طفل أصبح حديثاً ، وهو لا يقتصر على فهم النمط الطي بل يتعداه إلى مجموعة من معانٍ وموادٍ حقوقيّة ذات قداسة أعلنتها كافة قوانين العالم ، من هنا كان لا بدّ أن تقوّد مجموعة من الحقوقيين إطاراً واسعاً من فهم المنظومة الحقوقيّة في حقلٍ تطبيقيّ ، يعتمدون فيه على مناخات الخبرة والتجربة والإدلاءات العلميّة في مجال الإستنساخ وستكون أقوال من لديهم خبرة التجربة وقدرة البيان العلمي أساسيّة جداً في تنقيح المعنى الحقوقي أو تطبيقاته ..

ولأنّ المهد الأمريكي يحتوي على التقنيّة وعلمائها والاستعداد للبدء بحملة واسعة من التطبيقات هذه ، فقد عمدت الإدارة الأمريكيّة إلى جمع أدلّة وحجج لتشكّل بنية أساسيّة في رفضها أو قبولها للإستنساخ ، بالإضافة إلى توسّط الصحافة في تنضيج الرأي العام لمساعدة كلا الفريقين المتنازعين ، اللذين

يرميان إلى إقاع الإدارة وفق ما يعتقدون وما يرون .. وهكذا في كل حقبة قصيرة نقرأ في الصحافة مجموعة من حجج ونتائج ما آلت إليه جلسة الاستماع أمام لجنة الكونغرس الأمريكي من أفكار وأطروحات ، والذي يبدو أن الغالب منها يحذر بحدّ من استنساخ الأجنة ...

ففي تاريخ ٣١ آذار ٢٠٠١ أشار العلماء إلى أن علميات الاستنساخ التي تشهد معدلات فشل كبيرة بالنسبة إلى الحيوانات إنها ستؤدي — لا محالة — إذا أُجريت على الإنسان إلى ولادة أطفال ، مصابين بتشوهات مخيفة ، أو قصور عقلي كبير . وهو برأيهم يحلّ بنموذج الحدود الدنيا من مواثيق شرعية الحقوق الإنسانية ..

وفي شهادتهم المتابعة أمام لجنة تحقيق حول الاستنساخ البشري تابعة لمجلس النواب الأمريكي ، حذّر العديد من العلماء والخبراء من المحاولات الجارية لاستنساخ كائن بشري ، أو تلك التي أعلن عن قرب إجرائها .

وأشار هؤلاء إلى أن تجارب الاستنساخ التي أُجريت

حتى الآن على الحيوانات ، أسفرت عن حالات إجهاض ، وعن ولادات قبل أوانها ، وتشوهات جسدية ومضاعفات مرتفعة للوفاة بعد الولادة ، مؤكدين أن الاستنساخ البشري ، ليس أمامه عملياً أي فرصة للنجاح في إطار حدود " المعرفة " حالياً .

ومقابل هذه المدرسة الوجودية حول فهم الأنسنة ومواثيقها برز " كونرسيوم دولي " بقيادة طبيب أمراض النساء الإيطالي الذي يقيم في الولايات المتحدة " سيفرينو أنتينوري " وفريق أطباء بقيادة عالمة فرنسية تابعة لطائفة الرائيين ، تقيم أيضاً في الولايات المتحدة وطبيب من شيكاغو يدعى " ريتشارد سيد " يدعو إلى مجموعة من أفكار أهمها :

- ١ . وجوب اعتماد فهم مختلف للمخاطر .
 - ٢ . يحذر من أن العلم لا بد أن يكون في دائرة أوسع من الهواجس هذه .. لذا فهم بدعوا فعلاً سباقاً محموماً لاستنساخ أول " كائن بشري " .
- وعملياً : حتى الآن جرى إستنساخ خمسة أنواع من الثدييات مع معدل نجاح لم يتجاوز ٣ إلى ٥ في المئة هي :

١. أحروف .

٢. فأر .

٣. نعمة .

٤. بقرة .

٥. خنزير .

وتعميقاً على نتائج الاستساح الحيواني هذا يقول
رودولف جاينيش :

١. إنَّ معظم الكائنات المستنسخة تموتُ إمّا خلال مراحل
تطوّر الجنين المختلفة ، أو عند الولادة ، أو بعدها
مباشرةً ...

٢. إنَّ معظم " المواليد المستنسخين " يكونون عادةً كبار
الحجم ! والذين تكتبُ لهم الحياة بعد الولادة يموتون
عادةً في الأيام أو الأسابيع التالية ، سواء نتيجة خلل
وقصور في الكلية ، أو في القلب والرئتين ، أو في المخ ،
أو تشوهات جسدية ، أو قصور في الجهاز الهضمي ...
ويقول " مارك ويتوزن " أستاذ الطب البيطري في

جامعة " ايه اند ام في تكساس " :

١. عند البقر تموت حوالي ٩٠ في المئة من الأجنة المستخدمة أو تجهض فجأة خلال ٣٥ إلى ٩٠ يوماً من نموها ، وأكثر التشوهات شيوعاً التي إكتشفت حتى الآن في الأجنة المجهضة أو حديثة الولادة هي الضخامة غير العادية لحجم المشيمة واختلالها الوظيفي ...

٢. لا يعرف أطباء النساء حتى الآن بالتحديد سبب معدل الفشل الكبير للإستنساخ الحيواني .

ويقول جاينيش : إنَّ السبب الراجح لعدم نمو الجنين المستنسخ بصورة طبيعية ، هو الخطأ في إعادة " برمجة " الجينات الوراثية .

ويشير الخبراء إلى أنَّ المشكلة تكمنُ في أنَّ إعادة البرمجة المخاطلة لا تؤدي إلى تحولات جينية (وراثية) أو كروموزومية (صبغية) ومن ثمَّ فإِنَّه من المستحيل تقريباً إكتشاف أيَّ تشوُّه وراثيٍّ في مرحلة ما قبل التلقيح ، أو حتى في مرحلة تطوُّر الجنين حتى أنَّ النعجة دوللي التي كانت سنة ١٩٩٧ أوَّل حيوان

مستنسخ بنجاح ، هي مصابة بالبلادة .

ويضيف جاينيش : لا نعرف لماذا ! ... وكانت فشلت
قبلها ٢٧٦ محاولة تجربة إستنساخ .

وتقول مجموعة من الخبراء والمشاركين في إستنساخ
النعجة الإسكتلندية :

إنه يتعين وجود حوالي (ألف أم حامل) للنجاح في
إستنساخ طفل من علية إنسان واحدة .

ويعلق رئيس لجنة التحقيق الأمريكية على هذا قائلاً : إن
هذا يعني (٩٩٩ حالة إجهاض أو وفاة للجنين عند الولادة ، أو
ولادة أطفال مصابين بأنواع من الخلل الوراثي لنجاح حالة
واحدة .. !) .

ويخلص " مايكل سوليس " رئيس الجمعية الأمريكية
للطب التناسلي إلى أن المشكلات الكثيرة التي اكتشفت لدى
الحيوان المستنسخ متشكّل كارثة على الإنسان " . وذكر بأول
مبادئ قسم ابقرات : أن لا تسبب أي أذى .

ما يعني أن هناك فريقاً واسعاً ومهماً من أهل الخبرة ينظرون بعين الرية إلى الاستنساخ من جهة تطبيقية قياساً على بطاقة الصحة الآمنة للطفل المستنسخ بعد النظر عن آثار الاستنساخ اجتماعياً وبيئياً ..

يأتي ذلك بمقابل فريق يريد أن يحقق للعالم أول نسخة وجودية عن طفل مستنسخ بفهم مفاده أننا يجب أن نغير من فهمنا لمعنى المخاطرة والمغامرة .. !

إن هذا يدل بقوة على أن الصراع العنيف الذي ما زلنا نشهده يدور حول " إدارة ملف حقوقي " كبنية وركيزة ميثاقية من أجل القيام بتجارب استنساخ^١ ...

ففي هذا الصراع تُعاد عملية رصف وتحديد الحروف الحقوقية ، على نسق من صياغة حقوقية جديدة تتحدى خلاصة متن " الكتاب الحقوقي " المقرر توأصلاً في القرن العشرين بمقابل

^١ صد رمس بعيد يحتفد العلماء في الشأن القانوني أن للثافة القانونية تنتج ما يستتونه بـ " بيئة الحق " . وهذه البيئة تلعب دوراً أساسياً في إنجاح قيم ومفاهيم . وهي تجعل من طبعة الدور السلوكية للحق حجة أو مينة ، وبدورها تؤثر بقوة على معنى النصوص والقيم التي يريد المشتري أن يعطيها ورناً عملياً أو قيمة عملية عبر النشر المعنى

فئة كبيرة تريد تأكيد المتن الحقوقي لهذا العالم من التوثيق والمعايير المتعلقة بالإنسان وجوداً وصحةً وتأمينات بحثية ..

ولأن الحياة البشرية في معتقداتها أوسع من إطار الفقه الوضعي ، فإننا نجد عنواناً بارزاً في المتن الحقوقي ، عبرت عنه الكسبية في موقفها ، كما عبر عنه الإسلام ..

ولأن الشريعة الإسلامية تحمل في طيات نظرتها إلى الحياة أفقاً واسعاً حول القضايا ، كانت بدأت شوطه منذ لحظة تتابع سلسلة التشريع عبر الرسل والأنبياء ، من هنا كان من الطبيعي أن يكون للشريعة رأياً شرعياً في هذا الموضوع الأهم في جدول قضايا متعددة معاصرة ..

خاصةً أن الشريعة الإسلامية خاضت أطول صراع من أجل تثبيت فهم مختلف حول الإنسان وحقوقه ، وبكل امتياز يمكن وصفها بالشريعة الأولى الفاتحة لعهد موثيق الإنسان ، بل والحصريّة في تعاملها مع الإنسان على أساس كوني اجتماعي تكون فيه الصيغة الاجتماعية نتيجة فهم للهوية الكونية ..

وما تجدر الإشارة له أن التعامل مع الطفل ولادة وتربية

وإعداداً وتنشئةً ودبجاً في الطبيعة والاجتماع وفق المنطق الإسلامي يحتاج إلى خصوصيات وشروط وأركان ..

وككل قضية ، فإن الشريعة الإسلامية تنظر إلى الأمور من عين فقهيها ومدرستها ومتى حروفها الحقوقية الأوسع من المعنى التعبري عن المزاج الحقوقي الوضعي ، وأكبر من فهم الحياة على أساس عبثي أو وجودي فارغ لا أثر له ، أو أن محطة الموت ما هي إلا طريقة تعبرية عما ستصل إليه البشرية من حالة إنعدامية وكل شيء بعدها يكون معدوماً .. بل حملت الشريعة الإسلامية منطقاً مختلفاً جداً عن الحياة كمرحلة وبنية ومعبر إلى العالم الآخر المخلوق بيد من كوّن الوجود ورصّع في كينونته الحكمة وغاية الأشياء ...

لذلك كان لا بد أن تنطق بوقفة جدية بما يخص جملة عناوين المعروضة في مشرحة فقه الاستنساخ وما يعنيه ، خاصة أن عناوينها ومبادئها من هذه الجهة مشبعة وشمولية ..

لقد مارست البشرية تجربة الحياة وطرورت من فهمها لها وصقلت جملة من معانيها ، إلا أن التطور الهائل الذي حصل في

زمنٍ جافٍ قاحلٍ هو ذاك الذي تميّز مع بعثة النبي محمد (ص)
الذي عنود رسالته بمبادئٍ اعتُبرت غريبةً في ذلك الزمن ، في
وقتٍ كانت تروّس فيه لعناوين كبرى بحجم الإنسانيّة .. عناوين
من أمثال :

١. حقّ الإنسان بالحياة .
٢. حقّ الإنسان بالصحة .
٣. حقّ الإنسان بالمعرفة .
٤. حقّ الإنسان بالعيش الكريم .
٥. حقّ الإنسان بالانتماء الاجتماعي .
٦. حقّ الإنسان بالتعبير .
٧. حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الاجتماعيّة والسياسيّة .
٨. حقّ الإنسان بالضمانات الاجتماعيّة وشبكات الأمان .
٩. حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الاعتراضيّة .
١٠. حقّ الإنسان بالأسرة .
١١. حقّ الإنسان بالثروة والملكيّة الفرديّة .
١٢. حقّ الجماعة بالوجود وما يتّصل بضرورات وجودها .
١٣. حقّ الإنسان بالأمن الاجتماعي .

١٤. حقّ الإنسان بأن لا يُظلم .
١٥. حقّ الإنسان بالعدالة وحقّ التقاضي وإثبات الحقوق .
١٦. حقّ الإنسان بالمسكن والخصوصيات .
١٧. حقّ الإنسان بالتعليم .
١٨. حقّ الإنسان بالدفاع عن مصالحه المهنية والاجتماعية والسياسية ضمن حدود النظم الإسلامية .

إلى الكثير الكثير من الحقوق الأصلية والفرعية التي تضمّنتها الشريعة الإسلامية ، والتي تبلورت بصورة إستثنائية كان فيها على الأقلّ تقرير الحكم بالقتل بيد الحاكم من دون نصّ مدوّن أو عرفٍ علنيّ ثابتٍ أو عقابٍ مُعلنٍ وشبه ذلك ..

جاءت الشريعة الإسلامية لتعلن أنّ أساس الحكم في نظام الجماعة لا بدّ فيه من معرفة قانونية تضمن القدر الأعلى من العدالة ، وتعرّف الناس حقوقهم ، وتبثّ بينهم وعي الإنتماء .. فكانت الشريعة الإسلامية أوّل من تبثّت مبدأ لا عقاب من دون بيان . ولا حرم من دون نصّ ... إضافة إلى حملة من مبادئ تعتبر بحقّ من أجلى سمات التطوّر الهائل والتحوّل المذهل في عالم

الإسنان ومواريثه... لذلك فإن الحديث عن إستنساخ الأجنة في
فقه الشريعة الإسلامية لا بد أن يمرّ من نافذة مجموعة من عناوين
مها :

١. حقّ الحياة للجنين كما هو تماماً للموجود البشري
الحارّجي .

٢. حقّ الصحة ومأمنه التام من جهة التقرير الشرعي
والمحكوم فعلاً بحملة من عناوين كبرى حتى في إطار
إعمال التعبير فيه تحت عنوان المصلحة والمفسدة ونسبة
كلّ منهما ..

وهذا يعني أنّ النقاش هنا محصور في عجز أو عدم عجز
التقية ..

ولأنّ الإسلام أقام منظور المسيرة البشرية من ناحية
وجودية على أساس من معنى الجماعة وإقامة نظامها وفق عناوين
ضرورة قيامها واستمرارها فقد تعدّدت العناوين والصفقات
وتوسّعت في حياة الجماعة وهي منطقة محرّمة ممنوع الإعتداء
عليها ولا يجوز أن يضرّ بها سلوك أو ينسف قواعدها ..

لذلك كان لا بدّ من النظر إلى الاستنساخ من جهةٍ أخرى (جهة إنعكاس الوجود ذاك على ضرورة الجماعة وعماوينها) وهذا كما ترى يتعلّق بمُلف إدارة الاستنساخ بعد النظر عن الطبيعة الموضوعيّة له ..

ومن تلك العناوين :

١. أثر الاستنساخ وتطابق الصور على المجال المدني .
٢. التبادل المالي .
٣. الجهة الأمنيّة .
٤. القطاع القضائي .
٥. طبيعة العلاقات الاجتماعيّة .
٦. إستغلال المافيا وأهل الجريمة له .
٧. إنظام الحقوق الشخصيّة والعامة في نطاق تطابق الشخصيّات في وقتٍ أُقيمت فيها المادّة القانونيّة على أساس التمايز .. ١
٨. مناعة المجتمع أمام ظاهرة التطابق السّخّي في الشخصيات والوجوه ..
٩. باقي العناوين من الإلتزام والإلزام وما يتّصل به في الحياة

الإقتصادية التجارية الجنائية وهي أكثر من الكثير وعليها
قوام الحياة ..

١٠ . المحافظة على بُنى الوجود القانوني بمفاعيله وفق عايات
التشريع وعناوين الوجود كما تراه الشريعة ..

وهي كما تراه أمور دقيقة وفي غاية الأهمية ، كانت
الشريعة سَطَرَتْ فقها منذ الزمن الأول الذي بُعِثَ فيه النبي
الأعظم محمد (ص) .. ولأنَّ في الإسلام فقه الجماعة والاجتماع
فلأنه يشتمل على معاني الوجودية بعناوينها التي أقرتها السماء ،
ولا بدُّ من مراعاتها وضبط إيقاعات السلوك على هديها ..

وهذا ما سنراه فيما بعد إن شاء الله تعالى ...

الجهة القانونية الوضعية

من الجهة القانونية الوضعية لم تنته قضية الاستنساخ من الجدل حول شرعيتها وعدمها من خلال مواد قانونية تحدّد شتى الجوانب . لكنّه صدر عن الدول مواقف ، وفي بعضها الآخر مواد قانونية تحدّد جهة " الممنوع والجائز " إلا أنّ ذلك لا يشمل كلّ دول المنظومة ، وذلك يعود إلى أنّ الاستنساخ وتقنيته إنّما هو ممكنٌ لدولٍ محدّدةٍ بعينها ...

إلا أنّ تفكير بعضهم في استنساخ أجنّة في بلادٍ أخرى خارج الولايات المتحدة بعدما لاحت علامات منع الولايات المتحدة أثار جدلاً واسعاً حول ملئ فراغ قانوني في متن الكتاب الحقوقي في بلادٍ لا تعرف عن الاستنساخ سوى ما تنقله الصحف ..

إستنساخ الحيوان

في مجال إستنساخ الحيوان ، لا يوجد دولة واحدة تمنع إستنساخ الحيوان ، بل أجازت الشرعة العامة إختبارات تقنيّة الإستنساخ على الحيوان ، ولم يصدر أيّ منع أو موقف من أيّ دولة تمنع إجراء تجارب على الإستنساخ الحيواني ..

وقد اتّفقت الكلمة والمواد وفق الأسس القانونيّة الأوليّة على جواز " الإستنساخ الحيواني " وإجراء التجارب عليه وهذا الأمر يستفيد نتيجه القانونيّة من عدم الحظر إضافة إلى جملة من قواعد أوليّة تسمح بإجراء تجارب على الحيوان ...

لكنّ الإختلاف الذي حصل يكمن في الإستنساخ البشريّ وشرعيّته ...

**الإستنساخ البشري والتقنية
ومواثيق الكتاب الحقوق**

الإستنساخ البشري

يكمنُ مدارُ الجدلِ هنا في جملة من المعاني التي تمثل ركائزَ حقوقيّة ، سواء أدلينا بعناوين ومعاني أمثال التعابير الأخلاقية أو الإنسانية أو مصالح يحميها القانون ، كحياة الأفراد ومع تسرّب تشوّهات خلقيّة إليهم ، أو توليد صور بشريّة متشابهة من شأنها أن تؤثر على عناوين الالتزامات المدنيّة ، أو سير الأمور الأمنيّة ، أو تقصّي الحقائق ، أو تشويه إمكانيّة ضبط صور الأفراد وغيرها ...

هذا ما نقرأه عبرَ الجدلِ الواسع ، في خيانة الإستنساخ البشري ومقدرة التقنية على إنتاج صورة سليمة ، أو قدرة المجتمع على تبني نموذج من تشابه البشر ، وما يعنيه من إبعكاسات على مجرى العناوين الكبرى الأساسيّة ، من سير العدالة وتقصّي المجرمين ومنع تسرّب الجريمة وشبه ذلك ..

إلا أن فقه الأخلاقيات في هذه الأيام هو المتن الأوسع انتشاراً في المجاهات بين أنصار الاستنساخ والمناهضين ، خاصة بعد أن أدلى مجموعة من خبراء الاستنساخ بدلوهم فيما يتعلق بتقنية الاستنساخ وعجزها عن استنساخ كائن بشري سليم ..

وبقراءة قانونية ، تعبر عن مشيئة الاجتماع السياسي من فوق ، فإن جملة من آراء تفسر موقفها في خانة المانعين من استنساخ البشر ، وقد لا يكون المنع نهائياً ، في أكثر من من ومادة ، لأسباب أشارت إليها بعض موعاتهم من أن الاستنساخ ممنوع من جهة أنه قاصر أو أن هناك مخاطرة ، أو أنه يقوم على أساس مغامرة ربح وخسارة ..

ما يعني أن الاستنساخ ما زال مفتوحاً على مجموعة من الأفكار والقيم الناطرة إلى حصائيه من جهة ، وما يمكن ان يتصل بعملية الإدارة للفة من جهة أخرى ..

وإذا كان الجدال متعلقاً بما يمكن أن يتأثر به الاستنساخ من جهة المشروعية أو عدمها في خصوص وصف التقنية بالعجز فإن الأمر ممكن تجاوزاً فيما إذا استطاعت الأبحاث المخبرية

التعلّب على هذا العجز .. لكنّ هذا لا يعني إلعاء جدلّ الممع والحواز من قاموس فقهِ الجماعة ، بل الأمرُ هذا ما زال يجد دواعٍ وأسباباً قويّةً لكتابة نشطة في مجال الممع والقبول ..

لأنّ للإستنساخ أثراً على عناوين الجماعة والاجتماع وفقهِ الوجود التمايزي وضرورات عالم المديّة .. وعلى مقدار الجسم المراد حفظُهُ تنشأ الحاجة إلى النظم التي تبيح أو تحرم المعنى التطبيقي وتحدّد الهدف الوظيفي ضمن مناخ المنطقة المرادة .. مع التذكير بأنّه لا يوجد جبر تكويني في المنع ، بل أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه الحالة هنا هو المنع التشريعي وما يتّصل به من حواجز اجتماعيّة تقودها الأجهزة ..

إنّ هذا الفهم لموضوع الاستنساخ وما يعنيه من إمكانيّة مفتوحة لقراءة في أكثر من مادّة قانونيّة منها ما أشارت إليه النظرة الوظيفيّة للمادّة التي تعاملت مع الاستنساخ في اليابان ..

ففي تاريخ ١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ تّسى البرلمان الياباني قانوناً يجمع " الاستنساخ البشري " ويعتبره جنحة يعاقب عليها بـ " السجن " عشر سنوات .

ويحظر القانون الاستنساخ بسبب تأثيره السلبي على "كرامة الإنسان" وسلامة جسده ، وإستقرار المجتمع . ويلحظ القانون علاوة على السجن دفع غرامة بـ " عشرة ملايين ين " في حال المخالفة أيضاً كما يمنع أيضاً وبشكلٍ خاص الاستنساخ بهدف الإنجاب مع زرع جنين تم إستنساخه في رحم بشري أو رحم حيوان ، ويمنع تكوين الأجنة " المهجنة " من خلال الدمج بين بويضة بشرية غير ملقحة وبين مني حيواني بالإضافة إلى الأجنة المكونة من خلايا بشرية وحيوانية ...

إلا أن نص القانون يظل مبهماً حول الأبحاث وتقنيات الاستنساخ في إنتظار إعداد الحكومة لتشريعات أخرى .

ومن المقرر أن يقوم أرباب القانون بإعادة تقييم لنص القانون كل ثلاث سنوات لتحديثه ، بالنظر إلى التطور السريع للأبحاث التقنية والبيولوجية .

وتتخذ اليابان من حظر الاستنساخ موقفاً مشابهاً لغالبية الدول المتقدمة التي تحظر الاستنساخ بهدف الإنجاب . وبتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٠٠ أعلن مسؤول في وكالة العلوم

والتكنولوجيا أن مجلس الوزراء الياباني وافق على قانون يفرض غرامات باهظة ، وأحكاماً بالسجن ، على كل من يقوم بأنشطة الاستنساخ البشري ، لكنه لم يحظر تماماً الأبحاث في هذا المجال ، ويحظر القانون الياباني وضع الأجنة البشرية المستنسخة في رحم أنثى البشر أو الحيوان .

بمعنى أن التعامل مع الاستنساخ يتوقف على العناوين المرادة وفق فهم الهوية البشرية قياساً على ذهنية التشريع وما تؤمن به الجماعة .. ما يقيه مفتوحاً أمام أي تطور تقني اجتماعي حقوقي ..

بل بمقابل ذلك نجد أن بعض الدول قرّرت تشريعاً يجوّز إجراء الاستنساخ على البشر من أجل مطالب طبية تجارية وضمن شروط معينة ... كما هي الحال في بريطانيا ...

أما سبب الاختلاف في الرؤية بين مؤيد ورافض فلأنه يتعنون بناحيتين :

— الأولى : تقنية تعبر عن عجز التقنية في امتثال كامل لاستنساخ بشري سليم .

— الثانية : إجتماعية تعبر عن خوفٍ جذيٍّ من استغلال العلم هذا بنحو يؤثر على القيم القانونية التي يقوم عليها أساس الارتكاز الاجتماعي وبنية النظام السياسي المدني وأصل تفعيل الأجهزة وتطبيق الأنظمة .. مثل استنساخ كثرة من أشخاص يعملون في سوق المافيا لصالح جماعات كبرى ، فإثمه يؤثر في نواحٍ عديدة من الحياة ، أو أنهم أصلاً ليسوا من المافيا ..

ومعلوم أن الاستنساخ لو تكاثر فإن من شأنه أن يؤثر على مجموعة من العناوين الإجتماعية ، خاصة إذا تعددت نسخة الشخص الواحد ... فيؤثر على سلك التقاضي بموضوعية ، وإمكانية ملاحقة المجرمين ، كما يؤثر على حسن سير العلاقات المالية المدنية التجارية وغيرها ..

من هنا قرأنا جملة واسعة حتى من الرسميين البريطانيين التي تقرّ بأن ذلك من شأنه أن يؤثر على طبيعة الأمن الاجتماعي ويساهم في تطوير العمل الجرائمي . وفي الوسط العادي تصبغ المعاملات والعلاقات والمسؤولية بالذمم أكثر تعقيداً وإرباكاً .

وفي تعليقٍ أوليٍّ إجتماعي يعبر عن وجهة ذات شمولٍ غير

مقيّد بالمعنى القطري أو الديني ، فإن جملة من الإدلاءات بالرأي
تنت فكرة مفادها " الحظر لاستنساخ البشر " معتبرين أن إباحة
وتشريع الاستنساخ وتعدد نسخته واستغلاله إجتماعياً عبر فريق
الجريمة من شأنه أن يمثل معوقاً في عملية إحقاق الحق وملاحقة
الجناة وتطبيق النظام كما يؤثر في صوابية التعامل مع الأشخاص
في الإقتصاد والتجارة ، ويفتح الباب واسعاً إلى وجود ظاهرة
شعوذة إقتصادية ، وتقمص شخصيات ، وهو أمر غير صعب
ولا عسير ..

بمعنى أن إستنساخ الإنسان يؤثر على بعض العناوين
المهمة سواء في القضاء أو التجارة أو المجال المدني أو التجاري أو
الجزائي أو في مجال تفعيل الحقوق والمنظومة العامة .. وهذا ما
تتمسك به أيضاً الدول وتراه خطراً على المواثيق المدنية والشرع
الحقوقية وعلى الأمن الإجتماعي .

وعليه :

تكون الممنوعة هنا من جهة التأثير على العناوين
الإجتماعية المدنية بمعناها الواسع ، التي منها عناوين كبرى لا

يمكن أن يعيش المجتمع بدونها وإلا تحول إلى سوق خراب ..

مع علمنا الحاسم بأن المافيا العالمية أصبحت تعدّ أرقام حصيلتها السنوية المالية بالتريليون دولار ، ما يعي أن لديها القدرة المالية على المباشرة بشراء مثل هذه الخدمات .. خاصة أن تاريخها وشروطها العملي يثبت أنها تنفق مئات ملايين الدولارات على تجهيز قدراتها وممانعة وجودها في حرمان الدامية مع الدول وأجهزتها .. بهذا يكون التعامل مع هذه القضية الثانية تعاملًا مع ملف الإدارة لهذا الاكتشاف وما يعنيه من حدود ودور وظيفي وقدرة على الضبط والتوجيه وتحديد المهام ..

وحتى هذه اللحظة فإن الجدل لم ينته بل هو في تصاعد بين ، وسيضطرم إذا ما أعلن فريق ما أنه فعلاً توصل إلى نتيجة استنساخية لطفل ما وأنه ولد حي ، هناك ستوسع الأسئلة إلى مجموعة من عناوين منها :

١. كم جنين توفي حتى نجحت ولادة جنين حي .. هل

٩٩٩ جنين لصالح واحد ..

٢. ما هي معايير وأوصاف الجنين الحي ، من حيث الصحة

الحسدية العقلية ..

وعبر الإجابة المخبرية البشرية عن هذين السؤالين سنجد هناك منحى واسعاً من معاني الجدل الكبير جداً التي تتعلق بالملف الحقوقى وما يعنيه كما أشرنا سابقاً ..

وعلى أساسه يكون العالم جدولاً أكثر رقماً في فهم التوجهات الجديدة وما تعنيه ، وما تتصل به من جهة الوجودية ومواثيق الحقوق الإنسانية التي تتضمن الصحة ومعانيها والمغامرة في مواضيع أكثر حساسية وكرامة تكوينية ..

لكننا نسجل هنا أنه وبعيد النظر عن كل النتائج فإن البشرية دوت في سجلها الذهني الموثق أن المغامرة أبداً غير محمودة في مواضيع ذات صلة حساسة جداً بحق الحياة والصحة خاصة في ظل أرقام مخيفة عن عجز التقية وما تعنيه في هذا المجال فضلاً عن عناوين الجماعة وضرورات المجتمع ..

الحكومة الحقيقية على المختبر

البنية الحقوقية للسلوك الطبي

حتى الأمس القريب كانت طريقة التعامل مع السلوك الطبي وغيره من فصيلة السلوك البشري ، ملزمة أن تستند إلى قيم فكرية شرعية ذات قاعدة قانونية غير محظورة ...

ومع أن موضوع التعامل مع العناوين المحترمة من الجهة القانونية توسع ، إلا أن العالم حتى يومنا هذا ما زال مصراً على أن يكون الفعل معللاً من الناحية الحقوقية ..

وعلى هذا الأساس ، كان لا بد من أن تأتي النتائج في الفتوحات العلمية مساوية للفهم الحقوقي وليست خارجة عليه ، بحيث يُمنع عليها أن تتجاوز المتن الحقوقي بمعانيه المصونة إلى غيره ...

وهذا أمر بديهي في عالم يؤمن بالتوثيق والتوجيه الجبري للسلوك والقيم ، وقيم حياته الوجودية على أساس متين من

مجموعة حقوقية ذات أهداف تنظيمية إقرارية تعترف بهوية طبيعية
اجتماعية معينة ، معللة بحجج منطقية — على الأقل — وفق
الفهم الوظيفي لحكومة المصلحة والمفسدة كما يراها النوع
البشري ، لا كما تراها الأذواق الاعتبارية التي لا تريد أن تؤمن
بالواقع الموضوعي وما تعنيه الصلة الانتزاعية من معنى على هذا
الصعيد ...

ومع أن الضجة على الاستساخ اليوم أوسع مما مضى
إلا أن العالم كله ينتظر بفارغ الصبر نتائج نفعية ممتازة على
صعيد الإنسان نفسه ، في نفس الوقت الذي يصر فيه بنو هذا
النوع العاقل على أن التعامل مع الاكتشافات مفروض فيه أن
يبقى ضمن حدود العاوين الكبرى المموج تجاوزها ..

وإلا وصل مستوى التعامل مع القيم كسسته مع تجارة
الرقيق بالأمس وما عليه اليوم من ضراوة في سوق النخاسة
الجديدة إلى درجة بيع فيها في عام واحد واعتماداً على الأرقام
المعروفة والموثقة أكثر من ٤ ملايين امرأة كان مستهلكها الأول
الغرب وبالأخص الولايات المتحدة ..

ومع كل هذا تؤكد وعبر البيانات التي تصدر كل يوم نادي البشرية بكل ما تكشف به عن نواياها وآمالها ان العالم كله ينتظر شيئاً من الأبحاث الطبية وبالأخص الهندسة الوراثية والاستنساخ .. شرط أن لا يكون على حساب الإنسان نفسه ..

إن العالم خرج بضجة واحدة عن صمته في اليوم الأول الذي أعلن فيه فك خريطة العوامل الوراثية .. إلى درجة مذهلة لا تصدق في انعكاساتها على الناس ، وذلك لأن الفائدة على المستوى الطبيعي تختلف جداً عن غيرها ، لأنها خير يفيد تطوراً جبّاراً في فهم الناموس المتحكم بصناعة الوجود الإستمراري عند البشر ولو لأن ما ..

إن الموت واحد من أهم العناوين التي أثرت في المشاعر والعواطف الإنسانية ، ومنذ زمن متحيم بالذكريات في خوض المغامرة حاولت البشرية أن تكشف " سر الحياة " بسبب عجزها وخوفها وذعرها من الموت ...

الموت الذي يتجسد بمجموعة من المزايا والخصائص يشترك بها طرفان :

١. طرف الحي الباقي لمدة ما .

٢. طرف الميت المسحى هناك ، في زاوية من زوايا المادة

الدينية ، وهو يُخرجُ روحه من عميق جسده وبنائه ..

وكلا الطرفين يعبران عبر قراءة دفترهما الوجودي عن

غريزة أعمق في بُنى هذا الكائن ، ألا هي غريزة حب الذات التي

نسجت معاني وجودية إشباعية واسعة جداً وعبرت عنها في كثير

من المقامات والمواقف ، فكانت المؤسس الأول لسعي حثيث

لفهم الوجود وإمكانات السيطرة وإنقاذ النفس وتطوير التعامل

معه ، من دون أن يختلف في هذا الهدف إثنان من البشر ..

من هنا يكون النشأ العالمي لإختراع أداة عسكرية هائلة

التدمير في الغالب الأعظم سيئاً وثقيلاً على مسامح كل الدول

عدا التي اخترعت ، لأنها لا ترى فيه إلا الإفراس والوحشية

والإنتقام وفرض قواعد الدات الكيانية وتحطيم موانع الطرف

الأخر وصناعة الوجود كما تراه هي من مصلحة ووظائف ..

كل ذلك بخلاف النشأ عن إكتشاف قانون طبيعي من

شأنه أن يؤثر تأثيراً بليغاً على مناعة الجسم ومعالجته كما في اليوم

الذي سيعلن فيه عن توصل العلماء إلى حل حاسم مع مرض السرطان أو منع الجلطات الدماغية والنوبات القلبية وشبه ذلك ، فإن ذلك اليوم سيكون مذهلاً وسيغني العالم أجمع ويتهيج لعظمته ولا يمكن أن يُقاس أبداً بما عليه القدرة العسكرية أو النفوذية في عالم الحرب ... إنا نقرأ في عيون الناس ما يشبه الهول ومن كل الأقطار حين يعلن العلماء عن توصل جزئي إلى مقدمات محاربة لمرض السرطان وتعصف الصحافة بالآمال وتحيي وجدان الناس بخلاف إعلان الأمريكيين عن البدء بإنتاج مدققة بحرية أمريكية تكلف ٣٠ مليار دولار وهي من طرازٍ مذهل .. !

إن الذي يقود هذا الوجدان والغريزة الأعمق في بُنى الوجود المكوّن لهذا الفرد (غريزة حبّ الذات) التي تنطق بالتفرقة بين جهتين ..

على أساس هذا يمكن لنا أن نفهم الوجدان البشري في تعامله مع الاستنساخ وما يعنيه من صورةٍ وظيفيةٍ من هذه الجهة قياساً على العناوين المحترمة في حياة النوع البشري ..

إنه منطق الجماعة الإثفاقي حتى وإن اختلفت مناهلهم

وعقائدهم وأعرافهم وألوانهم .. إنهم يسعون إليه ويطالبون
بالمزيد منه من دون حرج ..

ففي تاريخ ١٤ آذار ٢٠٠٠ دعا رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية بيل كلنتون ورئيس وزراء بريطانيا طوني بلير
علماء العالم للكشف عن كل المعلومات المتعلقة بفكّ رموز
بمجموعة العوامل الوراثية لدى الانسان الذي يجري حالياً .

واعتبر بلير وكلنتون في بيان مشترك نشر في لندن أن
المعطيات الأساسية حول مجموعة العوامل الوراثية لدى الانسان
بما في ذلك تعاقب كل صبغيات الحامض النووي الريبي المقوص
الأكسجين ومتغيراته يجب أن تكون متوافرة لكل علماء العالم .

وتابع البيان :

إنّ فكّ رموز العوامل الوراثية لدى الانسان يفترض ان
يسمح باكتشاف يخفف من عبء الامراض وتحسين الوضع
الصحي في العالم وتنوعية الحياة للبشرية جمعاء .

ومنذ ١٠ سنوات يتسابق العلماء في دول مختلفة على
فكّ رموز ٣ مليارات أزواج من المورثات البشرية التي تشكل

أسس تركيبة جسم الانسان وعمله .

وبيوم الثلاثاء تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ وفي حدث قيل فيه أنه " تفوق أهميته صعود الإنسان الى القمر أعلن عن خارطة المخزون الوراثي البشري ... وفي هذا التاريخ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون خلال احتفال في البيت الأبيض عن الانتهاء من فك رموز وجدولة كامل المخزون الوراثي البشري تقريباً ووضع خارطة شبه كاملة لهذا المخزون ...

وقال الرئيس كلنتون في تصريح مشترك مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير نقلته محطات التلفزة وإعتبرته الأهم بشرياً :
" إنها أهم وأعظم خارطة أعدتها البشرية حتى الآن "

وأعلنت نتائج أبحاث مشروع (هيومان جينوم بروجكت) في كل من طوكيو ولندن وباريس وواشنطن وشارك في الأبحاث علماء من ١٨ دولة .

ودعا كلنتون الحكومات الى عمل مشترك من أجل تحديد الأسس الأخلاقية والقانونية لاستغلال الانجاز ودراسة انعكاساته الاجتماعية ..

واعتبر بلير الانجاز " ثورة علمية هائلة " ستتجاوز تطبيقاتها بكثير اكتشاف المضادات الحيوية .

وأكد " يانغ هوانغ " من معهد الابحاث الوراثية في الصين أن البشرية خطت نحو مرحلة جديدة من معرفة البشر لأنفسهم .

وقال رئيس وزراء اليابان يوشيروموري : إن الانجاز هذا يشكل خطوة عملاقة للبشرية بانجاء كشف أسرار الحياة نفسها .
وأعلن وزير البحث العلمي الفرنسي روجيه جيرار سوارتنبرغ في باريس أن مشروع الجينوم البشري توصل الى وضع خريطة شبه كاملة ، وأتم إعادة تركيب ٩٧ في المئة من الجينوم البشري على شكل جزئيات ، مما يعني أن فك رموز " كتاب الحياة " سيشكل منعطفاً في مسيرة العلوم .

وعرض العلماء خارطة شبه كاملة للمخزون الوراثي البشري الذي يتضمن المكونات الدقيقة لجسم الانسان مدشين عصراً جديداً من الاكتشافات الطبية ومثيرين قلقاً حيال انعكاساتها الاخلاقية ...

وتحقق الانجاز بفضل استخدام اجهزة كومبيوتر فائقة
القدرة ومعدّات مخبرية شديدة الدقة ، رتبت ٣,٢ ملايين قاعدة
تولّف الشريط اللولي المزدوج للحمض النووي الريبي مقوص
الأكسيجين " دي أن أي " الموجود في كلّ من ٢٣ زوجاً من
الصبغيات (الكروموزومات) التي تحتويها نواة الخلية ، وتتموضع
على كلّ شريط من شريطي الحمض النووي المورثات (الجينات)
أو الادوات التي تتحكّم بإنتاج البروتينات التي يتألّف منها الجسم
البشري والتي تتولّى اصلاح أي تلف أو تتسبّب في حال حدوث
طفرة فيها في الاصابة بأمراض بالاصافة الى قطع من المادّة الزائدة
التي لم يعرف دورها بعد .

وأعلن كريغ فيتر رئيس مجلس ادارة شركة " سيليرا
جينوميكس " التي قامت بأبحاث موازية وأعلنت النتائج نفسها :
(أن فكّ رموز المخزون الوراثي لخمسة أشخاص من
أصل ولون مختلف أظهر أن مفهوم العرق لا اساس وراثياً له .
وأكد أنّه من المستحيل تحديد الانتماء العرقي انطلاقاً من
المخزون الوراثي) ...

ويأمل العلماء من خلال التمكن من كشف " طريقة عمل المورثات " على تفادي أو علاج عدد كبير من الامراض مثل مرض الزهايمر وضمور العضلات والتقرّم وبعض السرطانات ووهن العظام والتهاب المفاصل والربو الشعبي التحسسي وأمراض القلب ... كما يأملون أن يوفر الانجاز أدوات مهمة للتشخيص بحيث يتمكن الأطباء من ابلاغ مرضاهم بأنهم ورثوا أمراضاً قد تظهر لاحقاً ، أو تزول في حال اتبعوا نمطاً حياتياً معيناً ، كما يمكنهم الكشف عن حساسيتهم لبعض الادوية ... لكنّ الهندسة الوراثية لا تزال في بداياتها ولا يتوقع أن يتم التوصل إلى " أدوية عجائبة " قبل سنوات من البحث بعد الانتهاء من إكمال الخارطة البشرية بنسبة ٩٩,٩ في المئة وهو ما يتوقع ان يتم التوصل اليه قبل الموعد المحدد في ٢٠٠٣ ميلادية .

ومن الانجازات المهمة التي يؤكد مشروع المخزون الوارثي البشري التوصل إليها هو تموضع المورثات في ترتيبات مختلفة يتوقع أن تكشف عن الاسباب التي تجعل بعض الناس أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بمرض ما ... ويطمح العلماء أن يتمكنوا بحلول ٢٠٠٣ من التعرف على ١٠٠ ألف من هذه

الترتيبات المختلفة وان كان من المتوقع أن يتسع الهدف الى مليون
بنهاية هذه السنة .

وفي ظلّ هذا الأمل نسجّل مجموعة من أسئلة مفادها :

١. هل يعني هذا أن البشرية ستشهد مجموعة من إشباكات
طبيّة على شكل ضمانات أم أن الأمر سيظلّ يُدار على
شكل براءات اختراع تقودها الشركات العابرة للقارات
على نمط العولة ووحشيتها ؟

٢. هل الإنسان يبقى إنساناً من دون أي وصف آخر أم أنه
سيكون مواطناً سياسياً ، بل مالكاً للألمان المفروضة
احتكاراً على سلة خدمات هذا الاكتشاف للاستفادة
من النتائج العلميّة ومن دون شبكات ضمان وظيفيّة
تتكامل مع المعنى المواطني ..

٣. إذا كانت الاكتشافات هذه قد قرّرت بشكل حاسم
وحدة جوهر هذا الإنسان ونسفت مفاهيم التفرقة
العرقية وشبه ذلك ، كيف إذن يمكن أن نستفيد منها
على صعيد التقديرات التابعة لها ..

أسئلة لها مداليل عميقة في ظلّ عولمة كلّ شيءٍ على
أساس ومفهوم المنفعة والسوق والمادّة وحكومة الرغبات ..

**ضرورة حماية العناوين بين
التقرير النظري والتطبيقي
للاستنساخ**

القلق من إدارة ملف الإستنساخ وتطبيقاته

إنَّ الضَّحَّةَ الكبيرةَ المحيطة بالإعلان عن فكِّ خارطةِ الجينات لم تحفِ القلقَ الناجم عن المشكلات الأخلاقية والقانونية التي تخبئها حتى أنَّ وزير البحث الفرنسي وجَّهَ إنتقاداً مبطناً لاذعاً لشركة "سيليرا جينوميكس" الأمريكية بقوله :

" إنَّ الأموال الحكومية هي التي ساهمت في جعل نتائج الأبحاث متوفرة للجميع وجعلت من المخزون البشري ملكاً للبشرية جمعاء بحيث لا يمكن لقلة أن تصادر المعرفة الوراثية " .
مع التذكير بأنَّ حرباً ضخمة تدور بين القوى العالمية حول الاحتكار العلمي خاصة ذلك الذي يتعلّق بالإنسان نفسه حيث تعتبر ظاهرة الاحتكار من أهم خصائص المجتمع الدولي الذي نعيش فيه .

خاصةً إذا علمنا أنَّ شركة سيليرا جينوميكس أعلنت

أنها ستبيع التطبيقات ونتائج الابحاث المتأتية من الاكتشافات وليس المعلومات بحد ذاتها الى الباحثين وشركات الادوية مما يدرّ على الولايات المتحدة الامريكية " بخرأ " من الأموال العالمية . وهذا ما تشكو منه فرنسا على لسان رئيسها جاك شيراك الذي وصف سلوك الأمريكين في هذا المجال بأنه إحتكار للعلوم التي تخصّ البشرية جمعاء ..

ويخشى المجتمع الدولي من المشكلات الاخلاقية التي يتوقّع أن تبرز خلال السنوات المقبلة مخاوف من إساءة استخدام المورثات او السعي الى تكوين " بشر خارقين " يتميزون من ناحية الذكاء أو القوة الجسدية .

كما يخشى من توفير المعلومات عبر الخارطة الجينية الخاصة بالاشخاص الى ارباب العمل ، مما يؤثر سلباً على تقييمهم لجهة أنهم غير اذكياء أو مرضى أو عندهم قابلية للمرض وغير ذلك من المميزات الباطنية .

وقد اقترح كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة ميليرا جينوميكس الامريكية الخاصة ودانيال كوهين من مجموعة

جينست الفرنسية " تأسيس برلمان عالمي لوضع معايير أخلاقية عالمية غير موجود حالياً لاعتمادها في مجال الأبحاث الوراثية وتطبيقات خارقة المخزون الوراثي البشري " .

وطالباً في مقال نشرته صحيفة لومس أنجلس تليمر تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ بتأسيس " برلمان عالمي " يكون هيئة استشارية مؤلفة من نحو ستين عالماً وفيلسوفاً متمرساً .

وأضافاً : إن تفويض العلماء يمكن أن يكون لمدة عامين يقومون خلالها بإضفاء للنصح الى أصحاب القرارات في عالم الاعمال والسياسة .

وأكدنا أنه بمجرد امتلاكنا للخارقة الكاملة للمخزون الوراثي سيكون بإمكاننا تكوين كائن بشري جديد لتبرير ضرورة تأطير الأبحاث الوراثية ووضع رقابة عليها .

كما أشار فينتر الذي أعلنت شركته " فلك رموز المخزون الوراثي البشري " وكوهين الذي يعمل على الاصول الوراثية لمرض الرهاب وسرطان غدة البروستات الى أن التجربة التاريخية علمتنا أنه عندما يصبح أمر ما ممكناً — أي تكوين كائن

بشري خارق — فإنّ أحداً سيحاول القيام به عاجلاً أم آجلاً .
وهنا يكمن الخطر ...

وختم الباحثان بأنه : لا يوجد نظام عالمي للمعايير
الاخلاقية يحدد ما هو الصواب وما يمكن القيام به ، وما هو
سئى ، ولا يجوز بالتالي القيام به ... ومثل هذه الهيئة الدولية
حاجة ملحة .

يُذكر أن الافلام السينمائية كانت قد ركزت في الآونة
الاعيرة على الخيال العلمي الذي يتعلّق بـ " بشر خارقين "
وبعدما كان يصنّف هذا الامر ضمن خيانة الرواية السينمائية
العلمية ، فإنّ ما توصل اليه العلماء جعل من قرب الحقيقة أمراً في
متناول اليد في المستقبل القريب ..

وهنا تكمن مجموعة من أسئلة :

عن كيفية الإدارة .

عن غايتها ؟

عن الدور الوظيفي ؟

عن ضوابط التطبيق التقنية الطبيعية الاجتماعية ؟

كلّ هذا يحدّد معنى الإدارة المُراد وفق منظومة الخريطة
الميثاقية الحقوقية ..

**البواعث الطبيعية في تأييد
الأبحاث شرط ضبطها
القانوني**

آمالُ الناسِ حولَ الإستنساخِ

لقد تطوّرت الحالةُ الإعلانيّةُ التي تمّ فيها إخبار العالم عن توصّل العلماء إلى إنجازِ هائلٍ على صعيدِ الهندسةِ الوراثيةِ وحلّ الشيفرةِ وتوسّع المعرفةِ والغطسِ إلى عمقٍ أكبرٍ في فهمِ المعادلةِ التي تتحكّم بكتابِ الحياةِ إلى دعايةِ ضخمةٍ إستقبلها العالمُ بكثيرٍ من الشوقِ والأمانِ والآمالِ ...

كلُّ ذلكَ لأنَّ الإستنساخَ كما أُعلنَ عنه يومَها بمعنى مفادِهِ أنّه يشكّل جسراً يعبرُ منه بنو الإنسانِ من عالمِ الأمراضِ القاتلةِ أو تلكَ التي ما زالت عصيّةً عليه ولو في جزءٍ منها إلى عالمِ الصّحةِ وما تعنيه من إمكانياتٍ للحياةِ بشكلٍ أفضلٍ وضمانياتٍ مهمّةٍ على صعيدِ الوجودِ الآمنِ ولو بمعنى نسبيٍّ بحيث يطرورُ ذلكَ من شبكةِ المناعةِ والمقاومةِ ويساعد على ربحِ جزئيٍّ للحربِ مع المرضِ الذي من أكبرِ مصاديقهِ مرضُ السرطانِ وما

يعنيه في مشاعر الناس ..

لذلك ضمن هذا الجوّ كانت المشاعرُ والعواطفُ الإنسانية من كلّ عرقٍ وجنسٍ تترقب كلّ يومٍ الكثير من تبخّر البحث لما فيه نفعُ الإنسان ، ومع كلّ إعلانٍ يشيّر فيه أهله إلى توسّع النتائج في فهم السيطرة على أمراضٍ مستعصية فإنّ الفرحة تعمّ العالم ... منها على سبيل المثال تاريخ ١٦ أيار ٢٠٠١ حيثُ أُعلن عن بداية " ثورة " في طريقة علاج السرطانات وأنّ أدويةً جديدةً ستتج كلّ عامٍ لكن خلال العقد المقبل ..

ما أدّى إلى موجةٍ بارزةٍ من الأمل بين الناس وقد قابل العالم ذلك الإعلان بدعايةٍ إعلاميةٍ واسعة .. ويتنظر العالم بفارغ الصبر اليوم الذي يتمّ فيه الإعلان عن أنّ الخبراء توصّلوا إلى علاجٍ للسرطان . وحسب تعبير الإدارة الطبيّة الأمريكيّة :

سيكون هذا بمثابة إكتشاف يعتبر الأوّل في هذا المجال بالعالم وأهمّ بكثير من صعود الإنسان إلى القمر ...

هذا الإكتشاف الحديث الذي عبّر عنه بـ " الثورة الطبيّة " يكمن في تقنيّة جديدة لعلاج السرطانات يطلقون عليها

إسم " الإستهداف الجزيئي " وذلك لأنه هذه العلاجات تستهدف " مواداً دقيقة جداً في الخلية " وقد تمّ التوصل إليها بفضل التقدم المذهل المحقق في مجال علم " أحياء الجزيئات والهندسة الوراثية " .

هذه التقنية كانت حديث المؤتمر ٣٧ للجمعية الأمريكية لأبحاث السرطان السريرية الذي عقد في فرانسيكو في كاليفورنيا وهي تستهدف " قتل البروتينات " المسؤولة عن النمو السرطاني " داخل الخلايا وتجنّب الخلايا السليمة .

ويؤكد الباحثون أنها ثورة فعلية وأنها ستغير طريقة مكافحة السرطان ، ويشارك الباحثان اللذان أعلنّا عن ذلك إلى جانب ٢٥ ألف متخصص من أنحاء العالم في هذا المؤتمر للنظر في نتائج هذا الإكتشاف الأكثر أهمية حتى الآن ...

يقول مندلسون صاحب هذا الإكتشاف :

إنّ السرطانات تنمو نتيجة وجود خلل أو طفرة في بعض المورثات (الجينات) التي تؤدي دوراً أساسياً في نمو الخلايا وعدد هذه المورثات حوالي ٥٠٠ والسرطان يبدأ عندما تحدث

طفرة في أربع أو خمس من مورثات الخلية .

ويضيف : في الخلية المريضة تتصرف المورثات المصابة بخلل أو المحفزة بطريقة غير طبيعية عبر إنتاج كمية فائضة من البروتينات وتصدر البروتينات بدورها أمراً بإنتاج متلقيات كيميائية على غشاء الخلية وعلى هذه المتلقيات تعلق جزئيات أخرى موجودة في الجسم هي عوامل النمو وما إن تثبت هذه الجزئيات على غشاء الخلية حتى ترسل إلى النواة عبر أنزيمات تنتقل عبر غشاء الخلية إشارة كيميائية تأمر الخلية السرطانية بالانقسام إلى ما لا نهاية ...

ويظهر السرطان عندما تفلت هذه العملية من أيّ تحكم وتقوم تقنية الاستهداف الجزيئي عبر تثبيت جزيئة أعدت خصيصاً كجسد مضاد على هذه المتلقيات ومنع الجزئيات الأخرى من الوصول إليها ...

وهناك تقنية أخرى تقوم على إذابة الأنزيمات الناقلة للرسائل داخل الخلية ، وهكذا تموت الخلية السرطانية عندما لا تتلقى الإشارات للرسائل داخل الخلية .

ويؤكد : أن كل سرطان ناشئ عن خللٍ محدّد ويكفي تحديد الحلل الحزيتي الحاصل في الخلايا السرطانية وتحديد المورثات المسؤولة عن الحلل لتحديد الجزيئات التي ينبغي إستهدافها للقضاء على السرطان .

وكان قد أعدّ دواءً لعلاج سرطانات الدم لدى شركة نوفارتيس ونجح الدواء في شفاء ٩٠ في المئة من المرضى المصابين بنوع نادرٍ من سرطان الدم كان يتعدّر الشفاء منه وتخرط شركات الدواء الكبرى من أجل إعداد قائمة أدوية تحتاج العالم . في ظلّ تصاعد متزايد في الطلب عليها .. ويتوقع أن تسوّق كلّ عام فاتورة دوائية واحدة في العقد المقبل .. مما يعني بداية جبهة حسب الظاهر ...

وعلى نفس الرغبة النفسية تشوّقت البشرية بكلّ فئاتها طمعاً في أن يتوصّل العلماء إلى نوعٍ عالٍ من فهم الجسم البشري وما يعنيه من نظامٍ جسماني بيولوجي بشكلٍ يعمّد فيه قوّته ويساعد أهله على أمن أجسادهم بصورةٍ أدوم وبصحةٍ أوفر في عالمٍ بدت فيه الأمراضُ تشنّ هجماتها بشكلٍ مخيفٍ ، خاصةً إذا

علمنا أن أسباب المرض تتسلل في مساحة واسعة مما نتعدى
ونعيش ..

إن الناس عبّروا وبطريقة لا شعورية أمام هذه
الإكتشافات عن نوع ضخم من إعادة الأمل في عالم سكنته
الأمراض وأحالة أهله إلى منطقة كبرى من " الكهرمغناطيس "
المتصاعد ، الذي يضرب في كل بقاع هذا الكون المسكون بأهله
وعبر أدوات بشرية أسكنت الأشعة في كل زاوية ومكان ...

وعن عمد أو من دون عمد ملئ صناع الأدوات
ومكتشفو النواميس أجربة البشرية وقرها من مواد تزيد من نسبة
الإصابات المرضية ومحاطرها ، حتى أصبح كل شيء من غذاء أو
تربة أو ماء أو شجر أو أواني مشبعاً بما من شأنه أن يساهم في
المرض أو يعدّ نوعاً استعدادياً لتلقيه أو يحفره أو يكون سبباً
مستقلاً لإنتاجه ..

ففي عصرنا هذا كل شيء غثيف خاصة من الناحية
المرضية حيث الأمراض تتسلل بقوة وعناد إلى مادة وجودنا
الضرورية ..

إنَّه الزمنُ الأصعبُ بكلِّ المعايير وبإعتراف أهمِّ المجامعِ
الطبيَّةِ ، الذي لا يتفاجئُ فيه أحدٌ من الهجماتِ العيفةِ الموسَّعةِ
للمرضِ على حينِ غفلةٍ ومن مظانِّ ما ظلَّها أهلها ..

من هنا يكونُ الأملُ كبيراً جدّاً والبهجة عارمةً مع كلِّ
خبرٍ طيِّبٍ كبيرٍ يساعدُ على فهمِ الوجودِ ومعاني إنقاذه ، وبقي
من الأمراضِ ومخاطرها ويطوِّر من ممانعة الجسمِ وقدرته أمام
المخاطرِ المرضيّةِ ... ففي تاريخ ١٣ شباط ٢٠٠١ فتحت
البشريَّةُ صفحةً جديدةً في تاريخ إنجازاتها العلميَّة وإحتفل العلماء
بنشر " اللفز " شبه الكامل للخريطة الوراثية للإنسان ، كما
بدأت مهمَّة تحديد كميَّة الاستفادة وإستخلاصها من هذا
الإكتشاف .

وطبيعي أنَّها ستكون محلَّ صراعٍ حادٍّ وتنافسٍ غير
مسيبوق في عمليَّة إحتكاريَّة واسعة تقضي على مبدأ حرّيَّة تدفق
المعلومات ومبدأ المساواة الذي هو حقٌّ إنسانيّ — كما يشير
الفرنسيّون واليابانيّون وغيرهم إلى ذلك — وذلك لصالح إحتكار
واسع جدّاً تقوم به دول الإكتشاف خاصَّة الولايات المتحدة

الأمريكية التي تشكو منها حتى الدول المشتركة معها في هذا الإنجاز وذلك لأن أرباح هذا الإكتشاف العلاجية والوقائية وعبر العقاقير ستكون مذهلة وخيالية ...

وستكون الصاعقة أكبر حين تمارس الشركات التجارية العابرة منطق تسويق العائدة الطبية بكل ما تصل إليه على أساس حاد من ألوان الإحتكار وأصنافه .. ما يسقط دواعي الأمل في جحيم نتائج العولمة غير الرشيدة ، والتي لا تمثل في جانب إدارة أدواتها الفكرية والقيمية أي معنى تضامني بخلاف ما تنطق به إكتشافات البشر من وحدة الجوهر وتمامية الوظائف في هويتها الطبيعية ..

وعلى القاعدة :

لا شيء من الأمل ممكن أن يُترجم إلى حقيقة تضامنية ما دام أن الإكتشاف الطبي موطن في مدرسة التناقضات المصلحية بين الكيانات بما تعنيه من مخاطر وصراعات ووحشية وتشفي .. ما يفرض على العالم إعادة صياغة التعامل مع هذه الإكتشافات كما أشار إلى ذلك الفرنسيون الذين وجدوا أنفسهم أكثر

الخاسرين في نادي العظماء في بيئة خطيرة تقودها عولة تشمل
الطبّ ومنافعهُ كما تشمل غيره وسط هذا الإكتشاف الهائل
بآثاره الطبيّة والماليّة ..

التحوّلات الحقوقيّة والطبّاعة الجديدة

آثار كتاب الحياة على فهم الإنسان

قال العلماء : إنَّ الخريطة الوراثية أو الجينوم الذي بات يوصف بأنه " كتاب الحياة " سيغيّر جميع الأبحاث ونشاط الباحثين والعلماء وشركات الأدوية ، التي سيتاح لها الإطلاع عن كتب على تكوين الإنسان " جينياً " وستطرح تساؤلات أخلاقية واجتماعية ونفسية وإقتصادية وحقوقية ..

وعلى العادة ستكون فيها الغلبة تجارية حتماً خاصة أن تاريخ هذه الشركات في عالم العقل الصناعي حافل بإجابات من هذا النوع مع بعض التحفظات الأخلاقية ربّما لأهداف سوقية نفعية ...

ولن يكون لمبدأ حرية تدفق المعلومات والوصول إليها ولمبدأ المساواة مجاناً أيّ معنى ...

وقد نُشرَت الخريطة الجينية المعلنة في مجلتي " يتشر

وساينس " وعلى شبكة الإنترنت ، كما أعلنها علماء في عواصم
عدة في أنحاء العالم ممن شاركوا في فك رموزها ...

ويعتقد العلماء الذين وجدوا ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف
جين فقط بدلاً عما توقعوا من وجود ما يتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠
ألف جين أن مستقبلنا لن يعتمد على " الجينات " في ما بعد وأن
ما يهم هو " البروتينات " بدرجة أكبر كثيراً من الجينات .

ويشرون إلى أنه وحسبما يبدو لهم أن جسم الإنسان قد
خلق ليتكيف مع بيئته عن طريق " تجزئة و إعادة اتحاد منتجات
البروتين " الجينية لتكوين بروتين ملائم للظروف ويكون كل
جين بروتيناً واحداً وهي الوظيفة الأساسية لأي خلية .

وقد أدرك الباحثون أن البروتينات يجب تجزئتها عادةً
بطريقة معينة وهي عملية يطلق عليها " الإنشقاق " قبل أن تقوم
بأي شيء مفيد ...

وقال فتر : إن الغالبية العظمى من العمليات الحيوية تتم
عند مستوى البروتين وليس عند مستوى الحمض النووي (دي
أن إيه) .

ويمكن أن تترتب على ذلك آثار عميقة ومهمة لعلم
" العقاقير " الذي يأمل في إيجاد إجابات جينية سهلة للأمراض
ومدى إستجابة الناس للعقاقير .

وقد أطلق الحلّ شبه الكامل للغز الخريطة الوراثية محدداً
جدلاً قديماً حول علاقة الجينات والبيئة بوضع الإنسان . أي
حول " الموروث والمكتسب " من صفات وأوضاع بدءاً من
الجنون والقدرة على الابتكار وإنهاءً بالإجرام .

وقد أكد الباحثون أن كشف الخريطة الجينية سيحدث
ثورة في التحليل النفسي وعلم النفس وأن النتيجة الأهم ستعنى
بتفهم الأسس العصبية البيولوجية للفروق بين البشر وستؤدي إلى
فهم أفضل للأمراض النفسية .

وقلّل الباحثون من النظرة التشاؤمية إلى مستقبل
يهيمن عليه " مبدأ الحتمية والجبر " الذي ينصّ على أن
التغيرات الاجتماعية وأفعال الفرد تأتي نتيجة عوامل لا سلطة
له فيها .

وأوضح العلماء أن " الجينات " أكثر أهمية على ما

يبدو من " البيئة " لصياغة السلوك . وهذا يدل على حرية
واختيار بدلاً من الهيمنة والجبر .

مشيرين إلى دراسة أيضاً أجريت على توائم تربوا
منفصلين عند أسر مختلفة . وأكّدوا أنّ إستخلاص نتيجة تفيد أنّ
الميل إلى الإحرام والتميّز الرياضي والشذوذ الجنسي كلّها وراثية
إنّ هذا ليس مبرّراً . إلا بالرغبة في إثارة ضجة لا بالمعرفة العلمية
مما يطل أقوالاً سابقة كانت تصوّر الأمر على أساس أنّه ميل
طبيعي مبرمج عليه الإنسان . وبالتالي لا سلطة له في ذلك على
حدّ ما قاله الباحثون في معهد " كينغز كوليدج " في لندن .

وعلى كلّ حال قال العلماء : إنّ السلوك على ما يبدو
هو نتيجة لعمليات متبادلة معقدة بين عدّة جينات ولكنّه يتأثر
بعمق بـ " قواعد " الأخلاق والضغط الاجتماعي .

وهذا عين ما قامت على أساسه الشرائع من إختيارية
الفرد وأنّ القواعد الإختيارية الأخلاقية والاجتماعية مؤثّرة في
تربية الأفراد وتغيير سلوكهم ... وهذا عين ما أشارت إليه
الشريعة الإسلامية من إختيارية الفرد وإمكانية تطويعه في حياة

الجماعة ضمن فهم للمصالح والمفاسد وتحديد العناوين في زمن
اعتبر فيه الأمر مستغرباً ..

وتعتبر هذه المرحلة جداً مهمة للإنسان لمعرفة المكونات
التي أتجه الله منها وهي أساسية في علم البيولوجيا والعقاقير
والتعامل مع قواعد الحياة والمجتمع .

وكانت الشريعة الإسلامية منذ أول بعثة النبي محمد
أشارت بدقة ووضوح إلى أنه لا حرية للفرد داخلياً وأن له سلطة
طبيعية تنطق بإمكانية الاختيار طبيعياً ، وأنه إذا لم يمكن الاختيار
سقط التكليف والثواب والعقاب وبطل وجود الشرائع من أصلها
وبُناها ...

وأشارت إلى أن القواعد الأخلاقية الاجتماعية لها تأثير
واضح على الأفراد لكن ليس إلى مستوى من الجبر وعدم
الاختيار من حيث الأصل والطبيعة ... وهذا عين ما توصلت إليه
هذه الاكتشافات .

إن هذه الأنباء مثلت بشرى بشرية هامة في شوطها
الطامع إلى تسجيل نسبة مهمة من الغلبة على الأمراض

المستعصية في مسيرة تطويعها بمهد أهل الأرض ...

ووصفها أهل الأرض بأنها فاتحة عهد الفهم وضبط
المفاتيح الطبية وقراءة أكثر دقة في العلاج والممانعة ..

إن هذه الإعلانات كانت تسير جنباً إلى جنب مع
مجموعة من أهداف ومواثيق وعناوين كبرى تريدتها الإنسانية
حتى وإن كانت ستُحير في سوق التجارة والمال وشبه ذلك ،
حيث لم يؤثر الجانب المالي الاستثماري على طبيعة تأييد المجتمع
الحقوقية لها باستثناء أن تصل إلى حد الاحتكار ، الذي أثار
حفيظة أبرز الناطقين باسم الكيانات السياسية المتضررين من هذا
الفهم الخطير للإستغلال عن فيهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك
الذي إتهم الأمريكيين أنهم يمارسون أخطر أدوار الاحتكار ..

وعليه :

لم يتحدث العالم ولو لمرة واحدة عن ممنوعة استغلال
هذه الإكتشافات من الناحية المادية بل ظلّوا متفقين على أصول
مرعية مفادها أن الإكتشاف العلمي النفعي على يد الإنسان يحق
ويجوز أن يُستغل من جانب مادي ، شرط أن يكون ضمن

حدود فهم الموائيق الإجتماعية والدور الوظيفي للدولة بمعناها
الرعايائي ، وما صدر من موائيق حقوقية عبر الأمم المتحدة وغيرها
ترعى هذا الجانب ..

وظلّ هذا النمط من التعاطي مستمراً بين جانبي العلماء
والمجاميع الحقوقية والناس بصورة متفقة ، إلى درجة اعتبرت
الإكتشافات أهمّ من صعود الإنسان إلى القمر لجهة أنّ الأثر
المستفاد من هذه أهمّ من تلك ..

وفي تاريخ ١٢ شباط ٢٠٠١ يوم الإثنين وفي حدثٍ
وُصف بأنه علامة بارزة في تاريخ العلوم ويفوق بأهميته صنع
القنبلة النووية صدرت رسمياً في عددٍ من عواصم العالم الخريطة
شبه المكتملة للمخزون الوراثي للبشر أو ما يسمّى الجينوم التي
تبشّر في السنوات المقبلة بـ "عصر جديد" في العلوم والطب .

ومشروع خريطة الجينات البشرية هذا الذي تتعاون فيه
٢٠ مجموعة من العلماء من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا
وألمانيا والصين هو إستكمال لمسودة شيفرة الجينات التي أعلنت
في حزيران الماضي . ويظهر هذا العمل الضخم المتمثل في فكّ

رموز كتاب الحياة العظيم أن عدد الجينات الوراثية للإنسان هو أقل مما كان يعتقد حتى الآن وهو يبلغ (٣٠ ألف مورثة فقط) أي ما يمثل ضعفي عدد المخزون الوراثي للذبابة .

ويقول العلماء إن تحديد جميع الجينات ووظيفتها سيوسع آفاق المعرفة البشرية ويسرع تشخيص الأمراض وعلاجها والوقاية منها ، وستؤدي الخريطة الوراثية البشرية إلى إحياء جدل قديم حول " المورث والمكتسب " من صفات الإنسان ، بدءاً بالجنون والقدرة على الإبداع ، وإنهاءً بالإجرام ...

وقال باحثون في معهد " كينغز كوليدج " في لندن :
إن كشف الخريطة الوراثية سيحدث ثورة في التحليل النفسي وعلم النفس ومعالجة الأمراض والتعامل مع الإنسان بصحته وفهم الأمراض وشروطها وإمكانية معالجتها وفهم الإنسان من ناحية السلوك وأثر ذلك على مشاعره وصوابه ...
والميدان الثاني الذي سيسعى الباحثون إلى كشفه استناداً إلى هذه الخريطة الوراثية هو تركيبة الحمض النووي (دي أن إيه) التي قد تجعل فرداً دون آخر معرضاً لإدمان مادة ما ولو من جهة

إستعدادية لها أثر أو قابلية للتحفيز .

وعلى رغم أن خريطة الجينات لم تكتمل بعد فإن العلماء يعتقدون أن دراسة ما هو متوافر منها حالياً سيساعد في فهم بعض الأمراض وفي مقدمتها السرطان .

يقول الدكتور مايكل ستراتون رئيس مشروع الجينات المسببة للسرطان في بريطانيا :

إن جميع أنواع السرطان سببها شذوذ في تسلسل الحمض النووي ... ويشتر نشر خريطة الجينات أيضاً بأساليب علاج جديدة لأمراض مثل خرف الشيخوخة الزهايمر ، وأمراض القلب ، فضلاً عن فتح آفاق هائلة في الأبحاث الدوائية .

وقد نشرت شاشات التلفزة العالمية في كل أنحاء العالم صرواً تمثيلية وتصويرية لهذه الخريطة وسط بشرى عمت الناس والإعلام والعالم لحل مشكلة الأمراض التي لا تسمح بضمنان عمر أفضل .

فكان ذلك النبأ في وقتها الخير الذي هز مشاعر أهل الدنيا ... من دون أن يخامر فكرهم أو مشاعرهم أنه ربّما نفس

بعض العلماء مادةً من متن كتابهم الحقوقي هي أصل الوجود
أعني بذلك حق الحياة وواجب إحترام الإستمرار وقداسة الصحة
العقلية الجسدية ..

أما اليوم وبعد الجدل الطارئ فإن العالم يتحدث عن
مجموعة من عناوين أهمها :

١. قيمة الإنسان الوجودية وما تعني أمام منطق يريد
للتحويلات الطبية أن تكتب المعاني الحقوقية وليس
العكس كإطار ..

٢. قيمة الفهم التحويلي على مستوى حقوقي للجنين مقابل
فهم الكائن الخارجي ؟

٣. معنى الضرورات ؟

٤. معنى الأهم والمهم ؟

٥. معنى الغايات وبنائها وشروطها ودواعيها .. ؟

عناوين ربما أراد البعض محور حرفها وكتابة أجمدية مختلفة
قياساً على فهم يرى أنه عمدة أساسية لتطور طبي غير محكوم
بمدونات مسقة في ظل عقيدة حقوقية فارغة من أي شيء سوى

من إرادة المجازفة لصياغة وجودية مختلفة عن تلك التي تعنينا
حروفها ..

ما أَرَّخَ لصدمة عنيفة أصابت مقتل الجماعة الحقوقية ..

حماية الحياة تعني المزيد
من قتل الأجنة

الخدمة الحقوقية في تحوّل فخر

الإستنساخ

فجأةً ومن دون سابق إنذار ، ومع كل هذه الفرحة والمواكبة الشعبية من كل أقطار الدنيا ، لما توصل إليه العلماء على صعيد الهندسة الوراثية وملف الإستنساخ وإذا بالفرحة أخذت تبدّل ، ليس في معانيها الإكتشافية بل في معاني المساحة الحقوقية التي يريد بعض العلماء أن يعتمدوها كإطار ، حتى أن دولة كبريطانيا عمدت في فهم خطير للتعامل مع الأجنة إلى تشريع قتل الأجنة بمادة صريحة وخطيرة لا يمرّ لها وذلك لصالح شركات أدوية ومختبرات وبراءات اختراع وسوقية مخيفة . هنا بدأت أولى معالم الضجة العالمية ...

لأنّ الموضوع بدأ يضرب أهمّ الأعمدة التي يقوم وجود الإنسان عليها (حق الحياة) ...

لقد كان من الطبيعي أن تُثار أزمة واسعة حول الفهم
الحقوقي والإطار التوجيهي في المساحات الجائرة .. لأنّ خلافاً
لهذا الحجم هو ليس بمثابة إعلان أهمّ من صعود الإنسان إلى
القمر ، بل هو إعلان أضخم مأساة بشرية تصيب الإنسان لصالح
معنى تجاري يضرب بالعمق أهمّ المعاني الأصلية الحقوقية التي
تتفرّع عنها باقي الحقوق ..

إنّه فهم يميز قتل الأجنّة والتعامل معها كمادّة دوائية
وبراءة اختراع ، لصالح الثريّ القادر على شراء الدواء ..
ما يعني أنّ حقّ الحياة أصبح إنتقائياً ... ومهدّداً بالإنتقام
والثأر الاستنسابي في كلّ لحظةٍ من معاني مراحل الوجوديّة داخل
المختبرات وفي رحم أمّه ..

ولأنّ القادرين من عمالقة الغرب لم يتحرّكوا ليبتنوا ما
عليه قيم الموائيق ونظريّتها إلى الإنسان من هذه الجهة ، فإنّ الأمر
تطوّر إلى عناوين أكثر سلبية ، كان منها اجترار مجموعة من
العلماء فكرة خوض المغامرة لإستنساخ أوّل إنسان ، ربّما
للدخول في موسوعة " غينيس " يبعد النظر عن البنية الحقوقية

التي تقول محظر الإعتداء على صحة الجنين ..

لهذا كل شيء تغير ، بعد أن نُسفت فكرة الأهداف
وحدود العمل وغايات الأبحاث ، ومست بقوة عمق الإنسان ،
وجعلت منه مجرد مادة للعقاقير والأدوية التي تمارس أخطر
أساليب الاحتكار في الأسواق العالمية ..

هنا سقطت البنية الحقوقية التي كتبتها الشرية بمداد دمها
وعميق جراحاتها ...

ففي ساعة واحدة من تحولات خطيرة ومفاجئة تبنت
بريطانيا شرعية قتل الأجنة لصالح صناعة العقاقير والتجارب
المخبرية .. إنه تشريع قتل الإنسان من أجل الإنسان .. !

إنه تشريع قتل الضعيف من أجل القوي ..

إنه تشريع يريد أن يمد الشركات العملاقة بمادة لا
انقطاع لها من تربة قتل الأجنة للحصول على مادة بيعية في سوق
الإنسان وسط مميزات مخيفة : يكون الإنسان مادتها وشاريها
وتاجرها ومستهلكها في نفس الوقت .. !

لا شك إنه أخطر تشريع قياساً على كل الموازين
والمعايير .. بهذا المعنى الواضح جداً الذي لم يجراء طوي بدير رئيس
الحكومة البريطانية على تعليقه وتبريره سوى بالإشارة إلى أنه
سيلجأ إلى ضمير ممثلي الشعب في البرلمان البريطاني وأنه
سيتركهم وضميرهم ليقرروا ما يرونه في هذا الموضوع الخطير !

ومع تقريرهم لأبشع إبادة قانونية للأجنة ، ماذا بقي من
معنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بل ماذا بقي من منطق
الطبيعة والمعنى الوجودي المتأصل من هذه الجهة .. ! خاصة أن
الدول الغربية وبالأخص بريطانيا هي رائدة ومسددة .. !

بل تصر هذه الدول على أنها مقياس بيان المفاهيم
والحفاظ على الأنسنة بقيمها الحقوقية تلك .. حتى وإن شرعت
قتل الأجنة وإجهاض الأطفال .. !

لقد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بهجة عارمة
سادت الميادين الشعبية كأول إعلان عالمي يتبنى الانتماء البشري
على أساس من فلسفة توسعية إشباعية تعترف بأهمية الفرد طبيعياً
وحقوقياً في منظومة الجماعة ..

ومع أن البهجة تلك كان لها أسبابها إلا أن الصدمة العنيفة كانت في إعتبار هذا الإعلان " مادة أخلاقية " ليس وراءها حكم ونظام وقضاء يعمل على تطبيقها وتنفيذها في المساحة البشرية بمعنى إلزامي .. ما يعني أنها لن تكون وثيقة ملزمة تقودها من الخلف حكومة عالمية ، كما هي ليس برتوكولاً تعمل الدول على إحترامه جبراً .. لكن سيكون له أثر نفسي ومعنوي وأخلاقي وسيعمل على تدجين الحكام للاعتراف في مقدمات الدساتير بما يماثل هذا الإعلان من موثيق ونظم وحقوق ...

لقد مضى على الإعلان أكثر من ٥٠ عاماً وقد أعلنت جملة من الدساتير في مقدماتها إعترافاً بوثيقة مجموعها متضمن جملة أساسية من حقوق الإنسان الإجمالية ، إلا أن الإنسانية ما زالت في كثير من الأقطار تشكو من أزميتين :

١. تشوّه في هوية النظم في موادها القانونية التي هي مرتع الإعتراف بما للإنسان وما عليه وهذه تختلف من بلد إلى آخر .

٢. تشوّه في التطبيق وإستتسائية ، وتحويل وهفوات وشبه ذلك ..

وكانت الإنسانية قد كتبت بدمها وطول مسيرتها هوية الإنسان الحقوقية لتبقى الرمز المتين الذي يدلّ على إنتماءاتها وإشباعاتها التي تنطق بها مراحل وجودها المتفاعل بهدف تثبيت معاني وجودية مدونة عن رغباتها ذات التوظيف المحكوم بسقف منطقي ومن تلك الوثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصورة مجملة ومن دون تعليق .. وإليك أهمّ ما جاء فيه :

١. (مادة رقم واحد) يولد جميع الناس أحراراً ، متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الأخاء .

٢. (مادة رقم ٢) لكلّ إنسان حقّ التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ، دون تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي ، أو أيّ رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد ، أو أيّ وضع آخر . دون أية تفرقة بين الرجال والنساء وفضلاً عما

تقدّم فلن يكون هناك أيّ تمييزٍ أساسه الوضع السياسيّ أو القانونيّ أو الدوليّ لبلدٍ أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأيّ قيدٍ من القيود .

٣. (مادة رقم ٣) لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .

٤. (مادة رقم ٤) لا يجوز إسترقاق أو إستعباد أيّ شخصٍ ويحظر الإسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها .

٥. (مادة رقم ٥) لا يعرض أيّ إنسانٍ للتعذيب ، ولا للعقوبات ، أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة .

٦. (مادة رقم ٦) لكل إنسانٍ أينما وجد الحق في أن يُعترف بشخصيته القانونية .

٧. (مادة رقم ٧) كل الناس سواسية أمام القانون . ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أيّ تفرقة . كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضدّ أعمال فيها إعتداء

على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون .

٨. (مادة رقم ٦) لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى

المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها إعتداء على
الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون .

٩. (المادة ٩) لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو
نفيه تعسفاً .

١٠. (المادة ١٠) لكل إنسان الحق ، على قدم المساواة التامة
مع الآخرين ، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة
نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية
تهمة جنائية توجه إليه .

١١. (المادة ١١) وفيها أمور هي التالية :

أ. كل شخص متهم بجرمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت
إدائته قانوناً بمحاكمة علنية ، تؤمن له فيها
الضمانات الضرورية للدفاع عنه .

ب. لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو
الإمتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً
وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الإرتكاب .

كذلك لا توقع عقوبة أشد من تلك التي يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة .

١٢. (المادة ١٢) لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

١٣. (مادة ١٣) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة . وبحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده ، كما يحق له العودة إليه .

١٤. (مادة ١٤) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الإضطهاد إلا أنه لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية ، أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

١٥. (مادة ١٥) :

أ. لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .

ب. لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو

إنكار حقّه في تغييرها .

١٦ . (مادة ١٦) :

أ. للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حقّ التزوُّج
وتأسيس أسرة دون أيّ قيد بسبب الجنس أو الدين
ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند
إنحلاله .

ب. لا يرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين
في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه .

ت. الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع
ولها حقّ التمتع بحماية المجتمع والدولة .

١٧ . (مادة ١٧) لكلّ شخص حقّ التملك بمفرده أو
بالإشتراك مع غيره ، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه
تعتفأ .

١٨ . (مادة ١٨) : لكلّ شخص الحقّ في حرية التفكير
والضمير والدين ، ويشمل هذا الحقّ حرية تغيير ديانته
أو عقيدته ، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة ،
 وإقامة الشعائر ومراعاتها ، سواء أكان ذلك سرّاً أم مع

الجماعة .

١٩ . (مَادَّة ١٩) : لكلِّ شخصٍ الحقُّ في حرّية الرأي

والتعبير ، ويشمل هذا الحقُّ حرّية إعتناق الآراء ، دون
أيّ تدخّل ، وإستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها ، وإداعتها
بأية وسيلة كانت ، دون تقيّد بالحدود الجغرافية .

٢٠ . (مَادَّة ٢١) :

أ . لكلِّ شخصٍ الحقُّ في حرّية الإشتراك في
الجمعيات والجماعات السلمية .

ب . لا يجوزُ إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما

٢١ . (مَادَّة ٢١) :

أ . لكلِّ فردٍ الحقُّ في الإشتراك في إدارة الشؤون
العامة لبلاده ، إمّا مباشرةً وإمّا بواسطة ممثّلين
يختارون إختياراً حرّاً .

ب . لكلِّ شخصٍ نفس الحقِّ الذي لغيره في تقلّد
الوظائف العامة في البلاد .

ت . إنّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة
ويعبّر عن هذه الإرادة بإستخابات نزيهة دورية تجري

على أساس الاقتراع السري ، وعلى قدم المساواة
بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية
التصويت .

٢٢. (مادة ٢٢) : لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع
الحق في الضمانة الاجتماعية ، وفي أن تحقق بوساطة
المجهود القومي والتعاون الدولي ، وبما يتفق ونظم كل
دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية
التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته .

٢٣. (مادة ٢٣) :

أ. لكل شخص الحق في العمل ، وله الحرية في
إختياره بشروط عادلة مرضية ، كما أن له حق
الحماية من البطالة .

ب. لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو
للعمل .

ت. لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرضي
يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان
تضاف إليه ، عند اللزوم ، وسائل أخرى للحماية

الإجتماعية .

ث. لكل شخص الحق في أن يشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته .

٢٤. (مادة ٢٤) : لكل شخص الحق في الراحة ، وفي أوقات الفراغ ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل ، وفي عطلات دورية بأجر .

٢٥. (مادة ٢٥) :

أ. لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية ، وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة . وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والتملل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته .

ب. للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين ، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الإجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط

شرعي" أم بطريقة غير شرعية .

٢٦. (مادة ٢٦) :

أ. لكل شخص الحق في التعلم . ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً ، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني ، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع ، وعلى أساس الكفاءة .

ب. يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً . وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية ، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

ت. للأباء الحق الأول في اختيار نوع " تربية أولادهم " .

٢٧. (مادة ٢٧) :

أ. لكل فرد الحق في أن يشترك إشتراكاً حرّاً في

حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة
في التقدم العلمي ، والاستفادة من نتائجه .

ب. لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية
المتربطة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني .

٢٨. (مادة ٢٨) : لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي
دولي تتحقق بمقتضاة الحقوق والحريات المنصوص عنها
في هذا الإعلان تحقيقاً تاماً .

٢٩. (مادة ٢٩) :

أ. على كل فرد " واجبات " نحو المجتمع المدني
الذي يُتاح فيه وحدة لشخصيته أن تنمو نمواً حراً
كاملاً .

ب. يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك
القود التي يقررها القانون فقط . لضمان الاعتراف
بحقوق الغير وحرياته واحترامها وتحقيق مقتضيات
العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في
مجتمع ديمقراطي .

ت. لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه

الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

ث. ليس في هذا الإعلان نصّ يجوز تأويله على أنّه يحوّل للدولة أو جماعة أو فردٍ أيّ حقّ في القيام بنشاطٍ أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

ومع أنّ الدول الغربيّة تعتبر نفسها القيادة الراشدة لحمل حقيقة هذه الحقوق ، والعماد الأوّل في فهم الوجوديّة وفق أسسٍ تردّها إلى منطق الطبيعة ، إلا أنّ واقع الأرض يعكس أخطر نماذج لها من التعامل مع الإنسان تشريعاً وتطبيقاً في كثير من الجهات والعناوين ..

إلى درجة أنّ مجموعة حادّة من ضربات ناسفة أرّخت لأخطر الإنزلاقات التي أصابت هذه الوثيقة الحقوقية التي كتبتها البشرية بعد حربين عالميتين تعتبران الأخطر في تاريخ حروب الشر ..

الإستنساخ بين رافضٍ
ومتريّثٍ ومتبنّيٍ

الإستتساخ بين مويّد ومعارض

لقد صمّم العالم منذ زمنٍ كتابة الوثيقة الحقوقية العالمية بصورة حازمة على إقرار جملة موسّعة من مفاهيم الاندماج الاجتماعي التي منها :

١. الإحترام الكامل للحقّ الحياة .
٢. إقرار مجموعة ضوابط هامة للمحافظة على إستمرار هذا الحقّ .
٣. إعتبار القيمة الجسدية العقلية منطقة ممنوعة من الإعتداء بشكلٍ محسوم .
٤. التعامل مع هذه القيم تحت سقف عناوين وجودية ترى في الإنسان آية من آيات الإبداع ...
٥. التعامل مع الإنسان من جهة وجودية أوسع من معنى الوجود الطبيعي ليشمل المعنى الاجتماعي وما يتّصل به

من مبادئ إجتماعية سياسية إقتصادية بيئية مهنية معيشية وغيرها ... وهذا من العناوين المهمة في ملف الوجودية وما يتصل بها ..

لكن الذي حصل أن شيئاً بدّل من معاني النظر الحقوقي للإنسان نفسه ، ونسف التوبة التي يقوم على رأسها الإنسان نفسه حتى القواعد التوجيهية نحو أهداف سامية يمكن أن تتكامل مع المنطق الطبيعي تُسفت بصورة مخيفة ما أثار على السلوك والمحفزات البشرية وأردى المعنى الحقوقي في أسوأ مراحله .. في ظل قيادة عبثية يقودها الغرب تتعامل مع الفرد من ناحية الإشباع الغريزية على أساس أنها الحد الهائي المحرك لكل المعاني السلوكية .. ١

إن من يقرأ سينما هوليود يجد فيها التصور الكامل عن الفرد في مسيرة الجماعة وعلاقته بالطبيعة :

١. عصف .
٢. دعارة .
٣. مخدرات .

٤. سطر .

٥. عبثية .

٦. تشكيك بكل شيء من دون بُنية علمية .

٧. التعامل مع الغريزة على أساس أنها القوة العليا المحركة

لكل شيء ..

٨. جنون .

٩. ملاهي مشبعة باستعدادات الجريمة ..

١٠. كوكاين وظيفته دفع زائد لممارسة الدعارة التي تصوّرها

لك هوليد وكأنها تستوعب كل نشاط الإنسان

بصورة مطلقة ومن دون هدف آخر ..

إلى الكثير الكثير من أصناف المجون والخنون والرقص المشحون بـ " حبات طاقة " للرقص والدفع والخنون والممارسة الجنسية والقتل والإعتداء والإدماء والإفتراس والتشفي من دون أن تنطق هذه السيمما التي تستعمر العالم بفكرة حكمة أو استعداد حول معاني الوجودية ومسيرتها أو ما ينبغي أن يعمل على تحفيز قواه وشروط قيام قواعده ..

إنَّ كلَّ هذهِ المستيريا ضربت بقوة في واقع ومشاعرِ
وقوى الدفع لهذا الإنسان ، إلى درجة أصبح التعامل مع المرأة لا
يعدو كونه سلعة جنسية سوقية ، وبطريقة ضرورية غريزيةً
وتجاريةً ... ! إضافة إلى الكثير الكثير من هول الكارثة التي
أصابت الإنسانية في مقتلها .. لذلك وبعد أن سقطت قواعد
البنى الوجودية الآمرة كان من لازمها التعامل مع كلِّ القيم
الأخرى من باب العيشة المخيفة والتي منها تشريع قتل الأجنة من
أجل دواعٍ دوائيةٍ ومخبرية .. ! ما يعني إنَّ من حقنا أن نسأل :

ألا يعتبر تشريع قتل الأجنة أخطر انقلاب ينسف بنية
هذه الوثيقة من أصلها ... !

ألا تعتبر أفكار خوض المخاطرة الفاشلة قياساً على فهم
الخبراء ونتائجهم في إنتاج طفل معاق أو هو على وشك الموت
تعديلاً ذهنياً حقوقياً مخيفاً ، من شأنه أن ينسف أصل القيم
الدافعة إلى تدوين هذا الإعلان .. !

ألا يجب أن نقف وقفة جبارة على صعيد بيان الأصالة
الحقوقية .. ؟

إنَّ العالم يحتاج إلى صعقةٍ عنيفةٍ حتى ينتعش عقله ..

ومع أنَّ الهستيريا بلغت مرحلةً متقدِّمةً بدأ على أثرها العالم يتدهور شيئاً فشيئاً ، لكن أن يصل الأمر إلى حدِّ تشريع قتل الأجنَّة ، فإنَّ الأمر بكلِّ المعاني والمعايير يعتبر مستهجنًا ومخيفًا في آنٍ واحدٍ ..

ألا ترى أنَّ أهمَّ العلماء قد خرج عن صمته وهم الذين يعملون في هذا الحقل فشرحوا في بيان مطوَّل المخاطر والأزمات والنكبات التي قد تصيب أصل حقوق الفرد الطبيَّة أمام عجز التقنيَّة على الأقلِّ ... ودعوا علنيَّة إلى وجوب احترام الإنسان بقيمته الوجود والصحة ..

إنَّ هذا هو ما دفع إدارة الرئيس جورج بوش إلى أن تستمع بصورةٍ واسعةٍ إلى كلا العنوانين اللذين يتعارضان في فهم الإنسان وصحته ووجوده ومعنى الفهم الطبي وبنية التوجيه السلوكي الطبي والعايات الآمنة أمام الضحَّة التي قرع طبوها خبراء الاستنساخ .. فتوصلت الإدارة إلى نتيجة مفادها أنه لا بدُّ من العمل على منع الاستنساخ البشري حتى وإن أجازته بريطانيا

لدواعٍ دوائيةٍ ومخبريةٍ ..

وفي تاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٠١ إدارة الرئيس الأمريكي بوش آيدت منع كلّ أشكال إستنساخ البشر وأيدت مشروع قانون مقدّم إلى الكونغرس بهدف حظر كلّ أشكال إستنساخ البشر بما في ذلك إستخدام الأجنة المستنسخة لأغراض علاجية .

وقال مساعد وزير الصحة كاود ألن أمام لجنة فرعية في مجلس النواب إن وزير الصحة تومي تومسون والرئيس جورج بوش يعارضان أيّ مسعى لإستنساخ البشر .

وأضاف : نحن نعارض نقل المادّة النووية بين خلايا بشرية ، سواء للمساعدة على الإنجاب أو وضع أدوية علاجية خلوية أو نسيجية .. إنّ الإستنساخ يطرح أسئلة أخلاقية مقلقة .

وهذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها إدارة بوش بهذه الصراحة معارضتها للإستنساخ . وقد عُرض على الكونغرس مؤخراً مشروعاً قانوناً للإستنساخ على أن يطرحا خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة للتصويت .

ينصّ المشروع الأول تحت عنوان قانون حظر

الإستنساخ البشريّ على تحريم أيّ مسعى لتخليق جين بشريّ
عن طريق الإستنساخ سواء لأهداف إنجائية أو علاجية ، ويجعل
النصر من الإستنساخ جريمة وينصّ على عقوبة تصل إلى عقوبة
تصل إلى السجن عشر سنوات وغرامة بمليون دولار على الأقلّ .

أمّا المشروع الثاني (قانون حظر الإستنساخ) فيسمح
بالإستنساخ البشريّ لأهداف علاجية ما لم تكن بية لإستخدامه
في إحداث حمل .

وأعرب ألن عن أسفه لكون هذا المشروع لا يحظر
الإستخدامات الأخرى للإستنساخ مثل تخليق أجنة بشرية
لأغراض البحث موضحاً أنّ هذا الأمر يشكل مدعاة قلق كبير
لإدارة هوش .

وبالفعل بتاريخ ١ آب ٢٠٠١ صوت مجلس النواب
الأمريكي بغالبية ٢٦٥ نائباً ومعارضة ١٦٢ لمنع عمليات
الإستنساخ البشري ولو بطريقة محدودة أو لأسباب بحثية وقد عبّر
العديد من النواب عن عدم رضاهم على ما وصفوه بأنه يدخل
في باب " العبث العلمي في الهبة الإلهية " ...

وكان بعض النواب المعارضين يطمح إلى تعديل يسمح
بعمليات إستنساخ محدودة ولأغراض بحثية علمية .

وقد قال رئيس اللجنة القضائية الجمهوري جيمس
سينسبرينر : إنَّ القرار يتعلّق بتوفير القيادة الأخلاقية للعالم الذي
يترقّب ما يجري .

وعليه :

أصبح على إدارة الرئيس جورج بوش بموجب هذا
القرار سحب الإعتمادات المالية الفيدرالية من مراكز الأبحاث
العلمية التي تنشط في ميدان الإستنساخ .

وكانت إدارة الرئيس بوش قد أصدرت بياناً يوم قبل
التصويت في مجلس النواب أعلنت فيه معارضتها لعمليات
الإستنساخ البشري بعد طول مباحثات ونقاشات شارك فيها
العلماء ، مشيرة إلى الجوانب الأخلاقية التي لا يمكن تجاهلها علماً
أن أكثر من مئتي نائب يتخذون مواقف مؤيدة لإنفاق المال العام
على الأبحاث الطبية في هذا الجانب .

وبعد هذا القرار حذر علماء أمريكيون من أن الولايات

المتحدة قد يفوقها قطار أهم الأبحاث الطبية في القرن الجديد
وتحازف بحجرة علماء بارزين منها إلى الخارج إذا أصدرت قانوناً
يحظر إستنساخ الأجنة لأغراض البحث العلمي . وقد جاء
التحذير هذا بعد موافقة مجلس النواب الأمريكي على فرص
" حظر شامل " على الإستنساخ البشري وتوقيع عقوبات صارمة
بالسجن والغرامة على عمليات إستنساخ الأطفال من البالغين أو
خلق أجنة لأغراض الأبحاث .

وقد نصّ مشروع القانون على تحريم إستيراد أجنة
مستنسخة أو أدوية مشتقة من أجنة مستنسخة مما أثار إستياء
الدكتور بول بيرغ الأستاذ في " جامعة ستانفورد " والحائز على
جائزة نوبل في العام ١٩٨٠ على أبحاثه في كيمياء الحمض
النوي ...

ويعارض العلماء إستنساخ الأطفال إلا أنهم يجادلون بأنه
يجب البقاء على مشروعية إستنساخ الأجنة لحصاد خلايا المنشأ
منها ، وفهم أفضل لكيفية تطوّر الأنسجة ، لأنه لا يمكن نظرياً
تحفيز هذه الخلايا لتشكيل أي نوع من الخلايا الأخرى في الجسم

وتكوّن في المستقبل مصدراً لا ينضب لخلايا سليمة للمخ والقلب والكبد وأعضاء أخرى لتحل محل الخلايا التالفة .

لكن إستخراج خلايا المنشأ يقتل الجنين ويشير قضية الحق في الحياة التي يناقشها الجمهوريون في مجلس النواب الأمريكي ويُنتظر أن يواجه مشروع القانون الذي يؤيده الرئيس بوش صعوبات في مجلس الشيوخ بسبب هيمنة الديمقراطيين السبئية .

وما يشير العجب أنّ الحديث عن حق الحياة وما يعنيه من توثيق حقوقي أصبح غير جذبي عند الكثيرين الذين يرون أنّ على المجتمعات المدنية أن تعمل على تطوير فهمها للحياة والإنسان ، وهذا أخطر ما في الأمر ، لأنه يفرغ المادة الحقوقية من ثباتها في هذا العنوان الذي اتفقت البشرية على قيمته منذ يومها الأول ، وهذه صفحات الوجود تنطق به من دون أيّ ريب أو شبهة ..

إلا أنّ هناك فريقاً وسطاً ، لا يرى أنّ قتل الجنين يجب أن يشرع لصالح الأدوية والعقاقير ، وأنّ هذا الأمر محرّم بكلّ معاني القيم الإنسانية والطبيعية ، لكن لا بأس من التعامل مع هذا الجنين في مواطن التجربة والاختبار ، بلجهة أنّه حين ولا بأس أن

تتابع القضية من منظار أنها بحث علمي ما دام أنها ستفيد البشرية في نتائجها لو تمت من هذه الجهة .. لهذا لا يرون بأساً في استساح طفل حتى بهذه الأدوات والتقنية التي أعلن فيها أهم العلماء أنها قاصرة عن استساح طفل سليم ..

وفي تاريخ ٨ آب ٢٠٠١ دافع فريق الباحثين الذي ينوي البدء بعمليات استساح هذا العام في دولة شرق أوسطية فيما أعلن أحد هؤلاء أن عملية استساح لإنسان قد بدأت فعلاً في مختبرين سرين في بلد ما ، وقد تم الدفاع ونقض الدفاع أمام مؤتمر الأكاديمية الوطنية الأمريكية ، التي استمعت إلى أقوال معارضي الاستساح البشري من علماء كانوا قد قاموا باستساح حيوانات وأظهروا المخاطر الكبرى المتوقعة لدى استساح الأجنة البشرية ...

وقد بنى الطبيب الإيطالي سيفيرينو أنتينوري وشريكاه الأمريكي بانوس رافوس والفرنسية بريجيت بواسوليه دفاعهم على أن كل العمليات التي ستتم ستكون تحت مراقبة مشددة خلال كل مراحل الاستساح ونمو الأجنة ، مؤكدين أنه لن يتم

زراع أي جنين في رحم النساء قبل التأكد من سلامته وخلوه من
آية مشكلة جينية ، متجاهلين تحديد مصير الأجنة التي تبرز فيها
مشكلات بحيث يعملون إلى قتلها ..

وشدد أنتينوري على أن الأجنة المستنسخة ليست نسخة
عن أحد الوالدين ، بل كلٌّ منها توأم لأحدهما من الناحية الجينية
فقط وليس الشخص نفسه .

وفي إعلانٍ يمكنُ اعتباره " خطوة دفاعية " نفى أنتينوري
أن تكون التقنية التي سيستخدمها هي نفسها التي استخدمت في
إستنساخ النعجة دوللي ، وقال : إنني لا أنوي الاستنساخ بل
إعادة الاستنساخ في محاولة اللعب على فروقات تقنية بسيطة .

وأضاف : إنَّ الطفل سيُشبه عائلته سيكون له الحمض
الريبي النووي نفسه الذي لوالديه لكنه سيتمتع كذلك بهوية
وبميزات خاصة به ولن يكون مجرد نسخة .

معتبراً أن كلَّ المشكلات التي رافقت عمليات
الاستنساخ الحيواني السابقة أتت من سوء في الشروط التي
أجريت فيها عمليات الاستنساخ وهي شروط مستمِّم مراقبتها بدقة

خلال عمليات الاستنساخ البشري المزمع القيام بها .

وركز زافوس على نتائج التقارير العلمية الصادرة مؤخراً والتي أظهر عدد منها تحسناً في نسبة نجاح عمليات الاستنساخ من بين المحاولات التي تجري على الحيوانات ، مشيراً إلى تقارير تتحدث عن نسبة ٣٢ في المئة من النجاح ، وهو ما اعتبره إنجازاً عظيماً .

إلا أن معارضي الاستنساخ شددوا على أن التقارير التي تعتمد عليها زافوس ما هي إلا مقالات رأي ، وهي لا تعكس حقيقة النتائج العلمية التي تظهر أن تقنية الاستنساخ لا تحمل سوى نسبة نجاح (من ثلاثة إلى خمسة في المئة) لدى الحيوانات وأنها ستؤدي حتماً في حال تطبيقها إلى تشوهات كبيرة وتخلّف عقلي لدى الأطفال ، كما تولد معظم الحيوانات المستنسخة بوزنٍ رائدٍ ، وتعاني تلك التي تتجاوز مرحلة الولادة من قصور كلوي ومشكلات في القلب والدماغ ومشاكل في جهاز الهضم وغيرها ..

وأكد المعارضون أن التشوهات الكثيرة التي ظهرت لدى

الحيوانات الثديية تنطبق بشكل حاسم لا لبس فيه على الإنسان .

وكان أنتينوري قد أوضح لصحيفة " لاريوبليكا "

الإيطالية أن عملية إعادة الاستنساخ تختلف عن الوسيلة التي

استخدمت لاستنساخ النعجة دوللي في بريطانيا وقد تم اختبارها

بنتيجة إيجابية جداً على الماعز ، إذ يتم حقن بويضات الماعز بنواة

خلية الماعز ، وبعد ثلاثة أيام تتشكل أجنة فتؤخذ خلية جديدة

منها ، وتحقن في بويضة أخرى ، ثم تتكرر العملية مع بويضة

ثالثة ، لذلك لا تعتبر العملية استنساخاً بل إعادة استنساخ ..

وكان قد أعلن أنتينوري أن مائتي امرأة تبرعت أن تحمل

في أحشائها جنيناً مستنسخاً وستكون النفقات على حساب

الفريق المستنسخ بقيادة أنتينوري .

وأكد أنه سيقوم بالاستنساخ ليس في عرض المياه الدولية

بل في دولة ما على اليابسة .

ومنذ ذلك التاريخ شنت هجمات شرسة على أنتينوري

من قبل سياسيين غربيين وأطباء وحقوقيين معتبرين أنه " تاجر

قيم " من أجل سابقة لا نجاح فيها ، وهي تضرب عميقاً البنى

التي تؤسس لمشروع إحترام الإنسان بالوجود والصحة .. إلى درجة أنه بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠١ قال الطبيب الإيطالي أنتينوري إنه سيرفع دعوى قضائية ضد وزير الصحة الفرنسي برنار كوشنار وذلك بسبب تصريح له قال فيه : إنه طبيب الأخلاقيات المجنونة .. وأنه يجب سحب ترخيصه الإيطالي بمزاولة الطب ... !

إلى هذا الحد وصلت الأمور في دائرة " عقلاء القوم هناك " معتمدين على مجموعة واسعة من فهمهم للإنسان نفسه دفعت الوزير الفرنسي إلى أن يعبر عن سخافة هذه المخاطرة بالجنون .. لأن هذا الأمر يتعدى تلك المساحة من التجربة ويؤسس لمشروع واسع من تبني سحق القيم ، والخطورة تكمن في أن الأمر يتصل بأشد الحقوق أصالة : إنه حق الحياة وحق الصحة .. وكلاهما ستأله التجربة بضربة عنيفة ستؤثر على طاعنا ووجودنا وتعاملنا مع الأشياء ..

ويرى المناهضون لهذه التحولات أنها تؤسس لمشروع تغيير ينسف كتاب الحقوق من رأسه ، من هنا يركزون على

أنه لا بد من التعامل مع الاستسارخ بناءً على قواعد وإطار من الموائيق الحقوقية كما هي مكتوبة في متن الإعلانات ، لا كما تبنتها بريطانيا حديثاً ، ولا غيرها من مجموعة علماء طامحين أن يكتب إسمهم في موسوعة غينيس ..

وبناءً على ما أشرنا إليه أعلاه بدا واضحاً أن المشكلة في بيان البنى المعتمدة لتوجيه السلوك الطي ، على أساس التعامل معها كقيمة لها سلطنة في تحديد وتوظيف السلوك وتثبيت الغايات وحماية مناطق ما واعتبارها محرمة أمام أي بحث ممكن أن يضرّ بعساوينها .. وإلا انتهى الأمر إلى حالة من فراغ قانوني مخيف لا يختلف عن عالم العاب وعلى القاعدة :

إن الحرية بين القوي والضعيف تظلم وتنسف أهم أعمدة ضوابط الوجود ..

أما البنى التي أشرت إليها فإنها على قسمين :

١. بُنى المعنى التفسيري التطويري للوجود وما يعنيه في كتاب الحياة وغايات المسيرة .

٢. بُنى المعنى الحقوقي في تطبيق وحماية هذه الغايات ..

وما وصلنا إليه في عصرنا هذا هو أن الشرط الأول
نُسفَ بضربة عنيفة ربّما هي قاتلة ، ما أثر على الشرط الثاني
وأحالة إلى كارثة بدأنا فيها نشرب مادة نسيج أطفالا عبر الدواء
وربّما الغذاء ولا نعرف ماذا يخبئ الدهر من عباوين سلعية .. !

كلّ هذا بخلاف الفهم الإسلامي للشرطين ، إلى درجة
أجزمُ فيها أنّه لا توجد شريعة على الإطلاق تعاملت مع الشرطين
خاصّة الشرط الأول كما تعاملت معه الشريعة الإسلامية التي
أقامت عمادَ خطابها وقيمها التشريعية في المعنى التوجيهي
الوجودي على أساسٍ متينٍ من عالم الكون ومنطقه وما تعنيه
المدرسة التكوينية ، لتكون بنية وقاعدة أساسية لفهم الشرط
الثاني والعمل على تأسيس قواعده وترجمة منطقهِ إلى حقيقةٍ
ضامنة ...

أكرّر :

ليس مهمّاً أن نصعد إلى القمر ولا أن نكتشف الناموس
ما دام أنّ الاكتشاف مولود في بيئة إفتراسية عنيفة تريد أن
تتعامل مع القيم من بابٍ سوقيّ وحشّي ، إلى درجة أصبح فيها

سوق بيع أعضاء البشر عبر المافيا ومن يحتضنها من أصخم
الأسواق الناشطة في العالم الغربي الذي يعتبر المستهلك الأول لهذه
البضاعة .. !

ومعنى هذا أن المشكلة في نية إدارة الإكتشاف ، في
القيم والمفاهيم ، في القواعد التوجيهية والتفسيرية لدور الفرد
والجماعة في حضن الكون .. وعلى قدر الإجابة تلك تكون
الإدارة السوقية الاجتماعية السياسية ...

بيئة الإستنساخ التطبيقية
وما يعنيه عالم العنف
" الإدارة الاجتماعية "

بيئة الإستنساخ وما تعنيه إدارة ملفٍ فيه عالم العنف والجريمة

كلُّ دولةٍ وشعبٍ وأمةٍ تحملُ في جعبتها الحضاريّة جملةً واسعةً من معانٍ وعناوين ومفاهيم تختصّ بالحياة والفرد والجماعة ومن صلب تلك العناوين ما يتعلّق بحقّ الحياة وسلامة الجسد جنيناً أو طفلاً أو كهلاً ..

وتعني الحياة بكلّ قواميس أهل الدنيا نوعاً من قدسيّة خاصّة محمّية بمواثيق قانونيّة صارمة حتى في تلك البلاد التي تعاني من الحروب وأزمات الإغيار وشبه ذلك .. بمعنى أنّ حقّ الحياة أمرٌ إتفاقيّ لجهة أنّ دلالاته مغروسة في نفوسنا ووجودنا ودفترِ فهمنا للعالم ولمواثيق التكوين من هذه الجهة ..

ومن يقرأ دفتر الجنايات يجد فيه حقّ الحياة أساساً مركزيّاً ، ومنه تتفرّع جملة من حقوق تتعلّق بحقّ الصّحة

والإستشفاء والإنتماء الإجتماعي والحصول على مواد العيش والتعبير والإتصال والخصوصية وبناء الأسرة والتعلم والإعتناق الفكري والتنقل وحماية الجسد والروح وحق الحماية الأدبية وشبه ذلك ..

ومن دون حق الحياة لا يمكن أن نتحدث عن باقي الحقوق .. وحق الحياة كما رأينا في فقه الاجتماع والإنتماء السياسي يجب أن يكون مضموناً مصوناً من التعدي بما فيه التعدي الجيني من قبل البشر أو غير أي طريقة تدخلية بشرية من شأنها أن تضر موازين قيام الجسد السليم ..

وما خلافاً جزء أساسي من مناقشات جواز أو عدم جواز الإستنساخ إلا اعتماداً على جملة من عناوين مصونة في دفتر حقوق الاجتماع الطبيعي السياسي ...

حيث أن البشرية اتفقت على جملة من عناوين وفي صلب هذه العناوين أصل أساسي منه تتفرع جميع الحقوق المدنية الطبيعية ، هذا الأصل هو حق الحياة ، وبدون حق الحياة لا يمكننا أن نتحدث عن شجرة الحقوق السياسية المدنية التجارية

المعيشية الصحية ، ولا يعود مجال للحديث عن أمن الجماعة
بنسب فكرة قداسة الفرد وحقه في الوجود أو الاستمرار في
العيش .. لذلك كان لا بد من صون التجربة السلوكية البحثية
ضمن حدود معينة تتلائم وهذا المنطق الحقوقي ، وإلا كان لا بد
من منع التجربة أو السلوك سواء كان طبيًا أو اجتماعيًا أو
سياسيًا أو بيئيًا وشبه ذلك ...

قلنا :

إن جزءاً من مناقشات الإباحة أو الحظر حُدّد هنا إلا أنه
لا يلغي عناوين الأخرى لأن العلم يمكن أن يتغلب على عنوان
ما من عناوين الإضرار بحق الحياة أو حق الوجود السليم والصحة
الطبيعية ، لكن هذا لا يلغي المناقشة في عناوين هي أكثر عمقاً في
المدلول الاجتماعي السياسي وأثره في واقع هذا الاجتماع ، كما
هي الحال في الآثار الاجتماعية لإدارة ملف الاستساخ وتطبيقه
على النسخ التشريعية وتعدادها ، خاصة أن مافيا الإجرام وصلت
إلى مستويات من شأنها أن تهدد كيانات كبرى . إن هذا ما دافع
مجموعة من العلماء لأن تطلق تحذيرين مزدوجين :

الأول يتعلق بتقنية الاستنساخ ومدى انعكاسه على
الجهة والعنوان الصحي ... ومن يقرأ تعليقاتهم هنا يجد أنها
تدور ضمن هذه الحدود وطبق هذا الإطار .. مثلاً على ذلك
بتاريخ تاريخ ٧ تموز ٢٠٠١ يقول المعارضون أنه تم إكتشاف
مخاطر تعزز موقفهم المعارض للإستنساخ البشري مؤكدين أن
شأنه أن يؤدي إلى تشوهات غير ظاهرة .

فقد قال علماء إن الفئران المستنسخة باستخدام خلايا
المنشأ الجنينية قد تبدو طبيعية لكنها غالباً ما تعاني تشوهات غير
ظاهرة وهو إستنتاج يدعم وجهة نظر المعارضين لهذا النوع من
الأبحاث . ومع إحتدام الجدل في الولايات المتحدة بشأن
إستخدام خلايا المنشأ الجنينية سعيّاً وراء إكتشاف علاجات
لأمراض مثل الشلل الرعاش وداء السكري توصل الباحثون إلى
أن هذه الخلايا قد ينطوي على مخاطر غير متوقعة عند إستخدامها
لتوليد كائنات مثل الفئران المستنتجة .

وقال ديفيد هافريز من معهد وايتهد لأبحاث الطب
الحيوي في ماساتشوستس : إن التحذير بمعناه البسيط هو أن

بإمكانك توليد حيوانات مستنسخة تعاني من مشكلات باستخدام خلايا المنشأ الجنينية ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا ينطبق على أنواع أخرى من الخلايا . وخلايا المنشأ هي الخلايا التي تكون أيّ سيج في الجسم وفقاً للبيئة المحيطة .

ويؤكد معارضو استخدام خلايا المنشأ الجنينية البشرية أنّ خلايا المنشأ المستخلصة من البالغين تؤدي نفس العرض والفائدة ولا تطوي على أيّ مشكلات أخلاقية .

ويرى بعض المعارضين إنّ استخدام خلايا المنشأ الجنينية في الأبحاث قتل للحياة البشرية .

أما المؤيدون فلأنهم يرون هذه الأبحاث كتاح لعمليات تخصيب في الأنابيب مقرر إعدامها ولن تتطور على أيّ حال لتصبح بشراً . وقال هافريز : إنّ العلماء غالباً ما يقع إختيارهم على خلايا المنشأ الجينية لأنها أكثر فعالية في عملية الاستنساخ وإنّ كثيراً من الفئران التي استنسخت خلال أبحاث معهد وايتهد بجامعة هاواي نمت بشكل غير طبيعي رغم وصولها إلى مراحل الحمل والولادة وفي بعض الحالات إلى مرحلة البضع الكامل .

وكما ترى إنه نقاش يكمن في أصل الانعكاس والتطبيق
التقني للإستنساخ على البشر ضمن حدود منطقة وعنوان " حقّ
الوجود بشكل طبيعي لا إعاقة فيه " ...

الثاني يتعلّق بتطبيق العلم وإدارة ملفّ الاستنساخ في
المجال الاجتماعي واستغلال هذا الابتكار على فرض نجاح هذه
التقنيّة إلى مستوى عالٍ يضمن سلامة الخلق التكويني بصورة تامة
أو شبه تامة ..

ومع أنّ الموضوع الأوّل أخذ حيزاً واسعاً في مناقشات
العلماء إلى درجة تدخّل فيها السلك الرسمي بأعلى مستوياته في
الولايات المتحدة وغيرها واستمع إلى أقوال الخبراء ونتائجهم
التطبيقية الإختبارية على الحيوان وشتّى ميادين التطبيق العملي
العملي وما يمكن أن ينتج ضمن حدود المعرفة الكسبيّة غير
النهائية ..

أمّا الموضوع الآخر هو موضوع الأثر الاجتماعي
وصمان حفظ العناوين خاصّة أنّ تطبيق نظام النسخ المتعدّدة
الشريّة في المحيط الاجتماعي ضمن بيئة يتسارع فيها الإجرام ما

وال يتبطّن بنية فكرية ونتيجة سياسية للحذر من هذا الإبحاز
الهائل خوفاً من ضربة عنيفة للعناوين التي تتركز عليها قنوات
المعرفة والضغط البشرية ...

وفي تعبير الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون وغيره
من السياسيين : إنّ الاستتساخ يخشى منه تكوين جيش من
صورة واحدة من شأنها أن تضرب كلّ المرافق المدنية وقواميس
التعامل القانونية وشبه ذلك ... ما يؤدي إلى انهيار النظم
القانونية وتتبع المحرمين وحفظ الأصول التعاملية المدنية التجارية
وغيرها ..

أمّا قول من يقول بأنّ الاستتساخ مكلف ، ولا يمكن أن
يصل إلى مستوى تطبيقيّ بسبب كلفته المالية فهو مردود بالتجربة
خاصة أن المافيا تعتبر من أهمّ الخزائن المالية الكبرى ومن شأنها
القيام بعملية خطيرة واسعة من هذا النوع ..

ومعلوم أنّ لكلّ شيء بيئة وماسحاً وشروطاً ، وأيّ
تفريط بالماسح والشروط من شأنه أن يؤدي إلى كارثة حقيقية
ومن ضمن أهمّ وأبرز أشخاص الوجود العالمي وما يحتوي عليه

من عمالقة " كالمافيا " التي نسفت من قاموسها كلّ معاي
الإحترام الشرعي ، وهي تعمل بقوة واسعة لضمان وجود متّسع
في قطاع المصنوعات من دون أن تحترم أيّ عنوان أو وجود
طبيعي أو قداسة قانونيّة ..

وهي بذلك تلجأ إلى كلّ وسيلة من شأنها أن تساعد
على توسيع إطارها وقوتها ونفوذها وضرباتها النوعيّة للقوى
المعتضة على وجودها وبالأخصّ قطاعات الدولة ..

من هنا يكون للحظر الاجتماعي معنىً سبباً قوياً ،
وعلى القاعدة يقول المعتضون على الاستنساخ : ليس الاعتراض
على العلم ... ويسردون مجموعة من عناوين تحتاج إلى إجابة
منها :

١ . ماذا عن إدارة وتطبيق هذا العلم ؟

٢ . أين وتحت أيّ عنوان ؟

٣ . ما هي مبرراته التقيّة ؟

٤ . ما هي كلفته الطبيعيّة ؟

٥. ما هي بناء الحقوقية ؟

٦. ما هو أثره على عناوين الإجتماعية المحفوظة ، وماذا يزاحم منها ؟

٧. هل يزاحم عناوين مهمة أو عناوين أهم .. ؟

٨. أين هو من سلسلة المطالب الآمنة وفق المعنى التوجيهي في فهم المواثيق الحقوقية .. ؟

وببعد النظر عن أي شيء آخر ، فإن البشرية مطالبة جداً وبشكل حاسم أن تدير هذا الملف بشكل دقيق لأن أثره على واقع ضبط أمور الجماعة خطير جداً ، ومن شأنه أن ينسف قواعد المشروع القانوني حين يسقط عنوان التمايز وتصبح الوحدة في النسخ موحدة ..

يجب على المشرع أن يقرأ هذه الولادة المخبرية في طول مسيرة الإنسان وما تعنيه بيئة الممارسة والتطبيق خاصة أننا نعيش عالماً تسطو فيه المافيا وتؤلف سلسلة كيانية أوسع من حدود الدول وأكبر من مقدراتها اللوجستية المالية السياسية ..

يجب أن ننظر بدقة إلى بيئة الإدارة والتطبيق والتعامل مع هذا الإكتشاف التطبيقي الخطير .. في عصرٍ تفرّ فيه أعرق الدول في ممارسة الأمن بفشلٍ ذريعٍ أمام الفعل وردّة الفعل غير المضبوط فضلاً عن السلوك الشاذ وغير الأمن الذي أصبح يطال مجالات مدنيّة أخطر وأوسع ، وفي ظلّ فهمٍ عن إنزال العقابٍ مختلفٍ ومخيفٍ فعلاً ..

بمعنى أن هذا الإكتشاف لو أصبح قيمة فعلية في التطبيق الأمن ووصل إلى يد جماعات الجريمة فإنّ من شأنه أن يهدّد مجموعة واسعة من عناوين اجتماعية قانونية إلى درجة من شأنه أن ينسف عمل الأجهزة بمقدار ما تتوسّع فيه الاستعمالات تلك اعتماداً على نظام التطابق بالصورة ..

إنّ الإفتاء بالجواز أو المنع ، هو إفتاء للبيئة والممارسة في شقّها الوجودي الاجتماعي الأوسع في عالمٍ أقام وجود قيمه وأجهزته ونظمه على التمايز في الشخصيات والصورة .. من هنا تكون الحاجة ماسة جداً للتعامل معه من باب الرويّة والتعقل لفهم الحسنات والمخاطر .. لأنّ رقعة العنف أصبحت سمة

أساسية في كيانات الجماعة ، وهي تتوسع بقوة إلى كل مكان ..
إلى درجة هدّدت عمق أهمّ الدول التي تعتبر اليوم من دول العالم
الأقوى أمنياً ولوجستياً وعسكرياً وإقتصادياً وغير ذلك كما هي
عليه الولايات المتحدة ..

وكمثال عمليّ على توسّع دائرة الخروج على القانوني
ومعاني الاجتماع السياسي والعنف من الجدير أن نذكر ما حصل
في الولايات المتحدة بعد النظر عن توصيفه ، حيث أنّ ما حصل
هناك يعتمد على مقياس مقدرة الأطراف الأخرى على صناعة
الأحداث والتأثير فيها ما يعني فكّ سلطة ضبط الأمور من قبل
الدولة وهذا يعني خطر ترك الاستنساخ بمعنى اجتماعي من دون
حصانة وممانعة إستثنائية جداً لأنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى
نسف بُنى التمايز في إيقاع عمل الأجهزة على الأقل ..

ففي تاريخ ١١ أيلول ٢٠٠١ صباحاً بدأت " سي أن
أن " بثّ صور هستيرية " من إصطدام عمدي مقصود لطائرة
مدنية بأحد برجَي ناطحة سحاب مركز التجارة العالمي أدّى إلى
اندلاع الميران بأكثر من ٢٥ طابق بصورة واسعة بحيفة ومذهلة ،

وبينما عمال الإنقاذ والطائرات وأسطول كبير من أجهزة الإطفاء تعمل وبعد ١٨ دقيقة فقط على الهجوم الأول شتت طائرة مدنية أمريكية أيضاً " بوينغ " هجوماً آخر على البرج العملاق الآخر لمركز التجارة العالمية وقد شاهدنا على شاشة أل-سي أن أن كيف هاجمت الطائرة مباشرة الناطحة الأخرى وتفجرت بداحل المبني بشكل مذهل وهائل ..

كل ذلك في ولاية نيويورك .. وتتألف الناطحتان كل واحدة من ١١٠ طوابق ، بمجموع موظفين هو أكثر من ٤٠ ألف موظف ويصل تعامل الأشخاص فيه في اليوم الواحد إلى أكثر من ١٠٠ ألف شخص وقد تماوى البرجان ومسحا من الأرض نهائياً في حي الأعمال في نيويورك فهوى الأول بعد أقل من ٧٥ دقيقة والثاني بعد نصف ساعة وقد رأيناها بأمر العين قد تماويا بشكل مخيف وبصورة مذهلة ..

وبعد أقل من ساعة شنّ هجوم آخر بطائرة مدنية أيضاً محملة بالركاب ، وعلى متنها زوجة ثاني أكبر مسؤول في وزارة الدفاع وبسرعة وجهوا اتجاههم نحو وزارة الدفاع الأمريكية

وهووا بها بقوة على مبنى وزارة الدفاع فحصل انفجار وصفته
الـ سي أن أن بـ " الرهيب والعنيف والهائل " فذبّ الدعر في
كافة أرجاء واشنطن ... وقد تساقط جانب واسع من مبنى
وزارة الدفاع ونشبت حرائق واسعة فيه ...

وكان الرئيس الأمريكي قد خاطب الشعب الأمريكي
قلل الهجوم على وزارة الدفاع بأقل من ٣ دقائق من ولاية
فلوريدا ، لكنه بعد الهجوم على وزارة الدفاع سرعان ما أخرج
بحالة أمنية واسعة وبسرعة تامة خوفاً من هجوم يطلأه ،
وأخفي في قاعدة عسكرية محصنة من الهجمات وامتنع القادة
الأمنيون عن بيان وجوده ، خوفاً على حياته ، إلى درجة خاطب
الشعب الأمريكي في المرة الثانية عبر تسجيل كامست كاميرا من
مكان مجهول لم يعرف من أين .. ا

وحذرت الاستخبارات مباشرة من هجمة عنيفة
بالبطائرات على البيت الأبيض الذي أخلي بسرعة ، ومجأة بثت
الـ " سي أن أن " أن مبنى البيت الأبيض تعرض لهجوم عنيف
تبين فيما بعد أن مبنى قربه شب فيه حريق ..

ولم يمضِ إلا وقت قصير بثت بعده " سي أن أن " نبأ مفاده أن مبنى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن تعرض إلى انفجار هائل ربما يكون بمحمة من طائرة أيضاً ولم يمضِ وقت قصير حتى شنّ هجوم ضخم على مبنى مجلس النواب في واشنطن ما أدى إلى حالة ذعر وإرباك عجيب في صفوف المخابرات الأمريكية وسلاح الجو .. إلا أنه في الواقع لم يشنّ هجوم على مبنى مجلس النواب ولا مبنى الخارجية ، إلا أن الوهم سيطر على كل شيء بدأ من رئيس الولايات المتحدة وصولاً إلى أصغر شرطي في الشارع ..

وبلحظات تهاوت الأسهم العالمية إلى مستويات خطيرة وبلغت الخسائر المالية أرقاماً خطيرة .. وقطع العالم على الفور بعد أقل من ساعة إتصالاته مع الولايات المتحدة ، ومنع الأوروبيون وغيرهم توجه طائراتهم إلى الولايات المتحدة ، وبأقل من ساعة بدت الولايات المتحدة وكأنها تشهد حرب إبادة بطريقة هي لأول مرة تشهدها ويشهدها العالم ..

وبساعات فقط بدت الولايات المتحدة معزولة تماماً عن

العالم وقد شاهدنا عبر الـ " سي أن أن " كيف أن سكانها
يكون وهم مدعورون جداً خاصة في نيويورك وواشنطن ..

وأغلقت الولايات المتحدة مطاراتها وعلقت كامل
رحلات طائراتها الخارجية والداخلية وأعلنت القوات المسلحة أن
كل طائرة تشاهد في الجو ستسقطها الطائرات والصواريخ
الأمريكية ، وبالفعل وبعد أكثر من ساعة سقطت طائرة مدنية
قبل أنها كانت محتطفة كما قيل في الطائرات الأخريات في قاعدة
عسكرية أمريكية في بنسلفانيا وأعلنت الـ " سي أن أن " أن
طائرة محتطفة أيضاً كانت متوجهة نحو مبنى وزارة الدفاع
الأمريكية هجمتها طائرات أف ١٦ أمريكية ، وبعد هذا الخبر
بأقل من ثلاث ساعة أعلنت " سي أن أن " أن طائرة أخرى تتجه
نحو واشنطن وأن الطائرات الأمريكية تلاحقها ... وسط دعر
انعكس على تصرف القيادة وهو يدل في أدنى معانيه على أن
هناك شريكاً قوياً يمارس كتابة السلوك والقيم حتى في أقوى دولة
بالعالم ..

وما زالت الولايات المتحدة تتحفظ في بيان الأرقام

والوقائع وما جرى في ذلك اليوم الرهيب الذي أختفى فيه الرئيس الأمريكي وطاقمه تحت التراب في مقرات معدة للهجمات الشرسة في نفس الوقت الذي كانت فيه سماء الولايات المتحدة وأبراجها تنهار بقوة عنيفة ...

حتى أن القيادات السياسية — وعلى رأسهم جورج بوش الذي لم يُعلم مكانه — اختفوا في ملاجئ سرية محصنة ضد الهجمات الإستراتيجية النووية خاصة بعد أن أعلنت القوات العسكرية والمخابرات خوفها على حياة الرئيس ... وبتطور الذعر والخوف والإرباك من دون معرفة أو بيان أدخلت السلطات الفيدرالية كل موظفيها في كل أنحاء الولايات المتحدة وأُخليت ناطحات السحاب في شيكاغو وتوقف العمل في كافة أرجاء نيويورك وواشنطن وشيكاغو والعديد من الولايات الأمريكية في حالة من " الهستيريا " التي لم يسبق لها مثيل ..

وفي كلمة مختصرة لمراسل " سي أن أن " قال :
أمريكا تشهد أكبر حالة إغميار أمية في لحظات تطل
أهم مؤسساتها ووجودها العالمي ، في لحظة سريعة من اعتيال

قدراتها الهائلة من دون أن يكون للاستخباراتِ القدرة في التنبؤ
أو درأ المخاطر .. الشعب في حالة رهبة والقيادة السياسية بلا
أهداف وما زالت الهجمات مستمرة في أحدث هجمات
إستثنائية بطبيعتها وتنفيذها يشهدا القرن العشرين ومطلع القرن
الواحد والعشرين على أهداف هزت عمق الولايات المتحدة ..

وتوسعت رقعت الخوف حتى وصلت إلى أوروبا
وروسيا الذين أعلنوا الجهورية الكاملة من دون معرفة شيء سوى
صور الطائرات التي هوت بقوة على رمز قوة النظام العالمي
الأمريكي ، فأخلى مقر الحف الأطلسي في بروكسل ووضعت
القوات المسلحة الأوروبية بجهورية كاملة ، وأعلنت روسيا عن
إستنفار الحالة القصوى واجتمعت القيادات السياسية في العالم
الغربي وفي نوادي الدولي الكبرى لتحليل ما جرى ، من دون
وجود مادة يرتكزون عليها سوى أنهم يصفون ما حصل
بالرهب والإستثنائي وحرب إبادة أمنية أكبر من أي جهازٍ أمميٍّ
عادي .. كما أخلى مقر الأمم المتحدة وبدت الولايات المتحدة
وكأنها قارة منفصلة عن العالم في أقل من لحظة ..

وبسرعة قصوى طلب من الأسطول الأمريكي في المحيط
الأطلسي أن يرسل حاملات طائرات إلى واشنطن ونيويورك
لتوفير دفاعات جوية للعاصمتين السياسية والاقتصادية ومركز
النظام العالمي المالي السياسي ، كما أرسل الأسطول صواريخ
موجهة وصواريخ مضادة للصواريخ لمحاولة إحباط أي هجوم
جوي ، كما أرسل سفناً برمائية مجهزة بتجهيزات طبية إلى
نيويورك ..

وتأهبت القوات العسكرية كلها بكل عديدها وعدتها
من دون تحديد هدف ، بل في ضبابية مطلقة هزمت الأمن
الأمريكي سيد العالم وأظهرت أن الوحل الأمني أكبر من قدرة
أي دولة خاصة أن الأمريكيين اعترفوا بانكسار أن أمنهم
الداخلي في خطر حرج ، في لحظة ظنوا فيها " نهاية العالم " ..
هذا ما عنونته صحافة اليوم التالي لهذا الرعب الأمني الأنحصر في
تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ...

وفي يوم الثلاثاء ١١ أيلول ٢٠٠١ بالفعل كان محطة
تدلّ على أن الحرب الأمنية أكبر من كل قدرة ، وسط فهم آخر

من عملياتٍ بشريةٍ مختلفة جداً في فهم التنفيذ الأمني هي الأولى في العالم في الانتقام من أهداف وعناوين محدّدة وبطريقةٍ أذهلت العالم ..

أوروبا والأمريكان في حالةٍ من هستيريا هي الأولى من نوعها في أكثر من ٥٠ عاماً ، من دون أن تكون لديهم قدرة الانتقام أو توجيه " فهم الانتقام " سوى سرية محل إقامة الزعيم الأمريكي جورج بوش خوفاً من هجومٍ بطائرةٍ متفجرة ..

إن دلّ هذا على شيء ، فإنّه يدلّ على أن العالم وصل إلى مستوياتٍ عالية في قدرات التأثير حتى على الولايات المتحدة التي بدت وكأنّها جثة تلتهمها النيران وسط مشهدٍ تابعته مباشرة وكأنّها حرب من حروب الإبادة بين المدن والولايات ..

وبكلمةٍ ينطقُ بها الشارع والمؤسسات الأمريكية : إن الأمريكيين أصبحوا يخشون كلّ شيء ، خاصة أن عمدة نيويورك أعلن أن الضحايا بالآلاف وأعلنت الاستخبارات الأمريكية أن كلّ مبنى هو هدف ، دون تفريق بين مبنى عسكري أو مدني .. ما أدّى إلى توقّف العمل في كلّ المباني الكبرى في كلّ أنحاء

الولايات المتحدة الأمريكية وسط خسائر هائلة وحرف خطير ،
إلى درجة نخشى القيادة السياسية من الظهور أو معرفة مقرّاتها
السريّة ، سوى ترداد جملة مفادها : إنّ الولايات المتحدة تشهد
حرب إبادة أمنيّة خطيرة هي الأولى من نوعها ..

بلا شكّ إنّها عملية إنتقاميّة هائلة لم يشهد التاريخُ
واحدةً من نوعِها وخصوصيّتها في طريقة الفهم الأمني ..

وهي كما وصفتها الاستخبارات الأمريكيّة عملية جبّارة
هائلة مخيفة ومربكة جداً .. إنّ تاريخنا المعاصر سيدون ما حصل
في خيانة مذكرة الهاجس الأمني الأهم والأخطر الذي هزّ جيروت
وكيان الأمريكيين وصنّفهم في خيانة الدول الأضعف أمام الفهم
الأمني وواقع التنفيذ .. وسيثير امام الأمريكيين معنى آخر من
معاني فهم الجيروت الذي تمزّه مجموعة من طائرات تقود فهماً
مختلفاً في تلقين الأمريكيين عقاباً هو الأوّل من نوعه ...

حتى أنّ دول العالم كلّها حمدت واقعها أنّها ليست
أمريكا التي بدت وكأنّها تلفظ روح مجدها الأمني وهي تنهاوى
حجراً حجراً أمام عقاب إنتقامي هائل ، ما تمالكت أمريكا

أنفاسها أمامه ..

وكانت أثناء " سي أن أن " أشارت إلى خسائر مالية بلغت المليارات في لحظات بأسواق المال قبل أن تنهار بنسبة مخيفة فيما بعد ، خاصة أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من بطئ حاد ولم يساعده خفض الفائدة هذا العام ٧ مرّات متتالية ..

وبعجز وقف الناتج المحلي على نموّ نسبته ٠,٢ في المئة في شهر آب مع زيادة مخيفة في نسبة البطالة حيث بلغت نسبة نموّ البطالة ٤,٩ في المئة ما أعاد شبح الركود الاقتصادي الذي بلا شك سيهزّ العالم الاقتصادي في شتّى أنحاء البلاد ، وكلّ هذا سيؤثر في ثقة المستهلك الأمريكي الذي شهد تراجعاً واضحاً ما يعني تراجعاً في مستوى الإنفاق مع علماً أن الإستهلاك الأمريكي يساوي ثلثي الاقتصاد ... وسيكون من أولى تداعيات حدث ١١ أيلول ٢٠٠١ على الاقتصاد الأمريكي والعالمي زيادة تكلفة التأمين على النشاط الاقتصادي وإصلاح أضرار الكوارث والحماية منها ما يضعف بدوره دورة الإنتاج الاقتصادية ويخفض من الأرباح ويزيد من عبئ الكلف الإنتاجية العامة ، ويؤثر سلباً

على الرأسمال الإستثماري .

وقد ذكر المحللون أن أحداث أمريكا تشكل كارثة على أسواق الأسهم ، بعد أن دخلت أسواق الأسهم في حالة محيضة من الذعر والفوضى ارتبطا بحجم الأزمة وتواصلها إلى درجة ظن البعض أن نهاية العالم قد بدأت فعلاً بسبب حجم الهجمات خاصة أن مسؤولين أميين أمريكيين أشاروا على أن أمريكا تتعرض لهجمات إبادة ..

وعلى الفور امتدت الأزمة إلى أسواق المال في الخارج فتهوى مؤشر داكس الألماني ٩ في المئة ، وهبط مؤشر فينشال تايمز البريطاني مع إقبال واسع من المستثمرين على البيع الذين أذهلتهم الهجمات دافعين المؤشر إلى هبوطٍ عنيف لأدى مستوى من ٣ سنوات على ٤٧٤٦ نقطة .

وقال أحد المتعاملين في سوق باريس إن الناس يبيعون الأسهم بكميات كبيرة ويتساعلون ما الذي سيفعله الأمريكيون ما أدى إلى تراجع مؤشر " كاك " الفرنسي ٧,٣٩ في المئة ..

وفي سوق ميلانو تراجعت إلى ٧,٧٩ في المئة وأقفست

سوق بروكسل على أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩١ وانخفض
٥,٤٦ في المئة ، وتراجعت سوق مدريد ٤,٥٦ في المئة وسوق
ريوريج ٧,٠٧ في المئة . وجمدت سوق ساوبالو تعاملاتها بعد
ساعة تقريباً من إفتتاحها . وتراجعت سوق مكسيكو أكثر من
٥,١٦ في المئة لدى إفتتاحها قبل أن تعلق معاملاتها ..

وهو سعر الدولار الأمريكي وقفز سعر السندات التي
تمثل ملاداً آمناً ، وصعد المستثمرون الذين عادةً ما يلوذون إلى
قيم آمنة في أوقات الغموض من شراء الذهب والنفط والفرنك
السويسري في أعقاب الأحداث ما رفع من قيمهم بشكل
مفاجئ ..

وقفز الفرنك السويسري أمام الدولار واليورو مع
الإقبال على شرائه كملاذٍ آمنٍ تقليدي في أوقات الأزمات وسط
اضطراب في الأسواق العالمية وبلغ الدولار ١,٦٣٨٥١ فرنك
منخفضاً من ١,٦٨٨٦١ فرنك في التعاملات المكرة ، وارتفع
اليورو فوق عتبة ٩١ سناً أمريكياً بعد الظهر حيث لجأ
المضاربون إلى بيع الدولار بسبب الإعتداءات وانحياز الأسواق ..

وفي شيكاغو قفزت أسعار سندات الخزينة في التعاملات
الآجلة أكثر من نقطة ، وفي لندن قفز سعر الذهب أكثر من ٦
دولارات فوصل سعر القونصة إلى سعر ٢٨٠ دولار وتجاوز
برميل برص ٣٠ دولاراً بعد أن كان ٢٧ دولار ... وفي غضون
ساعاتٍ نحسّر العالم أرقاماً مذهلة من الأموال ستكشف عنها
الأيام القليلة ..

ورغم عدم وجود رقم نهائي للخسائر الإقتصادية التي
نجحت بعد هجوم ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة فقد
أعلن الخبراء تاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠١ كما في جريدة
السفير أن كلفة الخسائر الإقتصادية للهجمات تلك ستراوح بين
(٥٠ و ٧٠ تريليون دولار أمريكي) وهي في تزايد كل يوم
وسط مخاوف كبيرة سيطرت على المستثمرين .. !

أمام كل هذا ، وما تعنيه هزيمة ضوابط الأمور وحيرة
المجتمع السياسي في أهمّ مهاده التي تعتبر الأقوى في العالم وما
وصلت إليه معاني التداخلات إلى تفكك قدرة السلطة على
الإمساك بأوراق نفوذ حكم الجماعة فيآته يحق لنا أن نردّد بقوة

ونسجل الأسئلة التالية :

هل مع كل هذا وما يعنيه دورُ صناعة الأحداثِ من توسع في دائرة الانتقام والانتقام المضاد من الصحيح أن نترك ملف الاستساخ ، ونردّد عبارة أن الاستساخ مكلف في نفس الوقت الذي نعرف فيه أن المافيا العالمية تستفيد عشرات مليارات الدولارات فقط من بيع المخدرات .. !

هل ترك ما من شأنه أن يؤثر بقوة على بُنى الممانعة منطقي ؟

وإذا كان الجواب بـ " نعم " فما هي مبرراته التقنية الاجتماعية وما هي متانة حدوده .. ؟

ماذا عن التجربة ودروسها في قدرة المافيا في شراء نتائج هذه التقنية ؟

كلنا يعلم من هي الولايات المتحدة ، لكن بنفس الوقت كلنا يعلم من هي المافيا القادرة الضالعة التي لم تترك أمراً إلا واستغلته من مالٍ وتزويرٍ ومخدرات وأعضاء بشر وبيع نساء .. خاصة أن هذا النمو لها يأتي وسط توسع خطير في الخروج على

الفهم التقليدي ونسف الفكر الحقوقي حتى أصبحت المافيا واحدة من رموز الوجود العملاق في كوننا السياسي ، وهي جنباً إلى جنب تتابع صناعة والتأثير بالأحداث العالمية وتضرب بعصف في بُنى تغير الفهم الحقوقي والتعامل مع القيم التي تستنها البشرية ضمن مجاميع قانونية وحقوقية ...

يجب أن تظلّ الأمور عند مستوى مختلف للتفريق بين المعنى الطبيعي في معالجة الفهم التطويري للمواضيع والأبحاث وبين النتيجة الإستغلالية في مناخ وبيئة إجتماعية ذات مواصفات ومقاييس ومناخات مختلفة ومعقدة جداً ..

ومعنى هذا أن الأمور لا بد أن تأخذ معنى واقعياً ، على الأقلّ إنتزاعي على مقدار الأمن والمخاطر الممكنة ...

أكرّر :

إنّ علينا أن نلتفت بقوة إلى بيئة الفتوى ومناخاتها وموضوعها وكلّ ما من شأنه أن يتقاطع مع العناوين المحمية من قبل الشريعة الدينية أو من قبل الشريعة القانونية الوصعية لأن قيام الاجتماع مبني على مجموعة من بُنى من شأن زعزعتها التأثير على

إمكانية الإستمرار بهذا الإجتماع ..

مع الإشارة إلى الحقيقة التالية :

١. إن بعضاً مما تعامل مع قضية الإستنساخ نظراً إليها من ناحية مخبرية .

٢. آخرون نظروا إليها من ناحية القانون الطبيعي المغروس فينا من قبل الله تعالى .

٣. جماعة ثالثة نظرت إليها قياساً على أثرها الإجتماعي وما يعنيه من جهة العناوين الكبرى التي من شأنها أن تتأثر بالإستنساخ ...

والحقيقة أن النظرة يجب أن تكون أوسع من كل زاوية وأكبر من كل نظرة آتية ، لأن الموضوع أكبر من أن يلحَمَ فيما إذا تقبله العالم ووافقت عليه مجموعة من الدول أو وسّعت من إطار فهمه ..

هذه بريطانيا اليوم أجازت إستنساخ الأجنة وقتلهم لأهدافٍ دوائيةٍ ومخبريةٍ ، وغداً توافقُ على إستنساخ الأجنة

لأسبابٍ عقمٍ أو رتبا لإباحةٍ عامّةٍ ، ما يطرّو وجود ظاهرة
النسخ المتعدّدة ويؤثّر بعمق على المادّة القانونيّة التي إرتكزت في
أهمّ معانيها على التمايز الشخصي في نسخ الوجود ..

خاصّةً أن ضبط الأمور في دفتر المختبر أثبتت الوقائع
التاريخيّة أنّه غير تامّ ، في ظلّ توسّع هائل لدور الجماعات التي
تمارسُ مافيا ضخمة في الأسواق العالميّة وبالأخصّ في قطاع
الجنايات ، وهي تعتمد كلّ وسيلةٍ من شأنها أن تساعدّها على
بلورة طريق أكثر نفعي ومخفي على الأجهزة الأمنيّة لتطوير قواها
وأهدافها وحصد غاياتها ... وسيكون التقمّص الاستنساخي
واحداً من أهمّ الطرق التي تعتمدّها وتمرّر من خلالها أكبر
مشاريعها ..

ولن يكون بمقدور أيّة دولةٍ أن تحدّ من نشاطها ، كيف
وهي الآن تشكو عجزاً ضخماً من تنامي قوّة وجدارة المافيا
العالميّة .. ففي تاريخ ١٨ كانون الأوّل ٢٠٠٠ رأت الولايات
المتحدة الأمريكيّة أنّ الإجرام الدوليّ سيشكل أحد التهديدات
الأكثر خطورة للعالم خلال القرن الحادي والعشرين من دون أن

تستعد ظهور دول إجرامية — حسب معايير الولايات المتحدة
في تصنيف الدول — وذلك خلال العشر سنوات المقبلة .

وقالت دراسة أمريكية هي الأولى من نوعها بناءً على
طلب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وذلك لتقويم مخاطر الإجرام
الدولي في السنوات المقبلة :

إنَّ الكلفة الباهظة للجريمة سترتفع عندما ستمتلك
المجموعات والأفراد المدافعين عنها القدرات المعلوماتية الضرورية
للتلاعب بالأسواق وتعزيز نفوذها لدى حكومات اللصوص
وأفادت هذه الوثيقة التي تقع في ١٢٤ صفحة الأمور التالية :

١. إنَّ عمليات تبيض الأموال تصل مبالغها حالياً إلى
(ألف مليار دولار سنوياً) من بينها ما بين ٣٠٠ إلى
٥٠٠ مليار تأتي من تهريب المخدرات .

٢. بلغت الكلفة الإجمالية لإستهلاك المخدرات في العام
١٩٩٥ في الولايات المتحدة فقط (١١٠ مليار دولار)

٣. تقدّر الدراسة الخسائر المحتملة للشركات الأمريكية فقط
الناجمة عن إنتهاكات حقوق النشر وقرصنة برامج

- المعلوماتية الأمريكية بـ (٢٤ مليار دولار سنوياً) ...
٤. أكثر من (٧٠٠ ألف امرأة وطفل) إِسْتُغْلُوا جَسِيّاً
(دُعارة وعبودية) في العام ١٩٩٧ ، وهم ضحايا
عبودية من بلدٍ آخر غير الولايات المتحدة .
٥. إنَّ الإِجرام الدولي سيشكّل خطراً متزايداً على الأمن
القومي الأمريكي ، وكذلك على الشعوب الأخرى في
السنوات المقبلة .
٦. أكّد التقرير أنَّ زيادة قوّة ونفوذ الجماعات الإجرامية
المُنظمة تشكّل تهديداً حقيقياً لمؤسسات الديمقراطية
والأسواق الحرة خصوصاً الديمقراطيات الجديدة مثل
جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الوسطى
التي وصفها بأنّها " هشة جداً " .
٧. المثيرة في الدراسة أنّها أشارت إلى أنَّ تهديدات الجريمة
الدولية على " المصالح الأمريكية " يدفعها (تآكل سلطة
الدولة والعولة) — وهذا كلام دقيق وخطير في نفس
الوقت — وستصبح أكثر تنوعاً خلال عشرة أعوام

وسيكون أثرها مباشراً أكثر .

٨. تشكو الدول الصناعية الكبرى من أزمة جريمة كبيرة جداً ونامية وفي تواصل مستمر من التصاعديّة الإجرامية وتستفيد من تآكل السلطة وتطور الأدوات من أجل ممارسة إجرامية أكثر عنفاً وإبتزازاً وربحية . خاصة أن تجارة بيع أعضاء البشر أصبحت سمة العصر الحديث كما أن تجارة الرقيق الأبيض تعتبر إنتاجاً مهماً للغاية في عملية توفير المال والمنفعة على صعيد تجارة المافيا المتعددة الجنسيات .

وعليه :

فإنّ هذا النموّ المخيف في العمل الجرمي قد وسّع من إطار سِلْعِهِ ضمن منطق ومفهوم يتّخذ من أدوات السرق النهائيّة معنىً فلسفياً لأدواره ..

أي أنّه يعتمد الرغبة والمال والشراء وإشباع الحاجات بمعناها التصاعدي مقياساً لنشاطه ، من دون أيّ مرشدٍ آخر فاعل ، من شأنه أن يعقلن هذه القيم ، مثل نشاط الفقه التربوي

أو النشئة المدنية ، أو الاستعمالات المدرسية ، التي هي أصلاً
مخصصة من أجل تثبيت الروح الاجتماعية وشبه ذلك ..

من هنا يقول المعارضون لاستنساخ البشري :
لا يمكننا أن نفقي اجتماعياً بموضوع هو أكثر حساسية
في هذه الجهة إلا عبر فهم البيئة والوجود البنيوي للحركة
والاستعمال والاستغلال والتطبيق وإدارة هذه التقنية الخطيرة ..

وكما ترى فإنها تجمع من إشاعة هذا الوجود المخترع
لأنه يؤثر على مفاصل الشرعة نفسها وينسف قدرة المادة
القانونية في الحياة ، لأنها في أصلها قائمة على التمايز وليس على
التطابق .. وهذا نفسه يطل دور الأجهزة الأمنية والملاحقات
القضائية ، ويهدم قدرتها على حفظ الأمن ومتابعة أمن الكائن
السياسي الاجتماعي ..

وليس الأمر حصرياً بالاستنساخ ، إنما هو أوسع منه إلى
كل ما يتعلق بغيره من الابتكارات أو السلوكيات التي من شأنها
أن تؤثر على عناوين الاجتماع السياسي أو تطبيق السنن القانونية
ومعانيها النظامية ..

لكننا خصّصنا موضوع الاستنساخ لما له من أثر وجودي على مجموعة من عناوين مدنيّة إجتماعيّة إقتصادية سياسية من شأنها أن تضرب أصل العמוד الفقري الذي يقيم علاقات الأفراد على نسق التمايز لا التطابق النسخي ..

بمعنى أن تطبيق الاستنساخ من هذه الجهة بشكلٍ واسعٍ من شأنه أن يلغي أهمّ الغايات للمعنى الاندماجي بين الأفراد الذي دوّن مجموعته القانونية على نسق من تمايز الخصوصية الطبيعية .. وما أهون أن تعتمد المافيا إلى استغلال حتى شخص الزعامات السياسيّة والإقتصادية والأمنيّة وغيرها لضرب عمق المعاني الإجتماعيّة ..

وأذكر :

إنّ الأثر الإجتماعي أوسع من فكرة طيب يريد أن يدخل موسوعة غينيس ... ليس من التحلّف أن تقف البشريّة — خاصة عقلاؤها — أمام موازين حاجة الجماعة لتمنع ما من شأنه أن يؤثر عليها ..

بل من التحلّف إن لا نفهم ما نحن فيه ، في ظلّ عولمة

جارفة في شتى عناوينها ومعانيها ، حتى أن ضربة أمنية حصلت تاريخ ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة أثرت على أسواق المال العالمية وكادت أن تدخل الاقتصاد العالمي بركودٍ محيف ، في ظلّ خسائر هائلة ...

هكذا يبدو العالم في حالته الراهنة ، في قدراته الواسعة ، في نفوذ آله التي تباع في الأسواق ، حتى أن الأمريكيين يخافون هجوماً بموادٍ جرثومية موجودة في الأسواق السوداء من شأنها أن تبعد عشرات الملايين بوقتٍ قياسيٍّ من دون أن تكتشف بوادرها الأولية ..

ويجب أن نتذكر دوماً مثلاً بسيطاً هو أثر تشابه نسخة الدولار أو النقود الأخرى المهمة عالمياً عبر التزوير وما يعنيه هذا الأمر من كارثةٍ لو تطوّر ولم تمنعه الأجهزة ..

لذلك تبذل الدول العالمية وعلى رأسها الدول الغربية أقصى قدراتها وغير الأجهزة الاستخباراتية من أجل الحفاظ على نسخة أصلية غير مزورة ، لأن ذلك من شأنه أن يضرب الأسواق العالمية بقوةٍ هائلةٍ ويدمر الوسيط النقدي مع ما يستتبعه

من إقتصاد ...

ففي تاريخ ٢٧ تمّوز ٢٠٠٠ نشرت جريدة السفير دراسة عن مهمّة حماية الدولار من تزوير عصابات الشوارع والجريمة المنظمة فأشارت إلى أنّ " بروس تاونسمند " العميل الخاص والمسؤول عن قسم التزييف الذي يتولى حماية العملة الأكثر تعرّضاً للتزييف في العالم (الدولار) يخاطر بنفسه وعماله بقوة قياسية من أجل معرفة أسرار لعبة عصابات الجريمة القادرون حقاً وضمن مستويات عالية وقياسيّة .

ويؤكد أنّ الولايات المتحدة تشنّ أكبر حملة إستخباراتيّة للحفاظ على النسخة غير المزوّرة ...

ويشير إلى أنّ التكنولوجيا الجديدة في السنوات الأخيرة أصبحت على مستوى رفيع من تسهيل عمليّات كثيرة منها تزوير العملات . مضيفاً : إنّ عولة التزييف هي أكبر مشكلة نواجهها اليوم ... إن كولومبيا حيث المخدرات تمثّل مشكلة كبرى هي أكبر مصدر لتزييف العملة الأمريكيّة بل تفوق ما يطبعه المزيّفون الأمريكيون .

إلى درجة أن الوكالة السريّة لمكافحة التزييف تقف عاجزة لفترات ما أمام قدرات المجرمين على التزييف ويصرب مثلاً بسيطاً لبيان القدرة الحارقة تكنولوجياً التي تساعد المجرمين فيقول : مع التقدّم في مجال أجهزة الكمبيوتر الشخصية الرخيصة فإن ورقة نقد مزيفة بشكل معقول يمكن صنعها باستخدام آلة المسح الضوئي الملونة وبرنامج متاح على معظم أجهزة الكمبيوتر وطابعة من نوعيّة متقدّمة تكلف في هذه الأيام أقلّ من ٥٠٠ دولار .

وأضاف تاونسند :

من الواضح أن التكنولوجيا أثّرت بقوة على عالم الإجرام . والتزييف ليس إستثناء ... ومع إنتشار الطابعات الحديثة والكمبيوتر الشخصي فإننا شاهدنا مؤخراً إنتقالاً حقيقياً على المستوى المحلي من عمليّات الطباعة التقليديّة إلى التصوير الرقمي الذي يستعمل في تزييف المال .

ففي العام الماضي كان نحو ٤٦ بالمئة من النقد المزيّف الذي ضبط في الولايات المتحدة قد جرى تزييفه رقمياً على

طابعات حديثة مقارنة بنصف في المئة في العام ١٩٩٥ ... إلّا نتحدث مع كثيرين من اللاعبين في مجال صناعة التصوير الرقمي في محاولة لأن نطلّ متماشين مع التكنولوجيا ... إنّ التكنولوجيا الحديثة وصلت إلى درجة طباعة مثل الأصل بمستواه من دون فارق يُلاحظ مما يؤثر على النظام النقدي إلى درجة لو تُركَ المزورون وحالهم لأمكنهم الإطاحة بثقة المتعاملين بالنقد وبالتالي فإن العالم سيشهد أكبر إهيار نقدي مالي إقتصادي بطيح بالعالم . من هنا يصرّ على أن تكون العقوبة لهؤلاء شديدة جداً إلى درجة عقوبة الإعدام ، لأن المصلحة التي يحفظها هذا التشريع يتوقف عليها بقاء المجتمع ...

لاحظ معي : كيف تدور العملية في المجتمع السياسي ومنه إلى العالم : مصالح ، مجرمون ، وسائل إجرامية ، قيم إجرامية ، عجز قانوني ، عجز عملي ، قصور قيم ، اضطراب مفاهيم مدنيّة ... وتكون النتيجة أزمة حقيقية من شأنها أن تطيح بالمجتمع المدني بصورة قاسية .

وكواحدة من ردّات الفعل الغير مجدية يدير المجتمعون

الفاعلون طاولة المفاوضات حين تصبح المشكلة أكثر خطورة وأبشع نتائج ... وعليه تكون المعالجة سطحية وغير عملية .

إننا لا نريد أن نصل إلى هذا المستوى من إدارة المخاطر ذات الخطورة الهائلة ، بل نريد منع تسَلُّ هذه المخاطر إلينا .. هذا منطق عاقل وواع ، من دون تردّد .

وبناءً عليه ، فإننا وصلنا إلى النتيجة التالية :

العلماء والخبراء في شتى الميادين التي تتقاطع أثر أو طبيعة موضوع الاستنساخ يناقشون في أمرين أو واحدٍ منهما :

١ . قدرة الأدوات والتقنية على الاستنساخ .

٢ . قدرة إدارة ملف الاستنساخ في مجال لا يؤثر على العناوين التي تنأها المشرع ..

وهناك من يقيم نظرته إلى الاستنساخ على أساسٍ مسائيٍّ مفاده أن الاستنساخ محرم بذاته بعد النظر عن التقنية والآثار الاجتماعية ... ويؤكد أن هذا الأمر هو عبارة عن تخليق ومشاركة للرب في خلق المشر .. كما في منطق الكنسية

الكاثوليكية ، أو أنه عبارة عن معنى ومثال عن تغيير خلق الله
كما في لسان بعض من فقهاء المسلمين ..

ورد آخرون من العلماء الدينيين أن ما قام به العلماء في
شق الاستنساخ ما هو إلا فهم للقانون الذي أودعه الله فينا بحيث
يكون فعل البشر تطبيقاً لا تأسيسياً ، ويتناول السطح لا العمق
معتمداً على القانون المودع من قبل الله تعالى فالكائن الحي
— إنساناً كان أو حيواناً — يولد من خلية مقسمة بين النطفة
والبويضة ، وهذه الخلية فيها ٤٦ من الكروموسومات . في النطفة
منها ٢٣ وفي البويضة منها ٢٣ فإذا إلتقتا وحصل التلقيح تكون
الخلية قد اكتملت وولد الكائن الحي ...

أما عن أن الاستنساخ هو عبارة عن تغيير لخلق الله فقد
أورد عليه البعض أن المحرم منه ليس مطلق تغيير ، وإنما أوصاف
محددة بعينها ، والأصل في العمل أنه مباح ما لم يثبت تحريمه
بدليل عام أو خاص .. ولقد ثبت في السيرة المضية من قبل
الشارع أن الفعل الذي فيه مصلحة ومفسدة تقدم فيه المنفعة على
المفسدة وفي حال التزاحم يقدم الأهم على المهم شرط أن يكون

ذلك ضمن حدود الشرع وعناوينه الحاكمة من هذه الجهة ..
نعم بقي الخلاف بينهم في فهم التحريم وهل يستفاد من معنى عام
أو خاص ..

من هنا نشأ الخلاف في فهم المطلوب منها ..

وأضاف آخرون يقولون بالخلية من هذه الجهة : إن كل
فعل لا يحكمه عنوان تحريمي فإنه جائز ، وكل ما نشك في حرمة
فهو جائز .. وهذه قاعدة أصولية أولية ..

وتصر الكنسية على أن الاستساخ هو عبارة عن
مشاركة للرب في الخلق ...

وهكذا : كل يعتمد عنواناً ما ، مدعماً بمجموعة من
قيم فكرية مفاهيمية تضمنها كتابه الشرعي أو الحقوقي ...

وَمَا فِيهِ يَنْطَلِقُ فِي بَيَانِ الْبُنْيَةِ الَّتِي تَجِبُ أَنْ تُحْكَمَ عَمَقُ
وَسَطِ السُّلُوكِ الْبَشَرِيِّ فِي آيَةِ جِهَةٍ كَانَ ..

إلا أنني في هذه الحالة أحب أن أشير إلى أن موثيق
الحقوق في الإسلام هي ذات توجه وغايات مختلفة في فهم القيم

عن المواثيق الوضعيّة ، لأنها عمّدت فقها بتكوين يتقاطع فهم
هذا الإنسان على أساس أنه نسخة كونيّة ، فلا بد أن تكون قيمه
وشريعته السلوكيّة منتزعة من هذا الفهم بحيث تكون الهوية
الاجتماعيّة بكلّ مواثيقها ذات اتصال وثيق وتام بمعالم الفهم
الكوني لهويّة هذا الفرد .. وتكفي قراءة متأنية للمفاهيم المتعلّقة
بهذا الجانب حتى نرى مدى البعد الكوني في إرساء المجموعة
الحقوقيّة ..

كيف يبدو سياج الحقوق
في فقه الشريعة الإسلامية

فقه الشريعة الإسلامية

كما أشرت سابقاً فإنَّ الشريعة الإسلامية أقامت نتاج شرعيتها في مجالِ العلاقات البشرية السلوكية المادية والاجتماعية على أساسِ نظرةٍ مشبعةٍ بمعانٍ تكوينيةٍ استنطقت الكون والحقائق المخلوقة وكرَّسها الله في كتابِ الهداية الذي حدَّدَ في متنهِ مجموعة في غاية الأهمية عن مسيرة البشر والقوانين العليا التي نطقت مشيئتها بغايات الوجود التي تعود كلها إلى الله تعالى ..

من هنا يكون فقه الأخلاقيات فضلاً عن فقه الحقوقيات متصلاً أشدَّ اتصالٍ بالمعنى الكوني عن مسيرة الوجود البشري ولا يجوزُ بحالٍ من الأحوالِ الانقلاب عليها أو على غايتها .. وربما تقرأ في جملة من معاني الحقوق المقررة شيئاً أو تشابهاً في حروفِ المادة الوضعية والإسلامية إلا أنَّ هناك فرقاً بيناً في بُنى الشبث والتحوّل بين الشريعتين ..

وهذا ما تشكو منه شريعة الفقه الوضعي اليوم وبالأمر
ومنذ نشأتها ..

إنَّ حقَّ الحياة مثلاً في الشريعة الإسلامية ثابت لا يزلزله
شيء فلا يعمد إلى تشريع الإجهاض وقتل الأجنة أو تشريع
الاستنساخ وقتل الأجنة تحت عنوان التجربة وربما ساعدت على
شيء ما .. ما أسس لمشروع خطير في التعامل مع المتن الحقوقي
بل مع بُناه وقواعده وأساساته ..

وبين هذا وذاك وجدنا أزمة التحوّل وصلت إلى
مستويات نسفت فيها أصل الغايات المهمة من التشريع الوضعي
على الأقلّ ، لدرجة أصبحت دعارة المرأة مهنة محترمة قانونياً
والتحوّل الجنسي قيمة وجودية واللواط والسحاق مؤشراً
حضارياً .. !

واليوم أخذ العالم يتشبع فكرة إمكانية تشريع بيع النساء
بعد أن أصبحت سوق المافيا مشبعة بها إلى حدود بيع ٤ مليون
امرأة في العام الواحد .. ! لقد كان أحدهم في الأمر يعترض
على ما كتبت سابقاً من إمكانية أن يصل التحوّل في فهم السلع

إلى حدّ بيع أعضاء البشر وتقنين هذا الأمر ، ويصرّ على أنّي أفهم الأمور بشكلٍ عنيف ...

ولم تمضِ الأيام حتى قرأ العالم كلّهُ التشريع البريطاني الذي يحوِّز إستنساخ الأجنّة وقتلها من أجل سحب المادّة المفيدة في العقاقير والمختبر ... ! وما كان بالأمس جريمةً مخيفة لا يمكن أن تُشرّع أصبح مادّة يعمل الخبراء على رصفِها في الدواء كي نشربها .. !

أمّا عن المشكلة فهي تكمن في بُي التشاريع الوضعيّة والتي لم يتأثّر بها الإسلامُ أبداً بل أقام فهمه للإنسان على أساسِ نظرةٍ مشبّعةٍ بإستطاقِ موضوعيّ للكونِ ومسيرةِ الوجودِ غيرِ حرفِ الله المدوّن في القرآن .. الذي ثبت المجموعة الحقوقية على أساسٍ لا يتبدّل ولا يتغيّر ، ومع أنّ الشريعة كانت مميّزة جداً في التعامل مع العناوين والضرورات ومعاني البحث وما يمكن أن يتّصل بجانبِ حاجةِ النوع والجماعة ومهمّات البقاء ضمنِ نصوص هامة من العناوين لكن محكومة بشروط عليا في حدود السلوك ...

إنَّ الشريعة الإسلامية كانت الأولى وجوداً وظرفاً وبيئةً
وولادة في زمن بعثة النبي التي بينت أنَّ الفرد والجماعة أمة
وجودية لها أهداف أبعد من معالي الإنسان السيف أو الإنسان
الحقل أو الإنسان الجحدي أو الإنسان العامل في مزرعة الحاكم
وغمر ذلك لا شيء ..

لقد أقرَّت الشريعة الإسلامية مجموعة واسعة من الحقوق
التي حدّدت معاني وظيفية هامة في صميم وثيقة الجماعة والفرد
ضمن المعنى الثابت الذي لا يمكن ان يتأثر بدعاية أو وهم
لاستئصاله ، منها :

حقّ الإنسان بالحياة . حقّ الإنسان بالصحة . حقّ
الإنسان بمعرفة هويته وصلته الكونية .. حقّ الإنسان بالمعرفة
الوجودية . حقّ الإنسان بالعيش الكريم المضمون . حقّ الإنسان
بالإنتماء الاجتماعي . حقّ الإنسان بالتعبير . حقّ الإنسان
بممارسة الأدوار الاجتماعية السياسية . حقّ الإنسان بالضمانات
الاجتماعية . حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الاعتراضية . حقّ
الإنسان بالأسرة . حقّ الإنسان بالثروة والملكية الفردية . حقّ
الجماعة بالوجود وما يتصل بضرورات وجودها . حقّ الإنسان

بالأمن الاجتماعي . حق الإنسان بالتقاضي وإثبات الحقوق .
حق الإنسان بالسكن والخصوصيات . حق الإنسان بالتعليم
والتعلم . حق الإنسان بالأمن من المخاطر على شكل مجازفات .
حق الإنسان بالدفاع عن مصالحه المهنية والاجتماعية والسياسية
ضمن حدود النظم الإسلامية .

والأهم من كل هذا أن كل تلك الحقوق كانت تتصل
بمبدأ كبير مفاده أن الإنسان خليفة الله وعنوان خلقه ، وهو قيمة
وجودية ممنوع أن يُتعدى عليها من قريب أو بعيد مهما كانت
الدعاية أو الوهم أو السيطرة العبيثة ..

وقررت الشريعة :

إن الإنسان مسلوب الحق في وضع حد لنفسه ، مسلوب
الحق الاعتداء على نفسه مهما كان توصيفه جسمانياً أو عقلياً أو
أدياً ..

وعبر صلته بالله وما عليه مسيرة البشر وما تؤول إليه
الحياة من عالم آخر ومسيرة وجودية أوسع من عالمنا التراخي هذا
كان لا بد من التعامل مع هذا الإنسان جسداً وروحاً على أساس

واسع من الاحترام ، في ظلّ تسجيلِ ماديّ في لعةٍ واسعةٍ تقول
بمنع التعدي والتفريط ..

من هنا سجّلت الشريعة بمجموعةٍ كبرى من عناوينها
الأمور التالية :

١. إنّ كلّ ما من شأنه أن يضرّ بالنفسِ محرمٌ ولا يجوزُ ، إلا
إذا زاحمه أمر أكثر أهمية فيقدّم ضمن المعنى الشرعي
للأهمية تلك .

٢. لا يجوزُ قتلُ الأجنّة .

٣. لا يجوز أن يكون الجنين " مصدراً دوائياً " أو مصنع
أطراف .

٤. المخاطرة غير المأمونة أو الفاشلة — قياساً على فهم أهل
الخبرة لذلك — في التجربة على أيّ عنوانٍ محترمٍ في
الشريعة غير جائزة ، كما هي الحالُ في تجربة الاستنساخ
لأجنّة مع كلّ ما قاله أهل الخبرة عن عجزِ التقية عن
ذلك .. فكيف هي الحالُ إذا كان الموضوع الذي
يُخطَرُ به طفل أو جنين ...

٥. الفعل المباح في نفسه ، يمكن ان يتصف بالحرمة لأسباب
وعناوين إجتماعية ..

٦. إتفقت الكلمة بين العلماء في الشريعة الإسلامية على أن
كل ما من شأنه أن يضر بمرفق التقاضي وعناوينه أو
المرفق المدني أو التجاري أو الأمني أو ما من شأنه أن
يساهم ويطور من ظاهرة الجريمة أو ينسف عناوين تتعلق
بمفهوم الجماعة وضرورة وجودها أو استمرارها وصولاً
إلى العناوين الأخرى هو أمر محرم ومحظور .

إضافة إلى مجموعة من العناوين الواسعة التي ترعى
موضوعنا هذا ، نعم ربّما قال بعضٌ منهم بالجواز فإنّما يكون
ذلك من جهة أن الاستنساخ ليس مشاركة في الخلق مع الله وبناءً
على تمامية شرطية في الاستنساخ من دون خلل عقلي أو
جسماني ، لأنه تعامل مع القانون المخلوق من الله تعالى ، كما
أنه ليس تغييراً لخلق الله تعالى ، كما يعتمد ذلك بعضُ الفقهاء ،
من هنا تكون عملية الاستنساخ بما هي هي جائزة بعيد النظر عن
العنوان الاجتماعي أو ما هو أعم منه في ذلك . من هنا وبناءً

على قول بعضهم فإن هذا لا يعني جوازاً من جميع الجهات ...

إن فقهاء الإسلام يتشدّدون في أن حقّ الصّحة والسلامة الجسديّة والعقليّة لا يجوز التنازل عنه وليس لأحد سلطة عليه إلا الله تعالى .

وعليه : فمن أجاز الاستنساخ من جهة كونه إستغلالاً لقانون غرسه الله لم يجوز الاستنساخ غير المأمون لعجزه في التقيّة أو غيرها ، كما لا يجوز قتل الأجنّة للحصول على فرد سليم ..

بالمقابل بعض آخر منهم حرّم الاستنساخ لجهة إجتماعيّة وما يعنيه من نسف للعناوين الكبرى التي تقوم على أساسها الحياة ، خاصّة هويّة التمايز الشخصي بين الأفراد وما يعنيه من قيمة تمكّن من ممارسة مهمّات آمنة في الاجتماع المدني العام بخلاف التطابق بالصورة وما يمكن أن تؤثر فيه .. وهذا كما ترى يتعلّق بملف إدارة العلم وليس بطبيعته الموضوعيّة من حيث هي هي ..

إن بعضاً ممن أفتى بجواز الاستنساخ من حيث هو بعيد النظر عن طبيعته الإجتماعيّة وأثره على تلك العناوين يعتمد على

النقاط التالية :

١. العلم خيرٌ بكلِّ نتائجه ... لكننا نتحفظ على مسألة طريقة إستخدام العلم فهو قد يستخدم في الشر كما قد يُستخدم في الخير .

٢. نتائج الاستنساخ لا تصادم العقيدة الدينية ولا تحوّل الإنسان إلى خالق ، أي أن الاستنساخ هو عبارة عن استغلال للقانون المغروس من قبل الله تعالى ..

١. إن أحكام الله بالتحليل والنحرص تأتي تبعاً للمصالح والمفاسد المتعلقة بموضوعات الأحكام فإذا غلبت المصلحة على المفسدة فهو حلال وإذا كانت المفسدة غالبية على المصلحة فهو الحرام ولا بدّ من دراسة الإنتاج العلمي من جانب السلبيات والإيجابيات ...

٢. في الفقه الإسلامي قول يقول : الروح تلج جسد الجنين عند بلوغه الشهر الرابع وبعض النظريات العلمية تحدث عن أقلّ من ذلك مثل أنها تحصل في الأسبوع السابع . وعليه : تجوز الاستفادة من العاصر التي نريدها

منه قبل تحوّل هذا المخلوق إلى جنين بالمعنى العلمي ، أمّا
بعد أن يتحوّل إلى جنين فلا يجوز ..^١

٣. لا يجوز قتل الكائن الحيّ عندما يكون جنيناً ، أكان تمّ
بعملية إستنساخ أو بعملية طبيعية ، نعم لا مانع من
إهدار الطّفة قبل أن تتحوّل إلى جنين عندما تكون ما
تزال خارج الرحم .

٤. وبالنسبة إلى شرعية أو عدم شرعية توليد أطفال
مستنسخين ؟ فلاّه يتوقّف عن إعطاء رأي فقهي في
الموضوع لأنّ الأمر هنا يتصل بالجوانب الأخلاقية
الاجتماعية التي تمثّل مصلحة الإنسان أو عدمها ..

٥. عندما يُستنسخ إنسان ما يعتبر إنساناً طبيعياً بحقوقه
الإنسانية والشرعية ، ويعتبر ولداً شرعياً .

من هنا :

وبدءاً من علماء الشريعة مروراً بالكنيسة وصولاً إلى
بمجامع الحقوق الوضعية وباقي الفئات ذات التأثير وصناعة الحكم

^١ ما دلت أثقل رأي بعض من قال بهذا القول ..

فإنَّ الجميع يعتمد مجموعة من العناوين يؤسّس عليها نتيجة الإفتاء
بالمُنع أو الجواز ..

ومع أنَّ هناك تعدّداً بالمصادر في فهم المعاني الحقوقية إلا
أنَّ اتصال الاستنساخ بمجموعة من عناوين ثابتة قرّب وجهه
النظر نوعاً ما ، حيث أنَّ الاستنساخ بوضعيته الحالّة تتقاطعه
بمجموعة بارزة من عناوين أمثال :

- ١ . حقّ الجنين بالحياة .
- ٢ . حقّ الجنين بولادة سليمة .
- ٣ . حقّ المجتمع بحماية نفسه ، ولو من بابٍ مع تعدّد النسخ
التي تؤثر على أهمّ مفاصل الأمن الاجتماعي العام .
- ٤ . إحترام منطق الكون والسماء .
- ٥ . عدم التصادم مع منطق الطبيعة وما تعنيه العشّة القاصرة
من نتائج مخيفة على الفرد أولاً ، وعلى الجماعة ثانياً ..
- ٦ . قراءة كتاب الحياة بدقّة وموضوعيّة .
- ٧ . التركيز على فهم متناسق للقيم والمصالح والمقاسد ..

٨. التآني في فهم المخاطرة في مواضيع نتائجها تكون بمثابة كارثة ..

وبناءً على ما أشرتُ إليه أعلاه :

فإنَّ هذا يستدعي التريث والتأمل جدًّا في منطقة التحريم والإباحة في أخطر موضوع من شأنه أن يؤثر بقوة على واقع الجماعة .

وليت الأمر يتوقف هنا ، بل هو توسع مع علم الهندسة الوراثية وتطوُّر فهم قانونها إلى تركيب أخطر من ذلك من خلال التلاعب بالجينات المخولة تركيب جنين ما ، لتتجه على نسق معين من القوة والضخامة والمناعة وباقي الخصائص الوظيفية ربَّما في عالم الإجرام ... وكأنه طريقة لتطبيق نُسخ الأفلام الخيالية العلمية عن أشخاص " خارقى القوة " الذين من شأنهم أن يؤثروا بشدَّة على " العناوين " المراد حمايتها في حياة الفرد والجماعة من منظارِ الفهم التطبيقي القانوني لمسيرتهم المخفوفة بأزمات متصلة بمعنى من معاني الوجود الدنيوي .. والكل متفقٌ على أنَّ العبثية وقصور النظر يمكن أن يؤدي إلى أزمة خطيرة

خاصة فيما إذا وصلت هذه العلوم إلى أيدٍ قادرة ، وهو احتمال
ممکن جداً^١ ...

وهنا يجب أن نسجل بوضوح أن العالم يقواه وفي جملة
من ظواهر بيّنة دلت على أنه يتجه نحو عبثية وجودية مخيفة ، كل
شيء فيها يدل على انحراف خطير حصل في فهم الإنسان نفسه
ودوره الكوني ومعانيه الوظيفية .. ويجب علينا أن نكون دقيقين
الفهم في الجواز والمنع ، لأن الموضوع أوسع من زاوية في الإفتاء
أو إعطاء الرأي .

إن الموضوع الطبيعي للإستنساخ لا ينفصل بحال عن
الموضوع الاجتماعي الأخلاقي بحيث يجب أن تكون الدراسة

^١ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠ أعادت مصادر طبية في باريس أن الطفل العربي الأول الذي
" اختير وراثياً " ليكون حليفاً من أي مرض هو قابل للشفاء ، ينتج بصحة جيدة . منذ ولادته منذ
أيام . وأعلن الدكتور ربه فرايدمان رئيس قسم الولادة في مستشفى أنطوان بيكلير في كلاًمار بالقرب
من باريس أن الطفل ولد قبل أسبوعين من أوانه وهو بصحة جيدة قياساً على المعايير الطبية العادية
ويقوم الاستنساخون أولاً بـ " تلقيح " إسطاعي في المختبر للحصول على بويضات ملقحة ، ثم
يأخذون خلية من كل واحد منها بعد إقسامها بعد إقسامها إلى ثلثي خلايا يحرون عليها التشخيص
الوراثي ، ولا يتم غرس إلا البويضات السليمة في رحم الأم . وقد أتاحت هذه الطريقة تشخيص نحو
ثلاثين مرضاً وراثياً في العالم . كما أن هذا التشخيص يمكن أن يشمل نحو " مئة ولادة مسوياً " . وقد
ولد أول طفل اختير وراثياً في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠ وقد طبق هذا التشخيص بعدها في كل
من أستراليا وبريطانيا والسويد وبلجيكا وهولندا .

واسعة جداً والفهم شمولياً ، وإلا فإن القصور من شأنه أن يهزمنا
ويؤثر على إمكانات الضبط الاجتماعي ..

إن إنتاج عقاقير أو فهم طبي أوسع ، يجب أن لا يكون
على حساب حياة الفرد ، لأن هذا تشريع آخر لقتل الإنسان
وهو في نفس الوقت تحول هائل في فهم الوجودية الطبيعية
الاجتماعية ، ونسف للمبادئ التي ترعى وجود وصيانة الروح
البشرية ...

وإذا أردنا أن نجمع خصائص الانحراف في شتى الحقول
التي ترعى هذا الكائن هنا بحدها أوسع بكثير من قبل ومن
شأنها أن تؤثر على واقع النظرية الحقوقية نفسها ..

ألا ترى أن التعامل اليوم مع القيم التي اعتبرت من أثبت
ما حققته البشرية في المعاني الوظيفية للفرد والجماعة على صعيد
الضمانات الوجودية تتعرض لزلزال ضخم يعبر عنه النسف
المتناسق لقواعدها وشكل خطير ، ومثاله الواضح ما حصل في
بريطانيا من تشريع لقتل الأجنة لأغراض طبية ودوائية .. !

بالأمس كان الإعدام وما زال في موائق أوروبا الغربية

من أخطر المعاني . بل ما زالت تسعى أوروبا بقيادة بريطانيا
لشيت منع إدخال عقوبة الإعدام إلى المضاامين الخنائية ، في نفس
الوقت الذي أقرت فيه مادتين مخيفتين :

الأولى تتعلق بالإجهاض وإباحته .

الثانية تتعلق بما شرعته من جواز قتل الأجنة للحصول
على مادة للعقاقير ومنفعة أوسع في المختبرات .. ١

وكان فقه الوجود والاندماج الاجتماعي قائم على
أساس من فهم الوجودية بطريقة عبثية ، لا تريد أن تكون مقيدة
بما في كتاب الحقوق المؤسس لهوية الإنسان على صعيد الفهم
الوجودي ..

إن بإمكاننا أن نقرأ إمكانية مختلفة لفهم التطور من
جانب من شأنه أن لا يمسّ عناوين المحترمة في فقه الوجود
الهادف ...

فلماذا كلّ هذه الإعتباطية الخطيرة والهدر للقيم الثابتة في
فقه الكون والحياة ، مع أن جملة من الأبحاث تشير إلى إمكانية
ثقب " خطوات معرفية " في عناوين ليس من شأنها التأثير على

قيم محظور المس بها ، ففي تاريخ ١٣ نيسان ٢٠٠١ إكتشف باحثون أمريكيون خلايا سُحِبَت من أنسجة دهنية يمكن استخدامها لخلق أنسجة غضروفية وعظمية ففي أبحاث أجريت في جامعات كاليفورنيا بـ " لوس أنجلوس " في بيتسبرغ أن هذه الخلايا يمكن استخدامها أيضاً لتجبر عظام مكسورة وإبدال غضروف في الركبة وفي الأنف والإذن .

ومعظم الخلايا الراشدة تمايز تبعاً لانتمائها إلى القلب أو الجلد أو العضلات ولا يمكن تحويلها إلى نوع آخر من الأنسجة وقد تمكن هؤلاء الباحثون من فصل خلايا أساسية لدى البالغين ، علماً بأن الأجنة كانت حتى الآن المصدر الوحيد للخلايا الأساسية .

وبتاريخ ١٥ آب ٢٠٠١ أفاد علماء كنديون أنهم توصلوا إلى طريقة لتلافي الجدل الدائر بشأن استخدام الأجنة في أبحاث خلايا المنشأ البشرية وذلك من خلال الإعتماد على خلايا جلد الفئران بدلاً من خلايا المنشأ البشرية .

تقول " فريدا ميلر " التي قادت الأبحاث التي أجراها

معهد مونتريال للأمراض العصبية : نعتقد أن إكتشافاً مهمّ حيث
أمكننا التعرف على " خلية منشأ جديدة " ومثيرة من مصدرٍ لا
يشير الجدل وينطوي على بشارة عظيمة للإستخدام العلمي
والعلاجي ..

ولا أريد أن أعلق على النتائج بمقدار التعليق على ظاهرة
التهوّر في فهم عملية التعاطي مع القيم وكأنّ الإنسان مجرد
موجود لا لشيء ..

بالأمس أصبحت هولندا وتبعها ألمانيا أوّل دولتين
تشرّعان التساوي بالقيم والتفديّات بين الزواج التقليدي (زواج
مختلفي الجنس) وزواج اللواطيين والسحاقيات ... !

وبعد مدّة يسيرة شرّعت هولندا القتل الرحيم وتريد عدّة
من الدول أن تتبّعها ...

وهذه مجموعة واسعة من الدول أباحت تعاطي
المخدّرات في أصنافٍ مهمّةٍ منها للترفيه النفسي والإستعمال
الشخصي ..

ومن قبل هذا وذاك أقرّت الدول الغربيّة حرّية التحوّل

الجنسي .. واليوم عالمنا يتاجر أوسع تجارة ببيع أعضاء البشر تحت
نظرٍ ومسمع أجهزة الاستخبارات في العالم الغني ، وتعتبر سوقه
الأوسع لنشاط مافيا بيع النساء للدعارة المأجورة في سوقٍ مخيفة
للخاسة الجديدة ..

بمعنى أن هناك نشاطاً واسعاً من التحويلات التي نسفت
البنية التي يجب أن تبقى بمنتهى عن التحوّل هذا ، ومنها عبرت إلى
تحديد فهم آخر للعناوين في ظلّ تقدّم طبيّ ربّما يقال فيه أنّه
مذهل فيما بعد وأنّه سيغيّر حتى صناعة القيم المحركة فينا ..

إذن : كيف يمكن لنا أن نجمع بين منطقتين :

منطق يقول بجواز قتل الأجنّة لدواعٍ طبية ودوائية
وتجارية في آنٍ واحدٍ .

ومنطق يقول بوجوب إلغاء عقوبة الإعدام من القواميس
الجنائية . !

أليس كلّ هذا يستدعي منا أن نفهم مزايا الوجوديّة قل
أن نؤسّس لمشروع الإشاعات في حياتنا وواقعنا ... ؟

إنَّ الإشاع من دون بُنية فكرية دقيقة ، أو الاستفادة من الأبحاث سواء كانت طبيّة أو إجتماعيّة من دون قيمة موجّهة تحدّد الدور الوظيفي يكون من شأنها أن تؤسّس لمشروع وحشيّ لا يبقى ولا يذر ..

إنَّ نادي الجماعة البشريّة متفق على أنَّ كلَّ فائدة بشريّة هي ضرورة وجوديّة ، لكنّهم أيضاً متفقون على أنَّ الفائدة يجب أن تكون وليدة المنطق المتّزع من فهم الفرد وسط الجماعة ، والجماعة وسط الطبيعة ، والطبيعة وسط الكون ..

إنّنا بحاجة إلى أوسع فهم ليشكّل إطاراً ممنازاً في عمليّة فهم الإنسان كقيمة طبيعيّة ووجود إجتماعي وآية من آيات الإبداع التي تنطق بها جمعة الكون والحياة ..

يجب أن نفهم الإنسان من واقع أنّه مخلوق ، له صلة لا حدّ لها بالخالق ، تماماً كما نفهم الأرض عبر صلتها بمجرّتها واعتمادها على نظامها وإلا انتهت الحياة فيها واندثر الوجود ..

إنَّ أكبر خطأ وقعت فيه البشريّة هو حين تبسّت مجموعة واسعة من طوائفها الانفصال عن قراءة منطق الخلق ومدى الصلة

بالمخالف وما يعني ذلك على مستوى فهم الوجودية وأهدافها ..

هناك أصبح العالم هزلياً ، وأصبحت الفعّية تساوي الإشاعات الغريزية ، ومع أننا لسنا ضدّ الإشاعات الغريزية لكننا نتوقف عند طريقة الإشاعات تلك ، ومدى صلتها بفهم النظام والناموس ، ومدى أثر ذلك على المسيرة الوجودية الأوسع إستمراراً من وجودية الدنيا ..

إنّ عزلنا عن مهّدس الوجود ومخالق الخلق (الله) أو ترك محاولة فهم النظام الوجودي وأثره على منطق الغايات من الخلق هو سبب ما نحن فيه من حالة توسّعية في الافتراض وعدم الإكتراث بعناصر جنسنا ، وسط موتٍ مخيفٍ يزحف إلينا ليس بسبب عجز الطبيعة عن المدد الغدائي ، بل بسبب الإحتكار الذي تمارسه فئة من ذوي القدرات مدعومة بالكيانات القابضة يدها على النظام الدولي ..

ومع التحوّل إلى هذه المفاهيم أصبح المعنى الوجودي مفعياً بشكلٍ مخيف ، فما كان من أباء هذا الفهم حتى في العالم الغني والدول القادرة إلا أن تحوّلوا إلى نسخة من الإحتكار

والإنتقام والتشفي حتى مع مواطني بلدهم وأصناف عرقهم وأبناء
فهمهم ..

إن كل ما يجري اليوم في عالمنا على هذا الصعيد إنما هو
نتيجة حظيرة لفس العبيّة المخيفة في فهم المعنى الوجودي ، بل
بسبب بتر الصلة بقراءة فقه الحياة على صعيد العلاقة بالله خالق
الخلق وباعث الوجود ..

إننا ومن مطلق فهمنا واعتماداً على فقه الشريعة
الإسلامية فيما يخصّ هذا الموضوع نسجّل مجموعة من عناوين
أساسية منها :

١. حق الحياة أصل مقررّ في ناموس الطبيعة وقد حمته
الأفكار التشريعية التي نبّتها المدارس بقسميها الدينية
والوضعية .

٢. حق الصحة لازم حق الوجود ، وهو يشمل الصحة
العقلية والجسدية .

٣. لا بدّ لكل سلوكٍ طبي أو اجتماعي أو سياسي أو غيره
من بنية تمثّل إعلانات حقوقية موجهة للسلوك وإلا وقعنا

في أزمة فراغ حاكم على السلوك وهذا مبدأ دولي
معمول به منذ الزمن الذي تبنت فيه الشرعة مبدأ العدالة
الموضوعية ..

٤. الإعتداء على الخلق له أمثلة عدة ، وقد بينت الشرعة
الإسلامية مجموعة من عناوين لا يجوز الإعتداء عليها أو
رميها في التهلكة ، منها النفس والجسم ، أما عنوان
الموازنة بين السلبيات والإيجابيات تتابعاً لما عليه المنطق
العقلاني المضي من قبل الشارع وغير المردوع عنه ،
فإنه محكوم بحملة من عناوين الشريعة منها تلك التي
سلبت سلطنة الفرد عن نفسه فيما يخص الإعتداء على
الجسد أو بعضه ، إلا لضرورة مجوزة ومحددة ، وعليه :
يقي الجواز استثنائياً ضمن حدود فهم الضرورة ...

٥. إن كل تحول يخالف العناوين المرعية في فقه الشريعة هو
محرم ومحظور .. شرط أن تنطبق عليه شروط التحريم من
هذه الجهة سواء كانت من ناحية الخصائص الموضوعية
أو من ناحية الخصائص الاجتماعية وشبه ذلك ..

٦. إنَّ الشريعة الإسلامية وضعت مجموعة من عناوين تتعلق
بإنقاذ النفس وحماية الجسد وتطوير الغايات الطبيعية في
الجسم ، لكن ليس على قاعدة الغاية تبرّر الوسيلة . بل
ضمن حدود ومناطق الإباحة الشرعية وفقاً لما عليه نصّ
الشرع وعنوانه ...

إنَّ كلَّ شيءٍ يدلّ على أننا بحاجة ماسّة إلى إعادة فهم
الوجود وبيان الصلة الوجوديّة من خلال إرساء المجموعة الحقوقية
ليس بثباتٍ فقط ، بل من باب فهم الفرد والجماعة والطبيعة
والبيئة لتسهيل غايات تكون بمثابة إعلان جريئ في زمن
التحوّلات العنيفة ..

التطبيق الفعلي في عملية
استنساخ الأجنة

تجربة الممنوع (الإستنساخ الأول)

الذين ناقشوا ممنوعة الإستنساخ البشري كانوا منذ اللحظة الأولى واضحين في بيان عدة أمور أهمها : ليس المنع من باب المغامرة الفاشلة وحسب وإنما قياساً على مفاهيم كتاب الحقوق الذي يرى قيمة الفرد الطبيعية من جهة وقيمة نتائج الأبحاث وتطبيقاتها ذات التطبيق الاجتماعي من جهة أخرى ..

من هنا لو تم تطبيق تقنية من شأنها كتابة ولادة سليمة لبشر أو على الأقل ضمن حدود الاستفادة الطبية فإن الأمر يظل مفتوحاً على النقاش من جهة العناوين المتعلقة بالمعاني الحقوقية المقررة لحالة انعقاد النطفة وما يتبعها أو من باب الفهم الوجودي الطبيعي الاجتماعي وماذا يعنيه ملف الإدارة والاستعمال من هذه الجهة .. والمهم هنا أن نفس المعنى الحقوقي بدأ يزحف بقوة لتدمير المناعة الحقوقية التقليدية على قاعدة : حب المغامرة في منطقة أكثر خطورة تتعلق بحياة الفرد وموته وما له وما عليه ..

فمع أنّ أهمّ معاقل الطبّ العالمية رأت أنّ التقنية ما زالت متخلّفة عن إنتاج آمنٍ وجدنا أنّ مجموعةً من العلماء يصرون على أنّه لا بدّ من نسف هذا الفكر واعطاء المعامرة نوعاً قدسياً من المسامحة القانونية في سياق كتابة جديدة لمواثيق طبيّة على الأقلّ فيما يتعلّق بحياة الفرد وبداية نشوء حياته ..

وهذا كما ترى من أسوأ المعاي في معالجة أعقد العناوين المتصلة أشدّ اتصالٍ بالفرد كقيمة وجوديّة والفرد كقيمة عنوانيّة وسط ممارسة دوره الاجتماعي ..

ففي تاريخ ٢٦ تشرين ثاني ٢٠٠١ تحدّد السجّال بشدّة حول الاستنساخ البشري مع إعلان شركة أمريكية أولاً عبر مجلة " ساينتفيك أميركان " عن إنتاجها خلايا لأغراضٍ علاجيةٍ مخترقةً بذلك أحد الحواجز الطبيّة والقانونيّة ما أثار عاصفةً من الانتقادات الدوليّة لما لهذه الخطوة من محاذير أخلاقيّة وحقوقية ..

فقد أعلنت شركة " أدفند سيل تكنولوجي " الأمريكيّة أنّها نجحت في إستنساخ جنين بشري بهدف إنتاج خلايا منشأً لأعراضٍ علاجيةٍ وقالت عبر موقعها على الإنترنت : إنّ نتائجنا

الأولية تمنح وزناً للنظرية التي تؤكد أن إعادة برمجة الخلايا البشرية ممكنة ..

إلا أن هذا التطمين إلى أن الأمور ربما في خاتمة قريبة من الإيجابية نسفتها مجموعة بيانات مهنية دقيقة وعالية المقام عن أكثر من مرجع طبي في هذا المجال ..

فقد قال الدكتور جان بول رينار المتخصص في الاستنساخ الحيواني في المعهد الوطني لأبحاث الهندسة الزراعية :
إنه استفزاز أكثر مما هو إعلان علمي .. !

وهذا الكلام بهذه الصيغة من هذا المرجع يدل على مدى المأزق الذي وصلت إليه صورة تبني المعاني الحقوقية في عالم الأبحاث ..

وقد لجأت الشركة الأمريكية إلى أسلوبين للاستنساخ هما التقنية التي استخدمت في استنساخ النعجة دوللي والتناسل العذري وذلك للحصول على خلايا منشأ جينية يمكن استخدامها كقطع للغيار مع المرضى ..

إلا أن هذه النتائج التمهيدية لم تكن مشجعة كثيراً بل

تبدو أكثر ميلاً للفشل .. فالجنين المستنسخ لم ينم سوى بضع ساعات وحتى مرحلة ستّ خلايا تمّ توقّف الانقسام كما أوضح باحثو " الشركة الأمريكية " في بيانٍ سريعٍ نشرته مجلة (جورمال أوف ريجنيريتيف مديسين) وحرّره على الإنترنت الدكتور وليام هازلتاين صاحب الشركة ..

وتحت عنوان (أوّل إستنساخ بشري) أشارت (مجلة سيانتيك) إلى أنّ السباق قد بدأ لإنتاج خلايا منشأ جنينية يمكن زرعها ثمّ إستخدامها في إصلاح وترميم كلّ أنواع أنسجة الجسم البشري الدموية والعصبية والقلبية وغير ذلك من الأهداف العلاجية ..

وقال الدكتور رينار معلقاً على ذلك :

إنّ ستّ خلايا نتيجة غير كافية لإنتاج وزرع مكثّف لخلايا متخصصة ..

وانصمّ إليه مجموعة واسعة من أهل الخبرة المشهود لهم بذلك ليؤكدوا أنّ فشلاً أساسياً أصاب العملية تلك .. ما يؤكد مقولة عجز إستنساخ البشر بصورةٍ نسبيةٍ حيث دلت عليها

المعاني المخبرية بصورة تجريبية ..

فقد قال الدكتور رينار : إننا نعلم أن للجنين المستنسخ الطبيعي المظهر فرصة ضئيلة جداً (خمسة في المئة) لاستكمال نموه أي أقل بمقدار ٨ إلى ١٠ مرات عن جنين التلقيح في الأنابيب ونصف نسبة الخمسة في المئة هذه سرعان ما يظهر عليهم تغيرات فيزيولوجية غير طبيعية تصيب أجهزة المناعة والقلب والأوعية الدموية وغيرها ...

وكان الناطق باسم الشركة قد أشار إلى أن الشركة لا تعترم إنتاج كائنات بشرية مستنسخة لكنها تتنح أجنة من أجل الحصول على خلايا منشأ لاستخدامها في علاج بعض الأمراض وقد لجأت إلى تقنية التشكل البكري التي تسمح بنمو جنين إطلاقاً من بويضة عذراء وتؤدي إلى إنتاج كيس خلايا أصلية يعمل إرثاً جينياً معدلاً ويشكل الكيس الأصلي جنيناً بين (٥ و ١٠ أيام) من العمر ..

وقالت الشركة : إنها استعانت لأول مرة بتقنيات الاستنساخ لتكوين كرة دقيقة من الخلايا عكس استخدامها

كمصدرٍ للخلايا الجذعية وهي خلايا الأساس الأمية التي يمكن أن ينشأ عنها أي نوع من أنواع الخلايا في الجسم ..

وأوضح المدير الإداري في الشركة لشبكة (أن بي سي) التلفزيونية الأمريكية أن ما نستحدثه من وجهة علمية بيولوجية لا يمثل كائنات بشرية .. إنها إحدى صور الحياة الخلوية .. إنها ليست حياة بشرية ..

وفي اليوم التالي أثار إعلان الاستنساخ هذا ردود فعل عنيفة وانتقادات شديدة في العالم خاصة في الولايات المتحدة التي قررت الإسراع في وضع القوانين التي تحظر الاستنساخ ..

وفي الفاتيكان والكنيسة الأرثوذكسية تم التنديد بالطابع الأخلاقي لهذه العملية التي تؤدي إلى تدمير أجنة إنسانية .. إلا أن المواقف في أوروبا كانت أقل حدة .. فيما اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن خلق حياة من خلال تدمير حياة أخرى هو سياسة خاطئة ..

وعلى الفور أعلن الدكتور زافوس أن ما حصل يشجعه في المضي لاستنساخ كائن بشري حي لأولئك الذين لا قدرة

عندهم لإنجاب طفل .. أي أنه لا يريد الاستنساخ من أجل أغراض علاجية إنما لإعتماده طريقة للإنجاب لغير القادرين على الإنجاب وبطريقة أخرى ..

وفي إيطاليا إعتبر وزير الصحة جيرولامو سيركيا أن التجربة الأمريكية عملية تجارية شديدة المخاطر وغير مقبولة ..

وقال وزير الأبحاث الألماني أدلغار بولمان إن مثل هذه التجارب غير مسؤولة مؤكداً أن الاستنساخ في ألمانيا محظور سواء كان لأغراض علاجية أو للتكاثر .. إن الحكومة الألمانية تدعو إلى إدانة دولية لاستنساخ الكائنات البشرية ..

وفي فرنسا أعلن وزير الأبحاث روجيه جيمار شوارتزنبرغ أن مشروع القانون حول الأخلاقيات الذي سيبحثه البرلمان في كانون الثاني المقبل لم يوافق على الاستنساخ العلاجي وأنه تم الإبقاء على حظره ..

والمهم هو ما أدت إليه هذه التجربة في بريطانيا .. ففي بريطانيا أكد وزير الدولة للصحة فيليب هانت قبل بدء جلسة برلمانية مخصصة لمبحث قانون عاجل حول هذا الموضوع أن على

بريطانيا إعلاق ثغرة الاستساخ البشري لتجنب إستخدامه لغايات التكاثر .. ! وأضاف : إني أؤيد الاستساخ العلاجي لأنني أعتقد أنه يفتح أمامنا فرصة معالجة العديد من الأمراض لكن يجب أن ينظم ..

ولقد أثبتت هذه التجربة الأولى حقيقة مفادها أن التقنية والمعارف البشرية لم تصل بعد إلى نتيجة تجريبية من شأنها استنساخ كائن بشري سليم .. بل كل شيء يدلّ عل عجز حقيقي .. وهذا ما اعترف به وزير الدولة البريطاني للصحة .. إنها أزمة تقنية .. من هنا كان حريصاً على أن الأمر بحاجة إلى دقة وحصانة خوفاً من إستغلاله .. وإنّ الأمور تدلّ على أن المعارف ما زالت دون مستوى الغايات المطلوبة ..

قد يقال :

لا بدّ من التفتيش عن زوايا علمية ومعارف طيبة من شأنها أن تطوّر روح التعامل مع هذا الإكتشاف العلمي في جهات على الأقلّ تخصّ العقم وغيره من ذوي الحاجة من هذه الجهة ..

الجواب :

من الفادح جداً أن يكون على حساب أيّ عنوانٍ من
عناوين حقّ الحنين في الحياة أو الصحة وشبه ذلك ..

إنّ من يقرأ عالمنا اليوم يدرك أنّ هناك مجموعة من
شروطٍ تمهيدية لتدجين العالم للقول بنقطة تحويلية عنيفة فيما يخصّ
موضوع حقّ الحياة ولو على الأقلّ فيما يتصل بعالم الجنين
ومنظومته ..

وكما استطاع العالم المنتصر يوماً ما أن يفرض بصورةٍ
واسعة استغراقية قيمة الإجهاض كحقّ حقوقيّ هو للمرأة مع أنّه
من أجليّ تعابير قتل الأجنة .. فإنه يتّجه اليوم لكتابة مختلفة تتعلق
بحقّ الأسواق في الاستفادة من مادة الأنسجة البشرية عبر خلايا
المنشأ لكتابة براءة اختراع جديدة ، ظاهرها التفتيش عن الإنسان
الخارجيّ وواقعها " قتل المزيد من الأجنة " على طول مسيرة
البشر على قاعدة محاولة ضمان الحياة — بطبيعة الحال لمن يملك
أموالاً — عبر قتل الحياة .. !

أمّا ماذا عن الطبّ البديل .. ؟

ماذا عن المادة البديلة ؟

ماذا عن معاني الفهم الحقوقي ؟

ماذا عن مجموعة محدّدة من ثوابت الإنسان وعناوين

كينونته وموائيقه .. ؟

لا شيء سوى نفس بُناه .. وبصورة عبثية ..

كنت أظنّ أنّ العالم سيثير كلّ القضايا المتصلة بموائيق

الإنسان وبغضبٍ غير مسبوقٍ حين أعلن عن فشلٍ جزئيٍّ حادٍ في

العملية الاستنساخية الأولى .. لكنّ كلّ شيءٍ مرّ على قاعدة

تمهيد العالم لقبولٍ تحولٍ ثوريٍّ يكون ضحيته الأولى الإنسان ..

إنّ هذه التجربة أثبتت ما كنتُ قد أشرتُ إليه بدقّة من

أنّ مجموعة من العلماء بل دولاً كبريطانيا يحاولون كتابة معانٍ

جديدة على حساب أمن الفرد ذاته وحقّ الجنين ومنظومة الموائيق

وهذا يدلّ على نوعٍ خطيرٍ من عقلية عبثية تريد أن تطوّع العالم

نحو أفقٍ مختلفٍ في عالم القيم ..

وكلّ ما يجري الآن يدلّ على أنّ هؤلاء قطعوا شوطاً

مهماً في عملية التحويل تلك عبر محاولة قديرة زجّت الدعاية

وتعاملت معها كمنبرٍ حقوقيٍّ لا يريد أن يعترف بشيءٍ مسبقٍ في

عملية تأهيل جبرية للجماعة السياسية لتدجينها على قول
أفكارها وقيمها المختلفة جداً لتبني مفاهيم الطب الجديدة في
سوقيتها للأجنة وهي تدل على أن من بيدهم النفوذ والذين
يعيشون مرحلة عنيفة من صراع العولمة بخاصية السوق والمنفعة
والربح لن يتورعوا أبداً من الانخراط في بلورة فهم جديد يكون
الإنسان مادته وسلعته وسوقه الجديد ..

خاتمة

لا يشك أحد في أن مجموعة من العاوين التي توصلت إليها البشرية هي في غاية الخطورة وقد حرّبت منها قسماً في واقع ترجمة الأمور إلى محاطر وانلاقات كارثية ..

من هنا ، ومن باب خبرة الأمس ، وما تعنيه العبرة في عالم بدا متوسّعاً متوزّعاً متحللاً مخيفاً في كثير من قيمه ومفاهيمه لا بد أن نتعامل بعقلانية مع المواضيع التي من شأنها أن تمثل خطورة على مقدار ما تصل إليه خطورتها في أسوأ أحوالها الممكنة ..

حتى في مقام الإفتاء بالعدم نحتاج إلى بيئة وبنية حقوقية شرعية ، فكيف هي الحال بالإفتاء جوازاً وإباحة ..

إنّ على من بيدهم الأمر من هذه الناحية أن ينظروا إلى واقع الاستساخ الشرعيّ باحيتين :

١. من حيث التقنية وعناوين فقه الوجود وما تعنيه ترجمة المادة في التعامل مع هذه القضية .

٢. من حيث أثر الإدارة والتطبيق العملي في عالم الجماعة والأجهزة والقانون والجريمة والمافيا والعناوين الكبرى .

لا يخفى على من يعيشُ عصرنا هذا أنَّ الخبراء والعلماء في الأرض وصلوا إلى مستوياتٍ ظنَّ فيها الإنسانُ أنه قادرٌ عليها بنسبةٍ ما بينةٍ وجليةٍ ..

وفيما نخصَّ الاستنساخ فإِنَّه أمرٌ يهمُّ الجماعة البشرية في أكبرِ معاني الأثر والتفاعل في جهاته الإيجابية والسلبية ، من هنا تكونُ الضرورةُ مطلوبةً في فهمِ الغاياتِ والأهدافِ ومعاني الإدارة والتطبيق أو المنع منها ...

وبين هذا وذاك ، فإنَّه من الضروري جداً أن نعيد السؤال الذي طُرِحَ منذ بداية الإنسان الأول :

١. من أنا ؟

٢. ممَّنُ أُنْتُحت ؟

٣. من خلقتني ؟

٤. ما هو دوري الوظيفي في الحياة والكون ؟
٥. ماذا في جعة الوجود عني ؟
٦. ماذا عن صلتي بمنطق الكون وكتاب الولادة وإمكانية الاستمرار لا الإنعدام ؟
٧. هل تقنية " خلق الإنسان " لا إستنساخه بالغة الإعجاز وماذا في قراءة موجباتها وغاياتها .. !
٨. كيف قرأ الإنسان الإعجاز لأول مرة ، وكيف يقرأه الآن وكيف يربط بينه وبين صاحب الإعجاز ... ؟
٩. إذا كانت كلفة الوجود محسومة النتيجة ، فماذا عن كلفة الطاعة وقراءة الشكر في كتاب الله ولو على الأقل عبر منطق الكون الهائل بالأسرار .. ؟
١٠. أين الإنسان من الله خالق الخلق وباسط الرزق وفالق الإصباح ...
١١. أين الإنسان — كما نقرأه في متن الجنايات والمافيات ونوادي الليل وتقارير المخدرات وتحارة الهوى والتحول الجنسي وغيره — من فهم الوجود على مستوى بعيد عن الوهم والعبثية .. ؟

١٢. أين الإنسان من الكون ؟

١٣. أين الإنسان من ذاته ...؟

١٤. أين الإنسان من فهم الوجود كما هو في دفتر الإعجاز الهائل ..؟

كنها أسئلة تضمن للإنسان أن يشيد عمارة مجده من جديد في ظل الله وكنفه إن هو أراد أن يجيد شكر الله المهيمن على كل شيء ..

طبعي أن هذا متوجه إلى قيم السلوكية في كل موضوعاته وجهاته وصفاته التي منها سلوكيات المختبر والطب والتعامل مع الجنين والطفل والمرأة والرجل وثوابت الكون في منطق الإعجاز الشاملة لكثير من قيم مرق الإنسان منها جوهرها وغاياتها .. !

وبالنهاية نسأل اعتماداً على ضرورة الإجابة ولزومها عما مضى :

أين يكون الاستنساخ في ظل طبيعته بشقي عجز التقية وقدرتها ، وفي عنوان الإدارة وبيئة الولادة والتطبيق ومعاني

حدودها ... ؟

هل الاستنساخ للأجنة ضرورة طبية ؟

أين الضرورة الطبية من بيئتها الاجتماعية ؟

كيف تبدو العناوين الكبرى أو المفاصل في موسوعة

المادة القانونية وتطبيقاتها أمام أثر استنساخ الأجنة ؟

أين هي موثيق الإنسان بما فيها حق الحياة واحترامه

الثابت من قتل الأجنة لدواعٍ مختبرية ودوائية ... ؟

لماذا التحوّل الخطير هذا في كتابة المادة القانونية ، وعلى

يدٍ من يجب أن يكونوا الخطّ الأول في الدفاع عن مثل هذه

الموathيق .. ؟

هل المشروعية أوسع من المادة المكتوبة .. ؟

هل التطوّر يعني أن ننفس ما هو في كتاب الطبيعة .. ؟

وإذا كان لكلّ تحوّل بُنية ما ، فإثنا نسأل :

ما هي بنية هذه التحوّلات ؟ هل لنتيجة إلغاء فهم

الوجود والعايات وما تعنيه صلة الأسباب بعالم العظمة والخلق في

النسق التشريعي هل لها دخلُ فما وصلنا إليه .. ؟

هل للعقلية التجارية يدٌ في فهم الإنسان كمادة تُباع في
أروقتها وعبر قاطرات شركاتها العابرة للقارات ، وأين هي من
البراءة ، ولو من جهة شنّ الدعاية المكثفة التي لا تكشف إلا بعد
سنين .. ؟

أخيراً :

أين الإنسان من سلسلة العلل الناطقة بخشوع هائل في
مسجد الكون الذي يصلي بكلّ قداسة بمحراب الله ؟
أين الإنسان من منطق الوجود وكتاب الحياة ؟
هلاً قرأنا التاريخ مرتين :
مرة حال التجربة ، ومرة حال الاعتبار .. !
أكرّر :

لا بد من فهم الوجود أولاً ، لأنّ عبره فقط يمكن لنا أن
نكتب الحياة من جديد وبطريقة لا تختلف عن منطق السماء ..
إنّ تحديد وظيفة الفرد والجماعة وسط الكون يعني

تحديد صلة الوجود بكل ما تتصل به وما تعنيه على هذا الصعيد
وهنا تكون فكرة الخلق والخالق والسبب والغاية أساس الإجابة
عن سؤال :

من أين ، وفي أين ، وإلى أين ..

إن في الإجابة عن هذا السؤال تحديداً أساسياً لإطار يمنع
فقه العبث من التسلل إلى مواقعنا ومسيرتنا ومعقلنا البشرية ..

وما دامت الإجابة قاصرة أو محكومة بسقف بتر العلاقة
مع السماء وما تعنيه من منطق وجودي فإنا سنشاهد الانحدار
تلو الانحدار في مواقع البشر ومسيرتهم ، وسرى بأم العين ثقافة
التحول الجنسي وبيع أعضاء البشر وإستهلاك المخدرات في أدق
تعبير يشهد على ما وصلت إليه مسيرة النوع بعد أن بلغت شوطاً
ضخماً في التغلب نسبياً على مواقع الأثر المادي في الدنيا ..

لقد تعلمنا من الحياة أن هناك شروطاً خلفية لكل شيء ،
وان هناك مجموعة من بُنى لممارسة بعض الأدوار .. نسأل : أين
بُنى الاستنساخ على الأقل الأخلاقية والتوظيفية .. وبكلمة : أين
ملف الاستنساخ من مفاهيم ومواثيق الحقوق التي ترى قيم

المناطق المحرمة من الفرد كقيمة طبيعية والجماعة كتمارسة
اجتماعية .. !

أظنّ الإجابة عاجزة عن الانتصار للإنسان من هذه
الراوية ما يعني أنّ كتابة عبثية تضرب بعنف ليس من باب
التطبيق الاستنساخي على البشر ، بل إلى ما هو أوسع من هذا
بكثير ..



أدعو الله تعالى أن يكون هذا البحث ذمراً في مسيرة هذا
الإنسان الثالٍ في عالم الوجود ، الذي تتلاطمه أمواج الذعر والرعب من
كل مكان ... داعياً الموالى عز وجل أن يكون نوراً لي ولأهلي وأرحامي
وأنسابي وأسباني وجميع المؤمنين والمؤمنات يوم القيامة يوم تزلّ الأقدام ..

جعفر حسن عثريسي ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠١

المراجع :

مجلة ساينس العلمية .

مجلة نيتشر العلمية .

صحيفة السفير والمستقبل ومجموعة من المصادر المذكورة في متن
الدراسة .

فقه آل الرسول للمؤلف .. الجزء الثالث والرابع

الفهرس :

إهداء	٣
مقدمة	٥
تعريف الإستساح	١٢
الإستساح وحكومة المبادئ	١٥
حقّ الجنين بالحياة .. الصحة .. المعنى الحقوقي . صلة السلوك	
الطبي ، المعنى الإختباري	٤١
مراجعات علماء الإستساح	٥٥
الجهة القانونية كإطار للإستساح	٦٩
إستساح الحيوان :	٧٠
الإستساح البشري	٧٣
البنية الحقوقية للسلوك الطبي	٨٥
القلق من إدارة ملف الإستساح وتطبيقاته	٩٩
آمال الناس حول الإستساح	١٠٧
آثار كتاب الحياة على فهم الناس	١١٩

الصدمة الحقوقية في تحوّل فهم الاستساخ	١٣٣
الاستنساخ بين مؤيدٍ ومعارضٍ	١٥١
بيئة الاستنساخ وما تعنيه إدارة ملفّه في عالم العنف والجريمة	
والفساد والمؤثرات الأخرى	١٧١
فقه الشريعة الإسلامية والاستنساخ ، قيم الوجود ، حدود	
ومواثيق الجنين ، حقّ الحياة	٢١٥
الاستنساخ الأوّل للجنين	٢٤١
الخاتمة	٢٥٣
المراجع	٢٦١
الفهرس	٢٦٣